العدد ٦٤
حزيران / يونيو ٢٠٢٠

نشرة الهِجْرة القسرية

أزْمَة المُنَاخِ والمُجتمعاتُ المَحليَّة

ومقالتَان في:
(ف-كورونا-١٩):
تأمُّلٌ مُبكّر

الاتِّجار والتَّهريب

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية هي منبرٌ للأخذ والعطاء في الخبرة العمليّة والمعلومات والأفكار بينَ الباحثين واللاجئين والنّازحين داخلياً ومَن يَعْملُ معهم. وتَصْدُرُ باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية عن مركز دراسات اللاجئين، في قسم الإيفاء الدوليّ بجامعة أكسفورد.

أسرة النَّشرة

ماريون كولديري وجيني بيبلز
(المُحرِّرتان)
مورين شونفيلد
(مساعدة الشؤون المالية والترويج)
شارون إليس (مساعدة)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Department of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk
سكايب: fmreview
هاتف: 281700 1865 (0) 44+

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

ليس بالضرورة أنْ تستوي الآراء الواردة في أعداد نشرة الهجرة القسرية هي وآراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين أو آراء جامعة أكسفورد.

حقوق الطبع:

نشرة الهجرة القسرية مفتوحة المصدر. ولمزيدٍ من المعلومات في حقوق الطبع، انقر هذه الوصلة:
www.fmreview.org/ar/copyright

ISSN 1460-9819

التصميم:
Art24
www.art24.co.uk

كلمة أسرة التحرير

يُنْشَرُ هذا العدد في الشّابكة ويُدفَعُ إلى المَطْبعة، والمَملكةُ المتحدة ما تزال تُفرِّجُ الحَجْرَ على التّدريج. وإنّا لَنَعلَمُ أنّ كثيراً من قُرّاءِ نشرَتنا هم اليومَ على جهد المعيشة وسوء الحال، فنرجوا لكم الخيرَ كلّ الخير.

وبعدُ، فقد خرقنا العادة في هذا العدد وجعلنا بين يديه موضوعَين رئيسَين، فأما الأول ففي أزْمَة المُنَاخ والمجتمعات المحليّة، وأما الآخر ففي الاتِّجار والتَّهريب، وأضفنا إليهما 'موضوعاً مصغّراً' أدرناه حولَ (ف-كورونا-١٩) في سياق التَّهجير.

أزْمَة المُنَاخ والمجتمعات المحليّة: ما فتئت كثيرٌ من المجتمعات المحليّة في العالم تتصدَّى لمصاعب عَيْشها من الآثار التي يُخلّفها مُنَاخٌ ما يزال يَتَغيّرُ منذ عقود من الزمان. فيَرْكُزُ هذا الموضوع همّه في ما لذلك من وَقْع في المجتمعات المحليّة، وخطط تصدّيها له، والدروس الناشئة من ذلك، ومسائل أوسع، من قبيل صَوْن الحقوق وتحقيق العدالة. (وسوف يأتي عددٌ في مستقبل الزمان يدور حول الاستجابة الدوليّة والسياسات).

الاتِّجار والتَّهريب: منذ نشرنا عدداً في الاتّجار بالبشر سنةَ ٢٠٠٦، ما زالت التقارير التي تدور حول الاتِّجار والتَّهريب تزداد، فكان من ذلك أنْ تجدَّدَ الاهتمام بما لهاتَين الظاهرتَين المُترابطتَين المُتباينتَين من أثرٍ يتَّسعُ، ومن وُصَلٍ تَصِلُ بينهما. ويَتَصفّحُ هذا العدد شيئاً ممّا هو حاضرٌ في هذين البابَين من تحدٍّ، وتوهُّمٍ، وابتكارٍ، وفِكْرٍ عميق.

(ف-كورونا-١٩) – تأمُّلٌ مُبكّر: تحت هذا العنوان مقالتان (وفي النسخة الإنجليزيّة من العدد أربع مقالات)، تُقدّمان بين يديهما تأمُّلاً أوّليّاً في جائحة الوباء، فتَرْكُزَانِ هَمَّهُما في أثر المُنظّمات التي يقودها اللاجئون، والحاجة إلى المعطيات لتزويد الاستجابات بالمعلومات والأخبار.

يطيب لنا أن نَشْكُرَ كَرْملّا بُهلَر (من وزارة الخارجيّة الاتحاديّة السويسريّة)، وخالد كُوسِر (من الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيّف)، ورُوجِر زتر (من مركز دراسات اللاجئين)، وذلك على مساعدتهم، فقد كانوا مُستشارِينَ في مَوْضُوعَي هذا العدد. ونَشْكُرُ أيضاً حكومةَ إمارة ليختنشتاين، ومكتب مانيلّا من منظمة روزا لوكسمبورغ، ووزارةَ الخارجيّة الاتحاديّة السويسريّة، وشعبة الصُّمود والحلول التي تَتْبَعُ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومشروع الربط في مجلس البحوث الأسترالي واسمه 'التنقُّلات البشريّة التحويليّة في مُنَاخٍ مُتغيِّرٍ'، وذلك على ما جادت بهِ هذه الجهات من دَعْمٍ ماليٍّ لهذا العدد خصوصاً.

من شاءَ أنساقَ العدد ٦٤ في الشّابكة وجدها هنا www.fmreview.org/ar/issue64

- **المجلّةُ** كلُّها
- **موجز أسرة التحرير** (وهو تحليلٌ موجَزٌ لمضمُوْنِ العدد)

الأعداد المقبلة: انظر www.fmreview.org/ar/forthcoming أو انظر ظَهْرَ العدد.

على الخَيْرِ والبَرَكَة
ماريون كولدري وجيني بيبلز
مُحرِّرَتا نشرة الهجرة القسرية

تكفَّلت بالعدد ٦٤ من نشرة الهجرة القسريَّة مؤسَّسةُ روزا لوكسمبورغ، بتمويلٍ من الوزارة الاتحادية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بجمهورية ألمانيا الاتحادية.

تقع مسؤوليَّة هذه النشرة على نشرة الهجرة القسرية وحدها وليس بالضرورة أنْ تستوي آراء النشرة وأراء مؤسَّسة روزا لوكسمبورغ.

صورتَا الغلاف الأماميّ:
اليُسْرَى من فوق
مرجعها: مشروع سرفَيْفل ميديا/جُو لوهُوفي
انظر في الصفحة ١١ ترى الصورة كاملةً.

اليُمْنَى من تحت
مرجعها: نادية السبتاوي
انظر في الصفحة ٥٣ ترى الصورة كاملةً وترى ما عُلِّقَ عليها.

أزمَة المُنَاخ والمُجتمعاتُ المَحليَّة

٤ **الصُّمود والتكيُّف والتعلُّم: اللاجئون من مَالِي ومُضيِّفُوهُم الموريتانيُّون**
فُودَا إنْدكنْتُم ومحمد أغ مَلهَى

٧ **تحدّياتٌ بيئيّة وإستراتيجيّات محليّة في الصحراء الغربيّة**
مَتّى بُرجِس

١٠ **هجرةٌ غير طوعيّة يَسْتحثّها المُنَاخ: بحث الرُّعْيان الرَّحَّل عن المراعي الصعبة المنال في كينيا**
اكاثي نَينيُو

١٣ **بين التورُّط وإعادة التوطين: المجتمعات المحليّة الساحليّة عند دَالِ النّهر في سُندَربَنس بالهند**
شَابَري داس وشُوغَاتَا هاجرا

١٦ **أزمة المُنَاخ والمجتمعات المحليّة في جنوبيّ شرقيّ آسيا: الأسباب والاستجابات ومسائل العدل**
لورا غَيْغر

٢٠ **أزْمَة المُنَاخ وضروب عدم المساواة بين الجنسين والاستجابة المحليّة في الصومال وأرض الصومال**
إيمي كرُوم ومنى حسين

٢٣ **زوايا نظر السُّكَّان الأصليّين إلى الجندر والقوة والتهجير الناجم عن تغيُّر المُنَاخ**
سارة بِنتلُو

٢٧ **تنقُّلاتٌ متعددةٌ في قرى جزائر المحيط الهادي**
فانِي ڤُرْتُن، وكارن مَكنِمارَا، وأوليڤيا دُن، وكارول فاربْتُكو، وسيليا مِكْمَيْكل، وميراوَاليسي بِيْي، وصَبِيرا كولُو، وتِم وستبرِّي، وشارون جِمْس، وفرَنْسيس نامُومُو

٣٠ **البَحْرَان إذا التَقَيا: نَقْلٌ وقائيٌ مُسَيّرٌ ذاتيًا لأهل نوفا إنْسيَاد في البرازيل**
جِيُوڤانا جِيني وتاتيَانا مِنْدُوسا كُرْدُوزو وإيريكا بيريز رامُس

الاتِّجار والتَّهريب

٣٤ **مسْطرةٌ واحدة يَقيسُ بها الجميع: تحسين تقدير الاتّجار**
جَاشوا يُول وأبيغيل لِنْغ

٣٧ **نحْوَ فَهْم آثار الاتّجار بالجنس النفسانيّة لإفادة إيصال الخِدْمات**
جِنفر مكويد

٤٠ **معالجة الاتّجار في البشر في صناعة البِغاء: آنَ للإقرار بإسهام المُشْتغلات بالبِغاء أن يكون**
بُورسْلاف غَرَاسِمُوف

٤٢ **عَوْدَةُ طالبي اللجوء المُسْتَضعفيْن إلى إيطاليا: حماية ضحايا الاتّجار بالبشر**
لُوجِيَا دِلا تُورّه وأدرِيَانا رُوْمِر ومَرْغاريتا زُوتِيـقَـيه

٤٥ **رَفْعُ الدعاوى المدنيّة نيابةً عن الناجين من الاتّجار: أهي مقاربةٌ جديدة في المحاسبة؟**
هِنْري وُوْه

٤٨ **اعتراضٌ على ما يُدْعَى الرابطة بين الاتّجار بالبشر وتمويل الإرهاب**
كرِغ داميان سمِث

٥٢ **التهريب والاتّجار من فِيتْنامَ إلى أورُبّا**
مِيمي فُو ونادية السبتاوي

٥٥ **'قوافل' المهاجرين في المكسيك والحرب على التّهريب**
إدوَرْدُو تُورّه كَنتَلِيدرَا

٥٦ **قانون مكافحة التهريب في النيجر وما في آثاره من مَفْسدَة**
كُولِين مُوزِر

٥٨ **التصدّي للتّهريب في البلقان: دروسٌ من السياسات**
تشارلز سِمبسُن

(ف-كورونا-١٩): تأمُّلٌ مُبكّر

٦٢ **بيَد اللاجئين من أجل اللاجئين: قيادة اللاجئين في زمن (ف-كورونا-١٩) وما بعده**
مصطفى عليو وشذى الريحاوي وجِمْس ملِنر وأنيلا نور ونجيبة وَازَافَادُس وبَسْكال زِيْغاشِين

٦٤ **دَعْمٌ ما تَسُوقُهُ الأدلّة من الاستجابات لـ(ف-كورونا-١٩)**
دومينيكو تاباسّو

شكراً لكل المانحين الحاليين والسابقين

Act Church of Sweden • ADRA International • Australian Research Council • Catholic Relief Services - USCCB • Cities of Refuge NWO VICI research project • Danish Refugee Council • Government of the Principality of Liechtenstein • Happold Foundation • International Rescue Committee • IOM • Jesuit Refugee Service • Luxembourg Ministry of Foreign and European Affairs • Oxfam • Refugees International • Rosa Luxemburg Stiftung • Southern New Hampshire University • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • Tufts University Refugees in Towns project • UNHCR • Women's Refugee Commission

وإنّا نتشكَّرُ لقرّاء نشرتنا دَعمَهم، وكلِّ ما ورد علينا من تبرُّع. **إن كنت تقرأ نشرة الهجرة القسرية وتقدِّرُها حقّ قدرها نرجو منك العطاءَ من طريق www.fmreview.org/ar/online-giving فأعِنّا على الاستمرار في إصدار هذا المرجع!**

الصُّمود والتكيُّف والتعلُّم: اللاجئون من مَالِي ومُضيِّفُوهُم الموريتانيُّون

فُودَا إنْدِكِنْتُم ومحمد أغ مَلهَى

جلب اللاجئون الماليُّون إلى إمبيرا في موريتانيا من المهارة والخبرة ما اكتسبوه في تدبُّر ما يخلّفه تغيُّر المُنَاخ من آثارٍ في بلدهم، وهم اليومَ يتعلّمون مهارات جديدة في المَهْجَر. ويعود الأمر بالفائدة على اللاجئين والمجتمعات المُضيّفة معاً.

تُضيّف موريتانيا اليومَ ٦٠ ألف لاجئ و٥١١ لاجئاً فرُّوا من مالي سنةَ ٢٠١٢. ويأتي هؤلاء اللاجئون من شماليّ مالي ويقيمون اليومَ في مخيّم إمبيرا ومحيطه، في جنوبيّ شرقيّ موريتانيا.[1] وقد تركوا مناطقهم لاشتداد قلّة الأمن، غير أنهم قبل فرارهم، عانى أكثرهم عواقب سيئة من تغيُّر المناخ على مرّ بضعة عقود أو أكثر. ومن ذلك على سبيل المثال تكرُّر حدوث الجفافَ كلّ ١٠ سنين أو نحو ذلك في شماليّ مالي منذ سنة ١٩٧٣.

ولمّا كان أكثر اللاجئين الماليّين من الرُعيان، كَثُرَ أن يأتوا بماشيتهم معهم إلى المَهْجَر. وأدّت شدّة طلب الموارد الطبيعية في المجتمعات التي تُضيّفهم –مثل الماء ومراعي الماشية– إلى زيادة الضغط على هذه الموارد، فأتى تغيُّر المناخ وزاد الأمر سوءاً. هذا، وقد تأثّرت البيئة الطبيعية بأعمال أخرى من مثل الاحتطاب واستعمال الماء في أغراض بيتية وزراعية. ومن حسن الحظّ، أنّ اللاجئين كما أنهم يجلبون حاجاتهم معهم فهم يجلبون الحلول أيضاً. فإذ قد كانوا عالجوا العواقب السيئة لتغيُّر المناخ في بلدهم، فهم أفضل تهيُّؤاً من غيرهم لمعالجة مثل هذه المصاعب، ولتخفيف بعضها في المجتمع المُضيّف. فاللاجئون مُقرّون بأن انفتاحهم على التعلُّم في حالهم الجديدة نشأ حين كانوا يبحثون في بلدهم عن حلولٍ لمشكلاتهم التي أوقعتها عليهم عواقب تغيُّر المناخ هناك.

قرار الانتقال: نقاط التحوُّل

أحوجت الضرورة لاجئين عِدّة ممّن يعيشون اليومَ في مخيّم إمبيرا إلى الانتقال من قبلُ من بلدهم بسبب تغيُّر المناخ، إلا أنهم بقوا في بلدهم. إنما كانت استجابتهم الفوريّة –وما تزال– لما يخلّفه تغيُّر امناخ من آثار ضارّة، أنهم حاولوا إقامة الصُّمود بابتكارات محليّة، من مثل استعمال مختلف ضروب فَرْش الدّبال لحفْظ ماء التربة، واستعمال جلود الحيوان لِلَفِّها على الجِّرار لإبقاء الماء باردة. وللحسّ المجتمعيّ أثرٌ عظيمٌ يُتوسّل به إلى النجاة، إذ إنّ أكثر أفراد المجتمع المحليّ صموداً بسيطو اليد على من هم أقلّ منهم صموداً.

على أنّ خطط التكيُّف المبتكرة في مجتمع محليّ ما حين تمتدُّ لتبعد ممّا يستطيعونه، يأخذون في التفكير في الانتقال بعيداً من موطنهم. وهم يصلون نقطة التحوُّل إذا توتّرت العلاقات بينهم، إلى جانب إخفاق خطط التكيُّف، فحين يصبح الحفاظ على المصالح العائلية والشخصية والمباشرة على رأس الأولويّة فتفضل السخاء.

ويُتوصَّل إلى قرار الرحيل في العادة بعد التشاور، ثم يتبع ذلك ما قد يبلغ إلى هجرة جماعيّة، يأخذ فيها معظم أفراد المجتمع المحليّ. وقد يَتوصَّل إلى القرار فردٌ بنفسه، مثال ذلك: مَن بلغ سنّ الرشد من الشباب، فيراه واجباً عليه للدفاع عن نفسه. هذا طرف، ومن طرف آخر، يُفضّل بعض الناس الموت في أراضهم على الانتقال إلى مكان آخر. ولقد ينظر غيرهم في طلب اللجوء من بلد مجاور، إذا كان الدِّين في ذاك البلد المجاور هو دينهم نفسه .

تيسير الاندماج

وجود ثقافة ديموقراطية، وألفة وطنيّة، وعرقيّة مشتركة، وأواصر عائليّة، عابرةٌ الحدودَ، هي كلّها عوامل في استعداد المجتمعات المضيّفة لاستيعاب المقسورين على الانتقال. وحافظت الحكومة الموريتانيّة عقوداً من الزمان على سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين الماليّين، وطلبت إلى السكان المحليّين استقبالَ اللاجئين وعدَّهُم في أخوتهم وأخواتهم.

وأهمُّ عَمَلٍ يعمله معظم اللاجئين الماليّين تربية البقر، ويلي ذلك تربية صغار المُجترّات. ثم إنّ عدد رؤوس البقر

هاهنا رُعْيانٌ من اللاجئين الماليِّين، مجتمعون في مخيّم إمبيرا لبَيْع الماشية.

المملوكة من المُشيراتِ إلى الثروة (أي مُدَّخرات يمكن تحويلها إلى نقود) وإلى المركز الاجتماعي. ومن الخطط التي يستعملها اللاجئون الماليُّون ليضمنوا قدرتهم على الاندماج بيُسْر في البلد المُضيّف: إنعاش سُبُل معاشهم أو إعادة شقّها، أو تكييفها.

فأما الإنعاش، فللمُهجّرين التاركين أرضهم على عجل خياران: أنّ يعتمدوا على راعٍ ثقة يسوق بقرهم إلى مَلَاذٍ آمن يسهل الوصول إليه، ربّما بمعونة أصدقاء أوفياء أو سلطة عُرفيّة أو إدارية تفتح لهم سبيلاً آمنة. وإلّا يمكنهم أن يخاطروا ويعودوا بأنفسهم لاستعادة حيواناتهم. هذا، وتقتضي إعادة شقّ سُبُل المعاش -كلما أمكن ذلك- الذكاء في انتقاء أكثر الحيوانات لبناً أو عُجُولاً أو لحماً، ابتغاءَ استعمالها رأسَ مال لابتداء إعادة بناء ذخيرتهم الحيوانية في بلد اللجوء. فإن لم يمكن ذلك، تكيَّفَ اللاجئون، وأخذوا في المفتوح حولهم من سُبُل المعاش في بلد اللجوء، ولقد يكون ذلك حيناً بإقامة المشاركة بأموال المانحين، فيستعملون ذلك مُنطَلَقاً ليعيدوا الدخول في إنتاج صغار المجترّات، ثم البقر. ولا شكّ أنّ هذه الخطط ممكنٌ تنفيذها في وقت واحد.

خطط التكيُّف

نجح اللاجئون الماليُّون في إمبيرا في تكرار عدّة من الابتكارات التي ابتكروها في مالي استجابة لتغيُّر المناخ. ومن تلك: البَسْتَنَة (لزراعة المنتجات التي تستهلكها الأسَر)، والعمل من خلال الجمعيات على تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية وتقليل انحطاطها البيئيّ.

هذا، ولم يكن من أُسَر اللاجئين في إمبيرا من عنده معرفة مسبقة بالزراعة عندَ الوصول إلى المخيّم إلا ١,٣٪، ومع ذلك، ففي ٣١ ديسمبر/كانون الأول من سنة ٢٠١٩، أشارت الاحصاءات التي بين يدي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى أنّ نحواً من ١٠٪ من الأُسَر في كلّ مجتمع اللاجئين هناك آخذون في **البَسْتَنَة**، إمّا استقلالاً بالنفس، وإمّا بمعونة شركاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المخيّم.

وقد كرّر اللاجئون عدّةً من تقْنيات استعملوها في احتيالهم على ما يخلّفه تغيُّر المناخ من آثار سيئة حين كانوا في مالي. أولها: أنهم جلبوا معهم أصنافاً من الحبوب مقاومة للحرارة، ليس للمجتمع المُضيّف علم بها، ومنها البصل الأرجوان وحبوب الطماطم. وثانيها: أنّهم اتّبعوا سُنَنَ عمل غير مضرّة بالبيئة، مثل إنتاج السماد لتحسين خصوبة التربة، في حين أنّ العادة جرت في المجتمع المُضيّف بأن يستعملوا الرَّوْثَ غير المخمّر، وهذا له عواقب سيئة إذ إنه يزيد هجمات النمل الجنديّ. وثالثها: أنّهم ابتدؤوا استعمال تقْنيات حفْظ الماء المحليّة، مثل استعمال المشاتل الدائريّة المُجَوّفة، خلافاً لما يستعمله الموريتانيُّون في العادة من مشاتل مُسطّحة أو مشاتل مستطيلة مُجَوّفة.

فجَلَبَ اجتماع استعمال ما تقدّم من تقْنيات غلّةً رائعة في موسم الزراعة سنةَ ٢٠١٩، وأثارت هذه النتائج الحسنة التي أنتجها اللاجئون في المجتمع المُضيّف الهمّة إلى هذا العمل. وقد نُظِّمَت أخيراً زيارة دراسيّة، نظّمها الشركاء والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيّم إمبيرا، فكانت هذه الزيارة للاجئات الماليّات العاملات في البَسْتَنَة فرصةً ليُخبِرْن نساءً من المجتمع المُضيّف بما خَبِرْنَ من إدارة الماء، وتحسين خصوبة التربة، وتقْنيات طبيعيّة لكَبْح الآفات.

وأقرّت موريتانيا عدداً من القوانين، لحماية مواردها الطبيعية من فرط الاستغلال، وكان القائم بإنفاذها وزَارةُ البيئة والتمية المستدامة. ولكنْ لمّا لا يكون للوزارة تمام حضور في منطقة من مناطق البلاد، مثل الحال التي عليها مقاطعة باسيكُونو، حيث تقع إمبيرا، تُنْشأ جمعيات إدارة الموارد الطبيعية، لتنظيم الوصول إلى الموارد وتأهيلها. ومع ذلك، ففي مخيّم إمبيرا، حيث لا جمعية لإدارة الموارد الطبيعية، ألهمَ اللاجئون بتجاربهم في بلدهم، وأنشأ عدّةً من **الجمعيات**، لمكافحة الانحطاط البيئيّ. مثال ذلك: أنّ فرقةً اسمها (اللاجئون المتطوّعون لنظافة المخيّم)، اعتادت أن تُنظّم حملات نظافة داخلَ المخيّم، ووسّعت أحياناً طوق العمل فنظّفت ما عند المجتمع المُضيّف.

وفي الوقت نفسه، غرست الجمعيات أكثر من ٦٠ ألفَ نوع من الأشجار المكيّفة بحسب الأرض المحليّة، ووزعتها منظّمة نجدة الصحراء (SOS Desert)، في السنين الخمس الأخيرة. وتُنظّم هذه الحلات في العادة في يوم البيئة العالميّ (الموافق ٥ حزيران/يونيو)، واحتفال يوم الشجرة الوطنيّ في الأسبوع الأول من أغسطس/آب. فأعانت هذه الأعمال، التي قادها اللاجئون، على تبديد الفكرة القائلة بأنّ اللاجئين أكثر مُحطّي حال البيئة. فصاروا يُرَوْنَ اليومَ شركاء في تغيير الحال.

تعلّمَ اللاجئون وأهل المجتمع المُضيّف بعضهم من بعض بالسَّواء، واتّبعوا سُنَنَ عمل محليّة غير مضرّة بالبيئة. فلمّا كانت حرائق الغابات هي بعضٌ من أسوأ عوامل الانحطاط البيئي في موريتانيا، نُظّمَت حملات توسيع المدارك والتوجيه إلى سُبُل إطلاق الإنذار إذا اشتعل الحريق، وبعد هذه الحملات، انخفضت حالات تفشّي الحرائق والكوارث التي تأتي بها إلى أربعة حالات في سنة ٢٠١٩. وصار اليومَ للاجئين الماليّين -الذين لم يكونوا يعرفون من تتبّع الحرائق شيئاً- فرْقة مكافحة للحرائق، وأصبحت تشارك فرَق الإطفاء في المجتمع المُضيّف والدَّرَكَ في التدخُّل لمكافحةَ الحرائق الهائلة. وقد شارك اللاجئون أيضاً بالسّواء في الإجراءات الوقائية، مثل إقامة أكثر من ١٠٠ كيلومتر من حواجز الحرائق.

وكان من انفتاح اللاجئين على **التعلُّم** أن اتّبعوا تقْنيات تسمين المجترّات الصغيرة، التي من شأنها أن تزيد من وزن الحيوانات من غير أن يزيد كمّ الكلأ الذي تأكله في العادة، فأدّى ذلك إلى تقليل الضغط على الكلأ في المراعي على الأمد البعيد. ويُضَاف إلى ذلك، على سبيل المثال، أنّ من اللاجئين الماليّين مَن انتظم في سلك مُسَاعدي الأطباء البيطريّين، وهو أمرٌ لم يكن له أثر في مجتمع اللاجئين ولكنّه يُمارَس في المجتمع المُضيّف.

وأما تشارك المعرفة بين مجتمع محليّ ومجتمع محليّ آخر، فهو مأخوذٌ فيه بقنوات رسميّة وقنوات غير رسميّة. وتشتمل القنوات غير الرسمية على التفاعل بين أفراد المجتمع المحليّ حين يجتمعون عند موارد الماء، أو الأسواق الأسبوعيّة، أو المناسبات الاحتفالية. والذي يُنشئُ منصات التفاعل الرسمية في الأكثر هو هيئات الأمَم المتحدة وغيرها من الشركاء المتدخّلين في مواضع التضييف، في مناسبات أيام دولية يُقَام فيها الاحتفال والأنشطة، مثل اليوم العالميّ للاجئين، واليوم الدولي للقضاء على العنف

على المرأة. ثم إنّ هيئةً شريكةً يسّرت إنشاءَ لجانٍ مجتمعيّة مختلطة، فيها اللاجئون وفيها أفراد المجتمع المُضيف، في قرىً داخلَ مقاطعة باسيكونو. وهذه اللجان مفوّضة في إدارة النزاعات، ومنها النزاع في الحصول على الموارد الطبيعية.

إعادة النظر في المَزَاعِم

لا بدّ من إعادة النظر في الذي يشيع تصوُّره من أنّ تدفُّق اللاجئين أو الناس، المنتقلين إلى أماكن آخرى بسبب أزمة تغيُّر المناخ، أو النزاع، أو كليهما، أمرٌ سيءٌ دوماً. إذ يجلب اللاجئون معهم ثروةً من الموارد، ومنها الموارد البشريّة التي أنشؤوها وطوّروها وهم يتصدّون للأزمات المتعلقة بتغيُّر المناخ في بلادهم الأصليّة. وكثيراً ما تمكّنهم هذه الخبرة من معالجة ما يقع على بلاد اللجوء من تحديات تشبه ما وقع عليهم من قبل، وتمكّنهم أيضاً من حثّ مواطني البلد المُضيف على فعل ما يفعلون. وبعدُ، فيمكن بتسخير ما عند اللاجئين وأفراد المجتمع المُضيف من قوّة وإمكانٍ وبراعة، على مرّ الزمان، أن تُصَاغَ الطريقة التي تستجيب بها البلاد لأزمة تغيُّر المناخ، وأن يُسهَمَ في استنجاح الأمن الغذائي وسُنَن العمل على حماية الموارد الطبيعية، وأن يُحمَى اللاجئون، كلّ ذلك في وقتٍ واحد.

فُودَا إنْدكنْتُم ndiki@unhcr.org
مُوظّفةٌ في شؤون سُبُل المعاش، في المكتب الفرعيّ للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في باسيكونو، بموريتانيا
https://data2.unhcr.org/en/country/mrt

محمد أغ مَلهَى jnasat2811@gmail.com
رئيسُ مجلس اللاجئين، في مخيّم إمبيرا، بموريتانيا.

كتب المؤلِّفان هذه المقالةَ من عند نفسيهما، وقد لا تستوي الآراء التي فيها وآراء المنظمات التي ورد ذِكْرها.

١. منهم ٦١,٣٪ من الطوارق، و٣٧,٢٪ من العرب، و١,٥٪ من قبائل الأقليّات.

تحدّياتٌ بيئيّة وإستراتيجيّات محليّة في الصحراء الغربيّة

مَتّى بُرجِس

يجد اللاجئون الصحراويُّون من البِدو طُرُقاً للتصدّي لما يقع عليهم من التحدّيات المترابطة التي لها بتغيُّر المُناخ صلة. وتظهر استجابتهم عِظَمَ شَأنِ المبادرات المرنة التي يقودها اللاجئون.

يُولَى نزاع الصحراء الغربيّة اهتماماً خاصّاً، ولا سيّما من زاوية نظر دراسات اللاجئين ودراسات الهجرة القسريّة، وقد رُكِزَ أكثرُ هذا الاهتمام، رَكْزاً مفهوماً سببه، في مخيّمات اللاجئين الصحراويّين قُرْبَ تندوف في الجزائر. نُصِبَت هذه المخيّمات في سنة ١٩٧٥، بعد اندلاع الحرب بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (وهي حركة من الصحراء الغربيّة تؤيّد الاستقلال) وتُعرَفُ أيضاً باسم 'جبهة البوليساريو'، ويبلغ عدد ساكني هذه المخيّمات نحواً من ١٧٣ ألف صحراويّ، وهم الشعب الأصليّ في الصحراء الغربيّة. وتُديرُ البوليساريو المخيّمات، وفوق ذلك ٢٠٪ من أراضي الصحراء الغربيّة، وهي منطقة تُسمّيها الجبهة الأراضي المحرّرة. ويعيش في هذه المنطقة نحوٌ من ٣٠ ألفاً إلى ٤٠ ألف إنسان (على أنّ إحصاءَ أعداد السكّان هناك أصعب)، وأكثرهم من الرُّعيان الرَّحّل. والواقع أنّ التقديرات السكانيّة في المخيّمات والأراضي المحرّرة يُسيِّسُها كلٌّ من المغرب والبوليساريو، وهي، أي التقديرات، معقّدةٌ بسبب استمرار تنقُّل العوائل والأفراد بين أراضي البوليساريو وشمالي موريتانيا، وأيضاً بسبب هجرة العمّال المُوَقّتة من المخيّمات إلى إسبانيا والجزائر. ولذلك تُفهَمُ أرقام المقدّرة لأعداد السكّان فهماً أفضل، ولا سيّما في المخيّمات، إذا نُظِرَ إليها على أنها لقطات لمجموعة من السكّان دورانيّة باستمرار.[١]

ثم إنّ قَسْوةَ المُناخ الصحراويّ إلى جانب اعتماد السكان منذ زمن بعيد على الرّعْي الترحُّلي (للإبل والمعز والخراف) تركت السكّانَ شديدي عُرضَة للمُتغيِّرات المُناخية. إذ أثار وقوع حالات القحط الكارثيّ في خلال الاستعمار توسُّعاً حضريّاً سريعاً (ولكنْ مُوَقّتاً)، وتآلف كثير من السكان الرحّل المتفرّقين هنا وهناك حولَ المدن التي كانت تسيطر عليها

إسبانيا. ومثل ذلك، أنْ كان من نتائج محاربة المغرب، التي استمرّت حتّى سنة ١٩٩١، أضرارٌ شديدةٌ بالاقتصاد الترحُّلي. ومنذ أن كانت الحرب، أقام معظم السكّان في مخيّمات تندوف. وبعد انتهاء الحرب بين المغرب والبوليساريو، بذلت البوليساريو –التي تحتفظ لنفسها من قطعان الإبل الشيء الكثير– جهداً يُضَافرُهم جهدٌ، لتنمية الأراضي المحرّرة، ولا سيّما للرَعْي الترحُّلي، وذَلك بإزالة الألغام الأرضية في نطاق واسع، وتهيئة الآبار وصيانتها، وتجديد الاقتصاد الترحُّولي.

التحديات المُنَاخيّة والاستجابات المناسبة

وأتـت الإقامة في المخيّم بتحدّيات لا مثيل لها، وقعت على من كانوا سابقاً سُكاناً رُحّلاً، وكثير منها زاد سوءه في العقود الأخيرة بسبب تغيُّر المُنَاخ. وقد تُلُقِّيَت محاولة المنظمات غير الحكومية الحثّ على الزراعة المُستقرّة – مثلما استثمرت أكسفَام في زراعة نبتة متعددة النفع اسمها الشُّوع (*Moringa oleifera*)[٢]– تُلُقِّيَتْ بنُجْح متباين، وبعض السبب في ذلك أنّ أهل المخيّم هم بالرَعْيِ الحيوانيّ أدرى. ومن المشكلات التي تتزايد أخطارها هي اشتداد تكرُّر وقوع الفيضان في المخيّمات. إذ بدلاً من أن يُصيبَ صحراءَ الجزائر حَوْل تندوف انخفاضٌ مطرّدٌ مستمرٌّ في هَطْل الأمطار، أصابتها مُدَدُ قَحْط طويلةٌ تخلّلها هَطْلُ أمطار سريع الزوال إلا أنّه شديدٌ جدًّا. وكان في المخيّمات أوّل الأمر بُنىً شبه دائمة، بناها اللاجئون من الآجر (الطوب) الطينيّ، مُستَعْمِلينَ موادّ من مصادر محليّة. وفي بعض الحالات، رفض اللاجئون البناءَ بموادّ أقوى للدائميّة لأسباب مذهبيّة (إديولوجيّة)، مُفضّلين أن يبقَوا دوماً مستعدين للعودة إلى الصحراء الغربيّة، إلى دولة مستقلة في المستقبل. فأصبح الفيضان، الذي كان في المنطقة أمراً نادراً، يكاد يكون حدثاً سنويّاً. وفي سنة ٢٠١٥، مثلاً، انحلّت كثير من بيوت الآجر الطينيّ في الأمطار الغزيرة، فكان أن بقي مئات من اللاجئين بلا مأوى. وأما البناء بالموادّ المقاوِنة للماء، مثل الأسمنت، فيؤدّي إلى تخفيف المشكلة إلى حدٍّ، على أنّ إنتاج الآجر الطينيّ في المخيّمات هو وظيفةٌ لكثيرٍ من اللاجئين.

ثم هناك مشكلة أخرى زاد سوءها تغيُّر المناخ، وهي استنزاف المياه الجوفية. فقد عُمدَ إلى بناء مخيّمات تندوف بالقرب من طبقة صخريّة كبيرة خازنة للماء، إذ تتوقّف حركة الرّحْل في الأراضي المحر على تجديد المياه السطحية التي تحدث طبيعيّاً أو الآبار الصغيرة التي يصنعها الإنسان. ومع ذلك، فإنّ غيرَ المنتظم من أنماط هَطْل الأمطار والقحط الذي يطول أمده، يُصعِّبُ الاعتماد على مصادر المياه سريعة الزوال، ويَزيدُ أيضاً الضغط على طبقة المياه الجوفية في تندوف. ويمكن تخفيف هذه المشكلة بعضَ التخفيف باستعمال الآبار المحفورة ميكانيكياً. ثم إنّ إنشاء موارد المياه الاصطناعية في الأراضي المحررة أيضاً أتاحت إنشاء الحدائق المجتمعية، مع ظهور مشاريع البستنة التي تديرها البوليساريو في عددٍ من المواضع.

فهَطْلُ الأمطار الذي يعتاص توقُّع أحواله، والقحط العام، واستنفاد المياه الجوفية، مشكلاتٌ واقعةٌ على الرّحّل واللاجئين، ولكنّ أهـالي مخيّمات الصحراء الغربيّة غير معتادين عليها، فتحتفظ برابط بين اللاجئين والرّحّل. وتُعرِّفُ عالمة الأناسة (أنثروبولوجيا) سِنْدي هُرسْت، التي كتبت عن اللاجئين الصوماليّين الرحّل في مَخيم داداب، تراثَ الصوماليّين الرحّل، تقول: "إنّه متكوّنٌ من ثلاثة عناصر: عقليّة البحث عن مراع أكثر خضرةً، وشبكةٌ اجتماعيّةٌ متينةٌ يلتزمون فيها مساعدةً ببعضهم بعضاً في البقاء، والحذُر من احتمال الأخطار من خلال التوزيع الإستراتيجي للاستثمارات في أفراد العائلة والاعـمال."[٣] وتستمرُّ هذه العقلية الترحُّلية، في مجتمع محليّ مستقرّ، على هيئة انتهاز الفرص، والمرونة، والتماسكً الاجتماعيّ، ومقاومة النقاط الفرديّة في الإخفاق الاقتصاديّ، وهي إلى حدٍّ بعيد القيم التي ينسبها اللاجئون الصحراويُّون إلى تراثهم البدوي. وحينئذ فكلُّ إستراتيجيّة للقدرة على الصُّمود للمناخ، تُنفّذ في مخيَّمات تندوف، ينبغي لها أن تسدُّ ما بين اللاجئين والرّحّل من الهُوَّة.

وربما لم يكن من المستغرب أنّ أكثر الإستراتيجيات التي يُرْجَى خيرُها ناشئة من الأهالي أنفسهم. ففي سنة ٢٠١٦، ابتدأ طالب إبراهيم، وهو لاجئ صحراويّ دَرَسَ الهندسة في سورية، تجريبَ الزراعة المائية. والزراعة المائيّة هي تربية النباتات بغير تربة، وأكثر ما يكون بغطّ الجذور في ماء مُضَاف إليه موادّ مُغذّية مُحسِّنة. وكفاية الماء في الزراعة المائيّة أعلى كثيراً من معظم طرق الزراعة الأخرى، ولهذا كانت إستراتيجية يُرجَى خيرُها في للزراعة المُشدَّدَة في المُنَاخ المُقْحل. وكان أوّل محصول مائيٍّ لإبراهيم شَعيراً، وهو محصول يسير التربية جدّاً. فقد استطاع إبراهيم باستعمال أوّل مَنْظومة مائيّة بيتيّة، إطعامَ معزه، فمن جهة قلّل من حاجته إلى الانتقال بحثاً عن مرعىً، ومن جهةٍ أخرى زادت جودة الحليم واللحم

المُنتَج وكميّتهما (فالمعز في المخيّمات يكثر أن تأكل النُّفايات اللَّدائنيَّة، فتُلوِّثُ منتجاتها).

على أنّ الوحدات المعقّدة، الغالية الثمن، العالية التِّقَانة، ليست حلاً يقدرون على التوصُّل إليه بأنفسهم. ففي سنة ٢٠١٧، بيّن إبراهيم نُجْحَ منظومته الابتدائيّة بالأمثلة أمامَ القيّمين على مبادرة مُسرِّع الابتكار التي تتبع برنامج الأغذية العالمي، في ميونخ. فقد انتُقِيَت منظومة إبراهيم لتُموَّل من مبادرة مُسرِّع الابتكار، ثم أنشئَ برنامجٌ يتبع برنامج الأغذية العالمي، يدعى اتش تو غرو (H2Grow)، عمل فيه إبراهيم فأنشأ وطوّر -مع موظّفين من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة أكسفام- مجموعة وحدات زراعة مائيّة، مشتقّة من أنموذجه الأول، فقُلِّلت كلفة الوحدة والإنتاجية هي هي. وكانت هذه الوحدات الجديدة أرخص، واعتمدت على المـوادّ المتوفّرة محليّاً، وكان استعمالها وإصلاحها أيسر. ثم إنها يمكن أن تُكلَّفَ بحسب المقتضى المـحلّي، وهـذا شأنه عظيم. ثم ابتدأ إبراهيم، بمعونة برنامج الأغذية العالمي وأوكسفام والبوليساريو، إدارةَ ورشات الزراعة المائيّة في المخيّمات، حتّى بلغ المتدرّبون فيها على استعمال المنظومات البسيطة التِّقَانة ألفَ لاجئ صحراويّ. وفي إطار برنامج اتش تو غرو، امتُحِنَت منظوماتُ إبراهيم، منظومات الزراعة المائيّة، في مخيّمات اللاجئين في تشاد والأردن والسودان وكينيا، وفي كل موضع، يمكن أن تُعدّل الوحدات وتُحسَّنَ بحسب المقتضى المحلّي. قال إبراهيم وحجّته بين يديه في خطاب ألقاه سنةَ ٢٠١٩: "هذه تفسح للناس أن يكونوا بعضاً منَ الحلول التي يأتون بها هم."، وأن يُجْرُوا برامجَ معونةٍ يقودها اللاجئون وتَرْكُز همّها فيهم.[٤]

حقوق النشر محفوظة لطالب إبراهيم

ها هو ذا طالب إبراهيم يعتني بنباتاتٍ تنمو بنظام الزراعة المائيّة.

دروسٌ في الصُّمود للمُنَاخ

هاهنا عدّة من الدروس يمكن أن يستفاد منها في سياقات التَّهجير المماثلة لهذا السياق. أبينها، أنّ التِّقانات وسُنَنَ العمل في الزراعة المائيّة والبناء المقاوم للمُنَاخ يمكن أن تُصْدَرَ إلى بلاد آخرى، وفي بعض الحالات، امتُحِنَت بالفعل في أماكن أخرى أَتت بنتائج حسنة. وفي الحالات التي للاجئين فيها تاريخٌ طويل من التَّرحُّل، يأتي تراثها بفرص معيّنة (مثل الدخول في الاقتصادات الإقليميّة، والاستقلال الرّعوي) وتحدّيات معيّنة (مثل الانزعاج من المعيشة المستقرّة، والاعتماد على أساليب إنتاج قد لا يمكن أن تكون في سياق المخيّمات)، لا بدّ منَ أن تنظر فيها المجتمعات المُضيِّفة ومموِّنوا المعونة. وأعمُّ ممّا سبق، أنّ درس الصُّمود للمُنَاخ في تندوف هو أن مجتمعات اللاجئين غير متشابهة في الذات، فهي تحافظ على السُّنَن والمهارات والسياقات الزِّراعيّة التي كان لها قبل أن تُهجَّر، فيجب تنفيذ سياسات الصُّمود للمُنَاخ في هذا السياق. وأخيراً، يحتمل الأمر أنّ في كثير من الحالات، يتنزّل اللاجئون في منزلة هم منها أفضل لتدبيرً هذه الإستراتيجيات بأنفسهم،

ولمقاربة المشكلات من زاوية نظرهم هم، ولتجنُّب عواثير الحلول المُطبّقة من جانبٍ واحد.

وأيضاً فمن المهمّ، من زاوية النظر إلى تموين المعونة، أن يُنظَرَ لِيُرَى كيف يختار المرء تعيين وُسَطاء المُشكلَة. فقد تركز المقاربة المحدودة للتحدّيات البيئيّة في تندوف على أنماط هَطْلٍ غير منتظمة، أو تراكم اللدائن في الأنظمة الغذائيّة (والمنتجات) للماشية المُرَبّاة في المخيّمات. على أنّ تفريج زاوية النّظر ليشمُلَ مشاركة اللاجئين في اقتصاد الرَّحَّل، مثلاً، في الأراضي المحرّرة، يعني أنّ يُدرَجَ أمر القحط وفقدان المراعي في التحليل. وبعدُ، فينبغي لكلّ إستراتيجية بيئية شاملة أن تتضمّنَ كلّ ما تقدّم ذكره من هذه الأمور المُتَشَبِّكَة. ولا يمكن أن تعالج سياسة بيئيّة واحدةٌ مثل هذه التحدّيات المتباينة، ولكنّ الإستراتيجيات الفردية التي تدور حول اللاجئين، حقّقت بالفعلِ في تندوف والأراضي المحرّرة نُجْحاً يُرْجَى خيرُه.

أُعِدّت هذه المقالة بمعونة لاجئين صحراويّين وطالب إبراهيم وسيداحمد جولي.

مَتّى پُرجِس msp5@st-andrews.ac.uk
طالب درجة الدكتوراه، في كليّة الأناسة الاجتماعية، بجامعة سَنْت أندروس @matthew_porges

١. Porges M (2019) 'Western Sahara and Morocco: Complexities of Resistance and Analysis', in de Vries L, Englebert P and Schomerus M (Eds) *Secessionism in African Politics: Aspiration, Grievance, Performance, Disenchantment*. London: Palgrave.
(الصحراء الغربية والمغرب: تعقيدٌ في المقاومة والتحليل)
٢. انظر 'الصحة الحيوانية والبشرية في مخيمات اللاجئين الصحراويين'، جورجيا أنغيلوني وجينيفر كار، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٥٨، ٢٠١٨.
www.fmreview.org/ar/economies/angeloni-carr
٣. Horst C (2006) *Transnational Nomads: How Somalis cope with refugee life in the Dadaab camps of Kenya*. New York: Berghahn
(الرّحّل العابرون الأوطان: كيف يتحمّل الصوماليُّون معيشة اللجوء في مخيّمات داداب في كينيا؟)
٤. من كلمة إبراهيم طالب، ألقاها في مؤتمر قمة الأعمال الاجتماعية النافعة، بمدينة نيويورك، في ٢٢ سبتمبر / أيلول من سنة ٢٠١٩.
bit.ly/twitter-Brahim-22092019

هجرةٌ غير طوعيّة يَسْتحثّها المُنَاخ: بحث الرُّعْيانِ الرَّحَّلُ عن المراعي الصعبة المنال في كينيا

اكَائي نَبِنيُو

تشتدُّ وطأة تغيُّر المُنَاخ فيزيد قَسْرُ شعب التركانا الرُّحَّلُ الرّعويُّين على الانتقال، ولا يختارون هم ذلك. فيجب أن تُسْمَعَ أصواتهم في الصعيد المحليّ والدوليّ، ويجب أن يستقي راسمو السياسات ممّا عند هذا الشعب من معرفةٍ وفَهْمٍ عميق.

أنا من التركانا، والتركانا شَعْبٌ رُحَّلٌ رعويُّون، يبلغون من العدد نحواً من المليون، يشغلون أكثر النواحي القاحلة في شماليّ غربيّ كينيا. وتمتدُّ منطقتنا، واسمها مقاطعة تركانا، إلى حدود إثيوبيا وجنوب السودان وأوغندا. وإنّا نرعى البقر والحُمُرَ والإبل والمعز والخِراف، ونَأْخُذُ في الانتجاع للحيوانات، فننقل الماشية من موضع إلى موضع بحثاً عن الماء وعن مراعٍ أكثر خُضْرَةً.

وتُعْرَفُ مقاطعة تركانا أيضاً بهشاشة حالها الأمنيّة، إذ يتكرر عليها الهجوم وردُّ الهجوم، الداخليّ والعابر للحدود، يقوده رعيانٌ آخرون من المجتمعات المحليّة في المنطقة. ومع ما يراه العالم اليومَ من أنّ تغيُّر المُنَاخ مُحرّكٌ جديدٌ للنُّزوح الداخليّ، طالما كان عند المجتمعات المحليّة الرعويّة طرقها الخاصّة في معالجة آثار تغيُّر المناخ، فتنتقل إلى البلاد المجاورة، فإما أن يتعاونوا هناك هم وجيرانهم الجدد وإما أن يتعارضوا.

وبين التركانا وكلّ الرعويّين الآخرين إحجامٌ عامٌّ عن التزام سياسات الهجرة، وأكثر السبب في ذلك شعورهم أنّ الحكومة تُهمِلُهم. وأما الحكومة، فواضحٌ أنّها لا ترى التحديات الواقعة على التركانا في الأولويّة، ولكنّ الأحوال في هذه المنطقة محتاجة إلى مقاربات مبتكرة. فعلى الحكومات أن تُدرِكَ الواقع، وأن تتنبّه لأنماط الطقس واحتمال أن يضطر الرعيان

إلى الانتقال مع ماشيتهم. وقد ألقت تجربة التركانا الضوء على أن الحكومة استجابيّة، لا استباقيّة، وإن كان بين يديها معلومات 'هجرة الضيق' التي يخطط لها الرعويُّون.

التعلُّم من طريقة معيشة التركانا

ممّا يشيع سُوءُ فَهْمه أنّ المجتمعات الرعويّة في العالم تتنقّل باستمرار. ففضح التركانا هذه السرديّة. نعم، صحيح أنّ التركانا الرعويُّون ينتقلون من موضع إلى موضع، ولكنّهم إذا وقعوا على الماء والمرعى الأخضر وقفوا. فقرار انتقالهم إذاً قرارٌ غير طوعيّ. ثم إنّ القرار يكثر أن يُتّخذ فردياً، ولا سيّما قرار الانتقال داخل بلدهم. ومع ذلك، كثيراً ما يُتّخذُ قرار عبور الحدود الدولية جماعيّاً؛ ذلك أنّهم لمّا كانوا ينتقلون في الأكثر إلى مواضع متقلّبة الأمن، كان في انتقالهم معاً في عدد كثير زيادة أَمْن. ولمجلس الشيوخ في التركانا عَظيمُ شأنٍ في التقدير واتّخاذ القرار. فقد يرسل الشيوخ دسيساً إلى المُجَاوِرِ منَ المجتمعات المحليّة أو البلاد، ليأتي لهم بأخبار المراعي هناك.

وفي سياق التركانا عديدٌ من العوامل المؤثّرة في القرار الذي يتّخذه مجتمعهم المحليّ في الانتقال أو عدمه. وقبلَ كلِّ قرارٍ يُتّخَذُ للانتقال، تعالج مسألة تناقص المراعي المحليّة أولاً بمراقبة الرّعي، والمشاركة المجتمعية، والرعي الدوراني. فتُفْرَضُ هذه القيود بالإجماع، ويتولى الشيوخ إنفاذ القواعد. ويعلّق التركانا كثيرَ أهميّة على الأرض، ويَرَوْنها نعمةً من أَكْوِج (أي الله)، فيحفظُها الجيل الحاضر أمانةً لأجيال مستقبل الزمان. وأما المجتمعات الرعوية الأخرى، التي تتبع سياسات مفتوحة، فيُسرّحُ الأفراد فيها حيواناتهم فترعى حيث شاءَت، فكثيراً ما يقع عليها تأثيرٌ سيّء. فلما كانت أنماط رعي الحيوانات تختلف باختلافها، كان النظام الذي ليس فيه مراقبةٌ يُنْشئُ مأساةَ مشاعات، تخلّف في كلّ الأفراد آثاراً جائحة. وأما شَعب التركانا، فقد تعلّم من وسائل النجاة والبقاء ما حُقَّ له أنْ يُحاكَى.

على أنّ تركانا منطقةٌ تصطرع هي وواقع تغيُّر المناخ، وهناك حاجة مُلحّةٌ إلى إعلاء أصوات الرعويّين المحليّين حتى تُسْمَعَ في الذي يُدارُ حَوْل المناخ من المناقشات، وهو أمر إلى الآن غير موجود. ذلك أنّ الإقرار بآراء الرّعيان في تغيُّر المناخ وبما يعرفونه في التكيُّف بحسب المناخ، لم يُوْل اهتماماً دوليّة عموماً، خاصّةً حين تنفصل الأقليات القَبَلَيّة ومجتمعات الشعوب الأصليّة، مثل التركانا، من النسيج المجتمعي الذي

مشروع رعْيُل سبدا/جو لوغوفي

يشبك باقي أنحاء البلد بعضها ببعض. بل إنّ الإستراتيجيّات المجتمعية غير ظاهرة في النّمذجة المناخية، وهذا إخفاقٌ عظيم في مقاربتنا للتكيُّف بحسب المناخ.

والظاهر أنّ التفاوض الثنائيّ بين الدول المعنية بالسماح بالرّعْي التبادليّ، والجهد المتضافر للحثّ على الرّعْي المشترك، هما أفضل حلٍّ لإنهاء التنازع المستمرّ في المراعي. ففي سنة ٢٠١٩، وقّعت أوغندا وكينيا في اتفاقية للسماح بحقّ الرّعْي لرُعْيَان التركانا في أوغندا، والاستعمال المشترك لسَدِّ كُوبيبيه (الذي تملكه أوغندا). فكان ذلك ناجعاً، وقد يكون لمثل هذه المبادرات –إن هي أُخِذَ فيها في مجتمعات محليّة يقع عليها تحدّيات مشابهة في مكان آخر– قُوّةُ السّماح للمجتمعات المحليّة المتضرّرة بالمناخ، بالفرار من غَضَبَهَ في أراضيهم الأصلية، من طريق البحث عن ملاذٍ في الأراضي الأجنبية، من غير إزعاج.

ومع أنّ التركانا رُحَّلٌ خُلَّصٌ منذ كانوا، قَسَرَهُم تغيُّر المناخ على الأخذ في مذهب الرّعْي الزراعيّ (agro-pastoralism) أكثر فأكثر. ويُرَى هذا بيِّناً، خاصةً على امتداد نَهْرَي تركول وكيريو في المنطقة، بسبب الجفاف، فهما اليومَ لا يجريان إلا في موسم الأمطار. وقد ساعدت الحكومة والمنظمات غير الحكومية هاهنا التركانا على الأخذ في مذهب الرّعْي الزراعيّ. ثم إنّ عدداً من أهالي التركانا آخذون في صَيْد السمك ببحيرة تركانا. إذ يحتاج مثل هذا التكيُّف الشعبيّ إلى أن يُعتمَدَ ويُدعَمَ، اعتماداً ودَعْماً تدابير التخفيف، وذلك لتمكين المجتمعات المحليّة الرعويّة من تنويع سُبُل معاشها، وانتعاشها وإعادة بنائها. على أنّ هذا لا يستطيعه إلاّ الذين يعيشون حول البحيرات والأَنْهُر، ويمكنهم الوصول إلى الأراضي على الضفاف.

ثم إنّ للثقافة والإيمان في حياة التركانا شأنٌ عظيم. فتقريب القرابين إلى الأسلاف سنّةٌ شائعةٌ عندهم، درجت العادة بأن تُوجّهَ إلى منع وتقليل ما يخلّفه تغيُّر المناخ من آثار سيئة. صحيح أنّ العلم يشير إلى أنّ تغيُّر المناخ هو نتيجة أعمالٍ بشريّة كارثيّة، ولكنّ التركانا يعتقدون أن الجفاف الذي يدفعهم إلى الانتقال هو نتيجة حزن أُكُوج. إنّ بين العالَمَين لَبَوْنٌ شاسع! ولذلك، يحتاج النقاش حول المناخ إلى مراعاة هذه المعتقدات، وفضحها إن اقتضى الأمر، لكي يلتقي العلم والتقليد في فَهْم الأمر.

طبيعة الهجرة غير الطوعية

لا تعالج اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ هذه المسألة الناشئة، مسألة هجرة الناس من جرّاء ما يخلّفه تغيُّر المناخ من آثار. ويزعم بعض العلماء أنّ المصطلح الصحيح الذي ينبغي تداوله هو 'المهاجرون من جرّاء المناخ' –إذ ليس لمصطلح 'اللاجئ من جرّاء المناخ' مركز قانوني– ولكن هذا المصطلح يُهْمِلُ القَسْرَ الذي يُميّزُ أكثر، أو ربما كلّ، الهجرة التي يستحثّ عليها المناخ، ولا سيما في السياق الرّعويّ. ويُحتَاجُ اليومَ إلى وَضْع تغيُّر المناخ في قلب خطاب اللاجئين، بإقراره أساساً للفرار. ويُضَافُ إلى ذلك، أنّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجر، ينبغي لهما أن تسعيا إلى رَصْد الأحوال المناخية وأنماط الطقس في المناطق التي يشغلها الرّعيان، لكي يُسْتَعدَّ لإعانة مَنْ يُقسَرُ من الرُّعْيَان على الانتقال، استعداداً تحصل معه الكفاية.

وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى تهيئة فُرَص للناس، من أهالي التركانا، للهجرة بكرامة، وخاصّةً في حالاتِ الهجرة من جرّاء عيشة الضّنك. وأما عند هؤلاء الناس، الذي أخذوا في الزراعة أكثر فأكثر، فلهم عددٌ من مبادرات التكيُّف بحسب المناخ، من شأنها أنها قد تعزّز صمودهم، ومن ذلك التدريب والمعونة وزراعة مَحَاصيل أكثر مقاومةً للجفاف. ومن الضروريّ أن تُزَادَ قدرة الرُّعْيَان على الوصول إلى سُبُل معاش بديلة خارجَ نطاق التّرحُّل التقليديّ. على أنّي أوجّه النظر إلى أنّ أكثر التدخُّلات مناسبةً للحال تعتمد كثيراً على السياق المحليّ المُعيّن الذي يقع فيه المجتمع المحلي. ويجب على الحكومات والمجتمع الدولي بَذْلُ مَزيد جهد في دَعْم ما يأخذ فيه الرّعيان أنفسهم من أعمال التكيُّف، واسْتِنْجَاحُ مسارات الهجرة القانونيّة. وبعدُ، فإذا سُمِعَت أصوات الناس عند القاعدة الشعبية، فما تقدّمَ هو أكثر ما يريده أكثر المُتضرّرين فيهم.

اِكَائِي نَبِنيُو
ikainabenyo@gmail.com @Article43Kenya

مُؤَسِّسُ منظمة المادّة ٤٣، وهي جماعة مناصرة للمُنَاخ في كينيا
www.article43.org

بين التورُّطِ وإعادة التوطين: المجتمعات المحليّة الساحليّة عند دَالِ النّهر في سُندَربَنس بالهند

شَابَرِي دَاس وشُوغَاتَا هاجرا

إذا وقعت وطأة آثار تغيُّر المُنَاخ على المجتمعات المحليّة، فما مَبْلَغُ قدرتها على الاختيار في استجابتها؟ وعلى مَن مسؤوليّة دَعْمها؟

لا بدّ من التمييز بين الهجرة القسرية التي تُحْدثُها عوامل الضغط البيئية والهجرة الطوعيّة، فالتعريفات المبهمة المتناقضة كثيرة، وتؤدّي إلى عدم كفاية اللوائح المتعلقة بالدعم والتعويض، أو عدمها. ويسهل تحديد التقصير في أداء الواجب –والمسؤولية– في الحالات التي ينجم فيها التَّهجير عن التنمية. ولكن في حالات الهجرة القسرية التي تنجم عن عوامل مناخيّة، لا شكّ أنه لا يُحاسَبُ أي طرف من الأطراف (سواء كان الطرف هو المُهجّر أو الحكومة أو هيئة دولية)، فلا يُرَوْنَ من ثمّ أنّهم مسؤولون عن تخفيف المصاعب التي لها صلة بالأمر. وتَتَحمَّلُ الكُلْفَةَ البشريّة المُجتمعَاتُ المحليّة التي في مواضع صارت غَيْر مضْيافة بسبب تفاعل القوى المختلفة فيها، ومن أهمّ هذه القوى تغيُّر المُناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وتُري لمحاتٌ من المجتمعات المحليّة في جزيرتَي غورامارا وسَاغَر في دَالِ (دلتا) سُندَربَنس الهندية، الحقائق الثابتة الغليظة التي عليها حال الهجرة القسرية في هذه المجتمعات المحليّة.

غورامارا: جزيرةٌ فيها من مَوَاطِنِ الضّعف الكثير

حُقُولها خضراء مَرعَة، ومياهها العذب كثيرٌ لا ينزح، وتربتها خصْبةٌ، ومنظر نهر هوغلي منها فتّانٌ، نعم، جزيرة غورامارا بهيّة المنظر، إلا أنها سريعة اغتمار الماء لها. وتقع هذه الجزيرة في الطرف الجنوبيّ الغربيّ لمصب نهر هوغلي، وقد أصابها قدر كثير من التحاتّ الساحليّ منذ سبعينيات القرن العشرين، ومن هذه السبعينيّات إلى التسعينيات، استمرّت الحكومة في العمل على إعادة توطين الأُسَر المُهجّرة في جزيرة سَاغر بالقرب من غورامارا. ولمّا كان ٣٤٪ من ساكني سُندَربَنس الهنديّة في معيشتهم تحت خطّ الفقر[١]، وكان ٤٧٪ منهم غير قادرين على أن يقدّموا لأنفسهم من الطعام وجبتَين تامّتَين في اليوم كلّ السّنة[٢]، كان لسُكّان الجزائر المعرّضة للخطر كغورامارا قدرة قليلة على التكيُّف بحسب التغيُّرات البيئية الضّارة وعلى الصُّمود لها. وتُمدُّ الجزيرة بالكهرباء بألواح الطاقة الشمسيّة، نَصَبَتْها الحكومة والمنظمات غير الحكومية في كلِّ بيت أسرة على التقريب، ويؤتَى بماء الشرب من الآبار الأنبوبية. ومع ذلك، ما يزال الاستثمار في البنية التحتيّة قليلاً بسبب ارتفاع معدّل التحاتّ في الساحل، ففي خلال الـ٤٠ سنةً الماضية، صَغُرَ حجم الجزيرة حتّى صار أقلّ من نصف حجمها الأصليّ، فكان من ذلك أن تهجَّر آلافٌ من الناس.[٣] وأول ملجأ من العواصف هو اليومَ في قيد الإنشاء، وإلى أن يتمّ ذلك، يُستعمَلُ مبنى المدرسة ملجأً مُوَقّتاً.

وأظهر المُسْتَطلَعون في المقابلات شبه المنظّمة أنّ الرعاية الصحية والتعليم ما يزالان غير كَافِيَيْن، فكثيراً ما يسافر الأطفال إلى البرِّ الأكبر أو يركبون إليه السفينة، وذلك لكي يذهبوا إلى المدرسة. ثم إنّ فقدَ سبل المَعاش أو ما لا يكفي من دخل سبل المعاش التي درج بها التقليد في الريف، تضطرُّ ذَكَراً واحداً في الأقلّ من أفراد الأسرة إلى أن يهاجر موسميّاً إلى الولايتين البعيدتين: كيرَالَا وتاميل نادُو، حتّى يعمل في البناء. وفي العقدَين المَاضيَيْن، أصبحت الهجرة الموسميّة آليّةَ تصدٍّ لصعوبة المعيشة عند كثير من ساكني سُندَربَنس. وتتّخذ أُسَرُ هؤلاء المهاجرين الموسميّين، من عهد قريب، قرار الهجرة بلا رجعة، إلى أماكن آمَنُ، حيث يُطلَبُ فيها العمل بأجْر، فيُحوِّلون بذلك آليّةَ تصدٍّ لصعوبة المعيشة إلى وسيلة يكيِّفُون بها أنفسهم لأمد طويل بحسب الانحطاط البيئيّ وتغيُّر المناخ. على أنّ عدمَ الدّعم والتعويض من الأرض التي فقدت بالتّحات (أو التي لن تلبث أن تُفْقد به)، لا يشدّدُ صعوبة إجراءات التكيُّف من حيث أموال الناس وصحّتهم العقليّة فحسب، بل هو إلى ذلك يُثيرُ الهموم حول رَفْض الدولة الإقرار بأن هذه الهجرة مقسور عليها، لا طوعيّة.

وأما العوائل المُهجّرة، التي بين يديها أسباب شراء الأراضي التي هي أبعد في جهة البرّ، فتميل إلى اختيار بناء بيوتها الجديدة في مواضع آمَنُ بالقياس إلى بيوتها الحاضرة، لا أن تختار الهجرة إلى أماكن أخرى بلا رجعة، إما لأنها تفتقر إلى الوسيلة التي تطلبها الهجرة إلى بعيدٍ بلا رجعة، وإما لأنها

عاجزةٌ عن تحمُّل فكرة انفصالها من أراضيها. ومع أنّها تعرف أنّ معدّل التّحاتّ الحاضر يعني أنّ غورامارا ستُغتَمَرُ كلّها بالماء في خلال ٣٠ إلى ٤٠ سنة من الآن، وأنّ العوائل ولا بدّ ستُهجّرُ مرة أخرى، مع ذلك كلّه، فتعلُّقها الشديد بالمكان يُبْقيها راسخةً في جزيرتها. وأما المفتقرون إلى وسائل الانتقال، فتشتدُّ مطالبتهم الحكومةَ بإعانتهم على هجرتهم إلى منطقة آمنة وعلى إعادة توطينهم فيها.

هذا، وقد أطلقت حكومة غربيّ البنغال، حتّى تسعينيّات القرن العشرين، حَوْزَ الأراضي والمُعُونةَ الماليّة للأسَر المُهجّرة، وأقرّت بذلك بما يقع من تحدّيات على الأُسَر التي اضطرّها إلى الانتقال عوامل بيئيّة، فكان للحكومة في ذلك سابقة. ويقع عظَمُ شأن هذا على الخصوص في أنّه نشأ في بلد تُقرُّ سياساته ولوائحه -كالسياسة الوطنيّة لإعادة التوطين والتأهيل- بالتّهجير الناجم عن التنمية فقط، ولا يقرّ بضرب آخر من ضروب التّهجير فيراها سبباً للمعونة الماليّة ودَعْمِ التأهيل. وتُهمِلُ وجوه التشريع والسياسات، المُصوَّبَةُ إلى إدارة أخطار الكوارث، التهجيرَ الناجم عن الظواهر البطيئة الحدوث، وتَقْتصِرُ على الغَوْث الفوريّ بعد نزول الكارثة.

ثم إنّ حكومة غربيّ البنغال، مع استمرارها في إعادة توطين الناس من غورامارا، في تسعينيّات القرن العشرين، اقتربت من إنفاذ ما بين يديها من الأراضي التي تُعْطيها لطالبي إعادة التوطين في وسَاغر.[٤] فصارت تمنحهم من الأراضي ما هو أصغر، إلى أن أوقفَتْ عن البرنامج بالجملة. فالذين لا يستطيعون الانتقال مُتورِّطون، تستمرُّ عليهم معيشة الشقاوة والقنوط، ولا يرد عليهم من الحكومة دَعْم إلاّ ما كان موجوداً أصلاً على الصعيد الوطنيّ وصعيد الولاية من برامج تخفيف وَطأة الفقر في الريف.

العبء المفرط على النساء

من النساء في غورامارا من بعض أفراد أسرهنّ الذكور مهاجرون موسميُّون، فتحتمل تلك النساء أعباء متباينة. إذ عليهنّ مسؤوليّة إدارة الأُسرة، ورعاية الطفل والمُسنّ والمُعوّق والمريض من أفراد العائلة، وزراعة المحاصيل للاستهلاك الأُسري، والاعتناء بالأعمال البيتية، وبما عند العائلة من عريش نبات التِّنْبول المُتسلِّق. ثم إنّ مراكزهنّ الاجتماعيّة الاقتصاديّة في مجتمع الريف تُقيِّدُ قدرتهنّ على التنقُّل وعلى التمَوُّل، والوصول إلى الرعاية الصحية، والمشاركة في صنع القرار، وأيضاً فهُنَّ، وفي أثناء انتظارهنّ عَوْدَةَ أزواجهنّ كل أربعة أو ستة شهور، يعشن في خوف لا ينقطع من أخطار المناخ، ويقعن في حرمانٌ شديد. وقد قالت المُستَطْلَعات مؤكّدات إنّ الأمرَ محتاجٌ إلى تحليلٍ لآثار الهجرة الموسميّة والتّهجيرِ مُرَاعٍ الفروقَ بين الجنسين. فقالت إحداهنّ:

"تَشقُّ عليّ أحياناً إدارة كلِّ شيء هنا من غير زوجي. ويجبرنا الفقر المدقع على الأخذ في أعمالٍ إضافية مثل نَسْج الشّبَاك."

ذلك، ويَبْرُزُ دور المجتمع المحليّ وشبكات المحليّة غير الرسمي لدعم النساء بروزاً شديداً في ما رَوَتْه كلّ النساء المُستَطْلَعات في غورامارا. ومع ذلك، كشفت ردودهـنّ أنّ العوائل من الجزر الأخرى والبرّ الأكبر، تُحْجِمُ عن أن يُزوّجوا ببناتهنّ مَن هم من عوائل غورامارا. حتى إنّ العوائل المُفْقَرَةَ في غورامارا التي لها أبناء يُوجَبُ عليها دَفْع مَهْر غالٍ في زواج أبنائها.

سَاغر: أجزيرةٌ 'آمنةٌ' هي؟

صحيحٌ أنّ سَاغر -أكبر الجزائر في سُندَربَنس- غير ذات صلة بالبرّ الأكبر، ولكنّ لها من البنية التحتيّة ما هو أحسن من كلّ الجزائر الأخرى في المنطقة. ومعدّل التحاتّ في الجزيرة أقلّ من الذي في غورامارا القريبة منها، ويستفيد أهلها من قُرْبها من مُجمّع هاليدا دُك (وهو ميناءٌ عظيم الشأن يقع في مقابَل ضَفّة نهر هُغْلي)، وتستفيد أيضاً من معبد كابِل مُني الذي فيها. وفي شهر يناير/كانون الثاني من كلّ عام، يجلب معرض غَنْغَاسَاغر إلى موض عالمعبد ملايين الناس، فكان من باب كسب الدخل البديل هذا أن عُبّدت الطرق بالأسفلت، ومُدّت الجزيرة بالكهرباء، وبني فيها ١٧ ملجأً من العواصف.

وعلى الرغم من كلّ ما يُتوقّع من منافع الهجرة إلى سَاغر، ليس اتّخاذ قرار الهجرة إليها أمراً سهلاً البتّة، لأسباب أبرزها عدم المعونة على إعادة التوطين. ويَظْهَرُ ممّا رَوَتْه مُسْتَطْلَعات غورامارا أنّ مُشَاورةَ أفراد المجتمع المحليّ المُهجّرين الذين أعادوا توطين أنفسهم في سَاغر، ودَعْمَهُم، لهما أكبر أثر في قرار الأُسَر الأخرى الانتقال. وليس من شيء يجعل العوائل تترك أرضها لتعيش في سَاغر عيشةً جديدة، فتخوض في هذا الأمر الذي لا يُضْمَنُ نُجْحَ مُنْتَهاه، غير الأمل في الذي هو أحسن من صَوْنِ حقوق، وموارد، وحماية ولذا كان التفاعل بين المجتمعات المحليّةً في مناطق محليّة مختلفة يُحسّن تشارك المعرفة وتجارب الانتقال القسريّ.

ثم إنّ المقابلات التي أجريت على مهاجرين في قرى غَنْغَاسَاغر وبَنكيم ناغار تُشيرُ إلى أن درجة حُسْن الحال بين الأُسَر المعاد توطينها في هذه القرى أعلى ممّا هو بين الأسر المُهجّرة أو التي ستُهجّر قريباً في غورامارا. ومع ذلك، تستمر الهجرة الموسميّة حتّى بعد إعادة التوطين، ولا يقتصر السبب في ذلك على زيادة دخل العائلة، بل الأمر صار سُنّة ذات نسق في كثير من جزائر سُندَربَنس الهندية؛ ذلك أن ما يُكسَب بذلك أعلى مما يُكسَب بالزراعة وصَيْد السمك (هذا مع قروض المزارعين مُتيسّرة). ونعم، ما تزال زوجات المهاجرين الموسميّين مثقلات بالأعباء، ولكنّ حالهم هذه ليست بشيءٍ بالقياس إلى الشقاء الذي يلازم معيشة اللواتي ما زلن يعشْن في غورامارا.

على أنّ تحسُّن حال المعيشة وسُبُل المعاش لا يمنع استحضار ذِكْر ما فُقِدَ من البيوت. إذ كثيراً ما ذكرت المُسْتَطْلَعاتَ حنينهنَّ إلى الماضي، ففي كلّ زيارةٍ إلى غورامارا يُخْبِرْنَ بما يعانيه أصدقاؤهن وأقاربهنّ من فقد الأراضي والتَّهجير. وحين سُئِلْنَ: من يتحمّل مسؤوليّة ما فقدتنّه؟ اختلفت أجوبتهنّ، فقُلنَ إنّ اللوم على نهر هُغْلي، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتنمية غير المستدامة، وانزياح الماء بالسفن، والعمليات الطبيعيّة لعلم تشكُّل الأرض (الجيُومُورفولُوجيَّة)، وحتّى سَخَط الله. ويكشف هذا نزعةً بشرية إلى فَهْم الظواهر من حيث استئهال اللوم والعلّة والأثر، ويُظهِرُ أيضاً محاولة ساكني الجزائر الإصلاح بين أنفسهم وما أصابهم من رَضْح (ضرر نفساني) التَّهجير، والضائقة الناجمة عن تغيُّر المَناخ، وذلك بأن يُذكِروا أنفسهم أنهم لن يتركوا أرضهم إلا حين لم يكن لهم سبيلٌ سوى ذلك. ومع هذا، تدرك المُسْتَطْلَعات أيضاً حقّ الإدراك أنهنّ قد يعانين التَّهجير والفَاقَةَ مرةً أخرى بسبب التحاتّ في سَاغر.

اِسْتِشرَافُ مُسْتَقبلِ الزّمان

وبعدُ، فحالات الهجرة القسرية التي مثل هـذه في سُندَربَنس تُثيرُ أسئلة عن استئهال اللوم والمسؤولية. وإنّها لجديرةٌ أن نبحثَ، نحن المفكّرين والمزاولين، لبعض هذه الأسئلة عن أجوبة. فمن يدفع ثمن التنمية البشرية الجماعية غير المستدامة، التي تُظهِرُ نفسها في هيئة صدمات بيئية وظواهر تغيُّر مناخي: الأفراد المتضررون أم المجتمع المحلي أو الدولة؟ وعلى من مسؤوليّة التعويض ممّا فُقِدَ بسبب مثل هذه الكوارث، ومسؤوليّة حماية المجتمعات المحليّة المتضرّرة؟ فلا بدّ من أن يُجْمَعَ الفهم العميق الذي عند الأوساط الأكاديميّة، وهيئات الدولة، والمجتمع المدني، والمزاولين المحليّين الذي بين المجتمعات المحليّة المتضرّرة، وذلك لإخراج فَهْم أوسع لما في الأمر من أعمال معقّدة غاية التعقيد. ولن تقتصر الفائدة من ذلك على تعزيز التفاعل وتشارك الخبرة، ولكنّها ستشمل أيضاً تحسين التخطيط والتنفيذ في العمل الشعبيّ الذي تقوم به المجتمعات المحليّة التي هي في المقدّمة عند جبهة تغيُّر المُناخ.

شَابَري دَاس *shaberi.das@gmail.com*
طالبة درجة الماستر، بقسم اللغة الإنجليزية

شُوغَاتَا هاجرا *sugata.hazra@jadavpuruniversity.in*
بروفيسورٌ في كليّة الدراسات في جغرافية المحيطات
جامعة جادَفْبُور *www.jaduniv.edu.in*

١. Government of West Bengal (2009) *District Human Development Report: South 24 Parganas*, p43, p46
(تقرير التنمية البشرية المناطقيّ: منطقة بَرْغَانس الجنوبية)
bit.ly/HDR-South24Parganas-2009

٢. Government of West Bengal (2010) *District Human Development Report: North 24 Parganas*, pp199–201
(تقرير التنمية البشرية المناطقيّ: منطقة بَرْغَانس الجنوبية)
bit.ly/HDR-North24Parganas-2010

٣. انظر مقطع الفيديوِ الآتي: https://youtu.be/OvvXypOUCLU

٤. Mortreux C et al (2018) 'Political economy of planned relocation: A model of action and inaction in government responses' in *Global Environmental Change* Vol 50
(الاقتصاد السياسيّ للنقل المخطط له: أنموذج فِعْل وعطالة في استجابات الحكومة)
https://doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2018.03.008

أَشَديدُ الرّغبة أنتَ في أن تقرأَ نشرةَ الهجرة القسرية وتُعينَ كوكب الأرض في آنٍ معاً؟

إذن أرسل إلينا رسالة إلكترونيّة من طريق fmr@qeh.ox.ac.uk لتُلغي نسختك المطبوعة! واطلب بدلاً من ذلك إشعارات البريد الإلكتروني من (www.fmreview.org/ar/request)، لتصلَ إلى جديد الأعداد من فَوْرِ صدورها. (يرجى أن تستمرّ في طلب النسخ المطبوعة إن كان الغرض من طلبك إيّاها التدريب والمناصرة، أو إن كان سبيلك إلى الشّابكة –أو سبيل شركائك إليها– غير معوّلٍ عليه دوماً).

أزمة المُنَاخ والمجتمعات المحليّة في جنوبيّ شرقيّ آسيا: الأسباب والاستجابات ومسائل العدل

لُورَا غَيْغِر

تكافح اليومَ شبكات المجتمع المدنيّ بخبرتها ومعارفها وشغفها ما يقع من الظلم من جرّاء تغيُّر المناخ، وتستنجح صَوْنَ حقوق مَن هجّرهم وَقْعُ هذا التغيُّر.

تصوَّر أن تمشي أربعَ ساعات كلَّ يوم لتأتي بالماء العذب، لأن ارتفاع مستوى سطح البحر جعلَ المياه الجوفيّة حول أرضك مالحة. وتصوَّر أن تُحْمَلَ، وأنت في عملك، في سلّة إلى مستشفى يبعد عدّةً من الكيلومترات، لأن تكرُّرَ وقوعَ الفيضان كوقوع البرق الخاطف جَرَف الطرق. أو تصوَّر أطفالك مضطرّين إلى يخرجوا من بيتهم –لأن الزراعة المعلومة غير ممكنة بسبب الجفاف وتحاتّ الأرض– ليعملوا ١٢ ساعة في اليوم، في كلِّ أيام الأسبوع، سائقي رِكْش (جمع رِكْشَة) أو ليعملوا في مصنع ملابس، كي يكسبوا ما يكفي ليعينوا عائلتك على البقاء. لا تَتْرُكُ الناسُ ديارها سعياً إلى أسلوب معيشة يشبه أسلوب المعيشة الذي تتمتّع به المجتمعات في بلاد العالم الشماليّة، بل كثيراً ما يُقْسَرُون على ترك أحبابهم وبيوتهم لا لشيءٍ إلا أن يبقوا أحياء.

استفادت الدول الغنيّة كثيراً، في القرن المنصرم، من توليد غازات الدفيئة واستخدام النظم البيئية، وأما غيرها من دول العالم –وهي في الغالب من الدول الفقيرة وكثيرة مواطن الضعف– فتعاني عواقب ذلك. ومع أنّ ملاكة الأرض بالاستعمار في بلاد العالم الجنوبيّة قد زالت، يستمرّ الاستيلاء على الأراضي واستغلال الموارد الطبيعيّة، ويُبْقَى رُخْصُ أجور العمال وأسعار الأراضي، ويستعمل حافزاً للمستثمرين الأجانب والبيئيّين، والحماية الاجتماعية لا تكاد تُطبّق، ولذا كانت على حكومات بلاد العالم الجنوبيّة مسؤولية أيضاً. ثم إنّ الصناعات المُحتَكَرَة غالبةٌ على الأسواق وهي التي تُقعِّدُ القواعد، وأما أصحاب الشركات التي يملكها ناسٌ من المجتمع المحليّ أو صغَار المنتجين، فيجاهدون مُنافسَةً ليس فيها من الإنصاف شيء. وكثيراً ما يُتَخلّى عن الذي يتحمّلون الكلفة المباشرة وغير المباشرة للاستغلال المستمرّ من عهد بعيد، ليواجهوا المصير أمام الآثار المدمرة لتغيُّر المناخ. والأسوأ من ذلك، أنهم حين يُقْسرون على الهجرة، لا يكون لهم من الحماية شيء، وإن كان فقليل.

التحدّيات واستجابات المجتمع المحليّ

وقد تسبّبت الأخطار الطبيعية، على حسب ما ذكر مركز رصد النُّزوح الداخلي، في تهجير نحو من ٢٤٫٨ مليون مُهجّر في سنة ٢٠١٩، من جميع القارات المأهولة، واستشهد المركز أيضاً بتوقُّع يقول أصحابه إنّ عدد المهاجرين من جرّاء تغيُّر المُنَاخ حتّى سنة ٢٠٥٠، واقعٌ بين ١٠٠ مليون مهاجرٍ ومليار مهاجر.[١] هذا، ويقع على كثيرٍ من بلاد جنوبيّ آسيا، وبلاد جنوبيّ شرقيّ آسيا، وبلاد المحيط الهادي، من تحدّيات تغيُّر المناخ شيءٌ شديد. مثال ذلك: أنّ المناطق الساحلية مُهدّدةٌ بأن يشتدّ عليها تكرار عباب العواصف والأعاصير وارتفاع مستوى سطح البحر، وسَوْرَتها (وكلُّ هذا يسهم في اشتداد مقدار المُلُوحَة). فأخذَ الناس يحوِّلون حقول أرزهم إلى أحواض الإربيَان (القُرَيْدِس) الذي يحتمل الملوحة، ولكنّ لهذه الطَريقة التكيُّفيَّة عواقب وخيمة. فالموضع الذي كان فيه فرص للعمل بأجر في الحقول الزراعية، وفرصة لفلاحة الكفاف، هو اليومَ ملكُ الأقوياء من أصحاب الشركات التي تبيع الإربيَان، رأس مالهم أجنبي، يتّجرون ببضاعتهم في الأسواق الدَولية، ويهمّشون المزارعين الذين لا أرض لهم.

وأما أندونيسيا، فيعاني صيّادوا السمك فيها منذ عام ٢٠٠٠ آثارَ ارتفاع مستوى سطح البحر في عدة مواضع على ساحل جاوا الشماليّ، حيث اغتمرت قراهم وقلّ صَيْدُهم. وكانت كلُّ قارب من قوارب صيدهم يحتمل طاقماً من ثلاثة إلى خمسة صيّادين، ولكنّ قلّة الصيد حملتهم على تقليل عدد الصيادين في أطقمهم. فهذه مَنْسُوّة، وهي امرأة لها من السنّ ٤٦ سنة، مقيمة في منطقة ديماك، خرجت إلى البحر خروجها الأول إليه لترافق زوجها، وهذا أمرٌ؛ أي أن يطلب صيّادُ سَمَك إلى زوجته العَون على عمله، كان من قَبْلُ معدوداً عاراً على الصياد. وهي اليومَ رئيسة جمعية صيّادات السمك الأندونيسيّات (Indonesian Fishermen Women's Association). ومن فضل مناصرة النساء صار اليومَ عملُهنّ في صيد السمك أمراً مقبولاً. ولقد كان تنظيم أنفسهنّ أول الأمر صعباً، لأنّ

كثيراً من الناس، ولا سيّما شيوخ القرية وشيوخ الدين، كانوا يَرَوْنَ أن الدخول في جمعية صيّادات السمك الأندونيسيّات ينافي كون المرأة امرأة.

وتضم الجمعيّة اليومَ ١٦ جماعة من شماليّ سومطرة إلى غربيّ تيمور، يناصر بعضها بعضاً لصَوْن حقوق الصيّادات. وإلى سنة ٢٠١٧، لم يكن يستطيع غير الرجال الحصول على التأمين –وهو تأمين يستوعب نفقة العلاج الطبيّ والتعويض من فقدان الروح– ولكنّ النساء صرن اليومَ يستطعن الحصول على التأمين نفسه. وأيضاً فالجمعية تُعينُ على تقوية اقتصاد صيد السمك، بمشاريع عدّة مثل التدريب في تصنيع منتجات السَّمَاكة. ثم إنّ أعمال المناصرة التي تأخذ فيها الجمعيّات، مثل جمعية صيّادات السمك الأندونيسيّات، لها شأن عظيم، لأنّ النساء العاملات في السَّمَاكة وتربية المائيات، يغلب أن يكون لهنّ بالقياس إلى غير أعمال القليل من الأجر والمراعاة والحماية الاجتماعية والاقتصادية، ويغلب أيضاً أن تكون الوظيفة خفيّة غير مستقرّة. فإن جمعنا بين هذه العوامل وحقيقة أنّ النساء حين يَكُنَّ كثيرات مواطن الضعف يكثر أن يكنّ أشدّ تعرُّضاً لوَقْع تغيُّر المناخ من الرجال، وأضفنا إليها القلقلة في سُبُل المعاش، يخرج لنا احتمال الأمر أن يُقْسَرْنَ على الانتقال.

وهذه قَدْريّة، وهي فتاة إندونيسيّة لها من السنّ ١٧ سنة، شهدت تناقص أهل قريتها في خلال السنين العشر الماضية، فقد كانوا ٢٠٠ عائلة، وليس اليوم فيها إلا قدريّة وعائلتها. ولكي تصل قدريّة إلى مدرستها، هي وشقيقها الذي له من السنّ خمس سنين، يركبان زورقاً، ويجذّفان مسافة خمسة كيلومترات، فيصلان إلى أقرب يابسة، وبعد ذلك يركبان الدراجة فالحافلة. هذا، والطابق الأرضي من بيتها اليومَ مغترمٌ بالماء تماماً، فاضطر ذلك عائلاتها إلى بناء دكّة في بيتها حتّى يبقى البيت جافّاً. ولتقلّل العائلة الوَقْع الذي يخلّفه ارتفاع مستوى سطح البحر، تزرع شجر المنجروف، وفي هذا يرد عليها دَعْم أحياناً من منظمة يقودها طلاب. وأما أمُّ قدريّة، واسمها باسيجَة، فتُعينُ دَخْل العائلة ببيع شتلات المنجروف. وترجوا قَدريّة أن تعينها الحكومة بتوسيع نطاق زَرْعِ المنجروف، وبناء سدٍّ حتّى تنجو هي وقريتها.

نعم، يمكن أن تُعينَ تدابير التكيُّف التي مثل هذه على الحال، ولكنها لن تمنع الناس من الهجرة حين يفقدون أرضهم وبيوتهم مرةً بعد مرة بعد مرة. فبحسب ما ذكرت المنظمة الدولية للهجرة، أنّ نحواً من ٧٠٪ من ساكني الأحياء الفقيرة في دكّا، عاصمة بنغلاديش، قد انتقلوا إليها من جراء التحدّيات البيئيّة. ويُقدَّر أنّ بنغلاديش تُضيِّفُ ستة ملايين من مثل هؤلاء المهاجرين، وهذا يجعل تغيُّر المناخ والأسباب البيئيّة بواعث البلد الكبرى على الهجرة الداخليّة، ومع ذلك فليس يرد من الدّعم على هؤلاء المهجَّرين إلا القليل.

خوبورون/(AEER) منظمة العمل البيئي وتحرير الشعب
هذه قدريّة وهي واقفةٌ خارجَ بيتها.

وتعمل منظمة غير حكومية بنغلاديشية، اسمها رابطة الساحل من أجل صندوق التحوُّل الاجتماعي، على تقوية أعمالها في تدابير التكيُّف بحسب تغيُّر المناخ، ولم تزل تدعوا الحكومة إلى وَضْع سياسات تهجير وطنيّة. ووافقت الحكومة من حيث المبدأ على وَضْع مثلِ هذه السياسات، وقدّمت المنظمات غير الحكومية بين يدي الحكومة مسوّدة لسياسةٍ حتّى تنظر فيها.

ولا تقتصر استجابات المجتمعات المحليّة على التدابير التكيُّفيّة، بل هي إلى ذلك تعمل على التدابير التخفيفيّة. مثال ذلك: أنّ اللجنة البنغلاديشية الوطنية لحماية النفط والغاز والموارد المعدنية والطاقة والموانئ، تكافح الأسباب الأصليّة لتغيُّر المناخ. وألّفت هذه اللجنة سنةَ ١٩٩٨، لبناء قدرة المجتمعات المحليّة على إعمال المقاومة في الصفقات التي تُضرُّ بالبيئة، والتي هي ضدّ مصالح السكان المحليّين وتقوّض ما في البلد من تنمية مستدامة. وحلْفُ الأحزاب السياسية والمنظمات هذا المؤلَّف من جهاتٍ عدّة، منها

هاهنا المشاركون في مؤتمر مانيلّا، يحتجُّون هم ومناصرون محليُّون ولُمّةٌ من شعب التّالِبْتب، في الفلبّين.

الطلاب والفلاحون والعمال والنساء والشعوب الأصليّة والفنانون والمدرّسون والكُتّاب والخبراء والصّحافيُّون، هذا الحلف المؤلّف من كلّ هؤلاء، يحمل الحملات على هذه المشكلات منذ أكثر من ٢٢ سنة. ثم إنّ هذا الحلْفَ يجاهد لحماية منطقة سُندَربَنس (بما فيها من غاباتَ المنجروف التي يحميها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)) ممّن يريد أن يُدخلَ عليها محطة طاقة تعمل بالفحم؛ ذلك أنّ شَـأنَ المنطقَة عظيمٌ في حماية المناطق الساحليّة من آثار تغيُّر المناخ.

قوة التشبيك ومبادرة مانيلّا

كثيرةٌ هي الأشياء التي ينبغي أخذها عن المنظمات غير الحكومية والحركات، لدّعْم المتضرّرين بتغيُّر المناخ والمُهجّرين من جرّائه. ففي شهر سبتمبر/أيلول من سنة ٢٠١٩، نظمت مؤسَّسةُ روزا لوكسمبورغ مؤتمرَ تماسُك دوليّ وأدارته حول حقوق المهاجرين من جرّاء المناخ بمانيلّا، في الفيليبين. وقد استقبل المؤتمر أكثر من ٧٠ ضيفاً ممّا يزيد على ٢٠ بلداً، فجمع بين الأوساط الأكاديمية، والفاعلين في المجتمع المدني، ليأخذ بعضهم عن بعض، ويثبتوا التماسك بينهم، ويقيموا التحالف، لتعزيز قوّة شبكاتهم التي نسجوها لمكافحة ما يقع من الظلم من جرّاء تغيُّر المناخ، ولاستنجاح صَوْن الحقوق لمن هُجِّرَ بآثار تغيُّر المناخ.

فأخبر المشاركون بقصصهم الشخصيّة، وبنتائج أعمالهم العلمية، وبما تعلّمته منظّماتهم (وكلٌّ ضرب على عمله الأمثلة والحلول المحليّة)، وباستجابات حكوماتهم أيضاً. وقد أعان الجمع بين هؤلاء الناس الذين يُديرُونَ في يومنا هذا الأحاديث وتداول الأفكار حول المُنَاخ والتمية والهجرة في بلادهم، أعان على توحيد صفوفهم، وعلى إبانة أنّ لهذا الكفاح جِبَاهٌ عِـدّة. وقد اشترك في تنظيم المؤتمر ثلاث منظمة غير حكومية: منظمة كاليكاسان، وحلفُ المهاجرين الدوليّين، وحركة الشعوب الآسيوية للدّيون والتنمية، وهذه الحركة هي عضو في شبكة المطالبة بالعَدل المناخيّ، وهذه الشبكة هي إحدى الشبكات الدولية الرائدة في بلاد العالم الجنوبيّة التي تعمل على أمر العدل المناخيّ.

ولا شكّ أن العدل المناخيّ يمكن أن يُفهَمَ ويُقارَبَ بطرق متعدّدة، وبكثير من ظلال المعاني المختلفة، ولكنّ بينها فَهْماً مشتركاً يعالجمن وجوه أزمة المناخ الوجوه الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والسياسية، ويقتضي أكثر من تطبيق بضعة تدابير من تدابير التكيُّف والتخفيف. ثم إن ما يُعمَلُ من أجل المناخ لا يؤدّي بالضرورة إلى العدل المناخيّ.

فأولاً، ينبغي للدول الغنية من دول العالم الشماليّة أن تُلْزَمَ دَفْعَ تعويض من أضرار تغيُّر المناخ. ولن يقتصر تحقيق ذلك على تمويل التكيُّف والتخفيف، بل ينبغي إلى ذلك أن تُتحمَل مسؤولية الدَّين التاريخي البيئيّ الذي عليهم، وأن يُضْمَنَ أن يُخصّصَ ويُستعمَل التمويل المناخي والتِّقانة تخصيصاً واستعمالاً عادلَين ديموقراطيَّين كما ينبغي. فإنّ السياسات القائلة بتحقيق ذلك بحسب ما للأطراف من

"المسؤوليات المشتركة على تباينُها وما لها من القدرات"، هي مبدأ أُودِعَ مكاناً مُعزّزاً في اتفاقية المناخ سنةَ ١٩٩٢، التي تُقرُّ بانّ القدرات والمسؤوليّات تختلف باختلاف البلاد في معالجة تغيُّر المناخ. وفي سنة ٢٠١٣، بعد أكثر من ٢٠ سنة من التفاوض الدولي في المناخ، ذكرت آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغيُّر المناخ، أنّ آثار تغيُّر المناخ لا يمكن في معالجتها الاستغناء بالتكيُّف. وعليه، فإنّ التَّهجيرِ من جرّاء ما يخلّفه تغيُّر المناخ من آثار، يعني خسارةً دوماً، ولذا يقتضي أمره التعويضَ، وهو عنصرٌ عظيم الشّأن في خطاب العدل المناخي.

قالت مغْنَا غوهَاتاكُرْتَا من مبادرة البحوث في بنغلاديش: "لم يعالَجوا العدل المناخيّ من حيث هو مسألة عليها المدار، وشدّدوا رَكْزَ همّهم في التكيُّف. هكذا كانت إحدى الطرق التي أُخِذَ فيها لضبط اتّجاهات الهجرة أو التهجير في المنطقة التي هي فيها فقط، من غير أن يكون شيءٌ من العبء على بلاد الشمال."

وثانياً، فلا بدّ أن يُقِرَّ المجتمع الدولي إقراراً قانونياً أنّ المهجّرين من جرّاء ما يخلّفه تغيُّر المناخ من آثار هم جماعةٌ محتاجة إلى حماية خاصّة. وأوّل ما يعني هذا أنّ يُضمَن لك الحقّ في الانتقال إذا تعرّضك حياتك للخطر. وثاني ما يعنيه، أنّ تُضمَنَ لك حقوق أخرى بعد انتقالك، مثل الحقّ في المعونة الصحيّة، والحماية القانونية، والتعليم. ولا شكّ أنّ أنظمة الضمان الاجتماعيّ إن أُتيحَت كانت ركيزةً عريضةً من ركائز حماية المُضطرّين إلَى الانتقال. وقد أصدرت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في شهر يناير/كانون الثاني من سنة ٢٠٢٠ بياناً قالت فيه: "لا يجوز للبلاد أن تُرحّل من الأفراد مَن يجاهد أحوالاً نجمت عن تغيُّر المناخ وتخرق الحقّ في الحياة"، والمأمول من هذا البيان أن يُضطرّ البلاد الأخرى إلى تغيير ما عندها من سياسات الهجرة، فتسمح للمُهجّرين من جرّاء تغيُّر المناخ بطلب اللجوء.

قالَ أنوت تُنْغ، رئيس جمهورية كيريبَاتي (في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمَم المتحدة عامَ ٢٠١٢): "نريد أن يكون لشعبنا خيار الهجرة بكرامة ساعةَ لا يكون لهم عن الهجرة مندوحةٌ."

وثالثاً، فلا بدّ من إجراء التغيير في أُسُس النظام، فيُدخَلَ فيه عناصر من مثل الاتفاق البيئي الجديد، واتفاقية مناخيّة دولية، يرسخ فيها العلم والإنصاف والعدل. ويعني هذا عند بعض البلاد أن تُقلِّلَ الاستهلاك تقليلاً بالغاً، وتُنهي استعمال الوَقُود المُسْتَحاثّيّة (الأحفورية)، والاحتمال المُنصَفُ للكُلفَة البيئيَة والاجتماعية، وجعل الحوافر لدعم الإنتاج المحليّ والإقليميّ.

وفي ضوء ما تقدّم ذكره من المناقشات، نرى أنّ من أهمّ ما خرج من مؤتمر سبتمبر/أيلول ٢٠١٩ في مانيلّا، مبادرة مانيلّا في حقوق المهاجرين من جرّاء تغيُّر المناخ. فهي تعرض ما يراه المشاركون في المؤتمر لمستقبل الزمان، وما يطالبون به من التحسين، وتدعوا المجتمع المدنيّ وراسمي السياسة إلى أن ينضمّوا إلى المبادرة.[٢]

قال أمينل هُـوْك، من رابطة الساحل من أجل صندوق التحوُّل الاجـتـمـاعـي، وهـو أحـد المشاركين في المؤتمر: "لعلّ [مبادرة مانيلّا] يكون لها أثرٌ قويّ في تقوية صوتنا، على الصعيد الدولي، لأن مسائل التَّهجير اليومَ تخسر قوّتها الدافعة في كلٍّ من التفاوض في المُنَاخ العالميّ، وأعمال الأمم المتحدة في حقوق الإنسان."

لُورَا غَيْغِر *laura.geiger@rosalux.org*
مُديرةٌ، في برنامج التحاور حول العدل المُنَاخيّ، بمنظمة روزا لوكسمبورغ، مكتب مانيلّا www.rosalux.org

تَشْكُرُ المؤلّفة مغْنَا غوهَاتاكُرْتَا (من مبادرة البحوث في بنغلاديش)، وأمِينل هُوْك (من رابطة الساحل من أجل صندوق التحوُّل الاجتماعي)، على مقابلتَيهما، وتَشْكُرُ بِيُوْس غِنتنغ (من منظمة العمل البيئي وتحرير الشعب) على عَوْنه في إجراء مقابلة مَنْسُوّة (من جمعية صيّادات السمك الأندونيسيّات) ومقابلة قدريّة.

١. IDMC (2019) 'Climate Change, Migration Patterns and Vulnerability: The case of Ndem, Senegal' (تغيُّر المُنَاخ وأنمَاطُ الهجرة ومواطن الضعف: حالة إنْدِم في السنغال) bit.ly/IDMC-Ndem-2019

٢. من شاءَ مزيد تفصيلٍ في مبادرة مانيلّا، ومشاهدةَ أُعْروضةِ (فيديوه) عنوانها الانتقال، أنتجتها منظمة روزا لوكسمبورغ، مكتب مانيلّا، لِمِنْبَر الهجرة مِن جرّاء تغيُّر المناخ، فليَنظرها هنا: https://climatemigrationforum.net

أزْمَة المُنَاخ وضروب عدم المساواة بين الجنسين والاستجابة المحليّة في الصومال وأرض الصومال

إيمي كرُوم ومنى حسين

مَنْ يَنظُرْ إلى ما تُخلّفُهُ أزْمَةُ المُنَاخ من آثارٍ جندرية في المجتمعات المحليّة بالصومال وأرض الصومال يَجِد التلاقي واقعاً على عوامل مختلفة.

بين الصدمات المُنَاخيّة والأزْمَات الإنسانيّة اتصالٌ شديد. فهذه الصومال، يَشتدّ تغيُّر المناخ واعتياص توقُّع حاله، فيُحمِّلُ ذلك مئات الآلاف من فقرائها وِزْراً يبهظهم. هذا، فضلاً على أنّ الحال السياسية في الصومال هشّةٌ منذ تقوَّضت الحكومة سنَةَ ١٩٩١، والجفاف أصاب البلد مرةً بعد مرة، فزاد من ثمّ النزاع بين العشائر.[١] وقد تهجّر في سنة ٢٠١٨ ٥٤٧ ألفَ مهجّر جديد (أي ٣,٦٪ من أهالي الصومال)، هجّرتهم الظواهر الجويَّة الشديدة[٢]، حتى إنّه يُقدَّر في سنة ٢٠٢٠ أن يعاني ٦,٣ ملايين إنسان عُدْمَ أمْن غذائيٍّ خطيراً، وأن يحتاج ٥,٢ ملايين إنسان إلى المعونة الإنسانية، وأن يُهجّر منهم داخلياً ١,٧٢ مليون.[٣]

ثم إن درجة عدم المساواة في الصومال وأرض الصومال[٤] عموماً كانت مرتفعةً جدّاً قبل أزمة اليوم المُنَاخية، فترى هناكَ قلّةً في تأثير النساء ومشاركتهنّ في الميادين الاقتصادية والتعليمية والسياسية، وعنفاً جندرياً، وتزويجاً للبنات الصغيرات، وتشويهاً للأعضاء التناسلية الأنثوية، كلّ ذلك فاشٍ منتشرٌ في الناس.[٥] ثم جاءت الصدمات المناخية، فنجم عنها ندرة الموارد وضيق سُبُل المعاش، وغيّرت كثيراً من الأعراف الثقافيّة في المجتمع الصوماليّ وأثّرت –وما تزال– في عوامل الحركيّة (الديناميّة) الجندريّة.

وبالجفاف فُقِدَت المواشي، فعجز الرجال عن إعمال سُبُل دخلهم ليَعُولُوا عَوَائلَهُم. فتسبّب ذلك في توتُّر الأسَر ووقوع النزاع فيها، وجَلَبَ العُنْفَ العائليّ على النساء والأطفال. فلجأ كثيرٌ من الرجال إلى مَضْغ القات المُنبّه، فزاد به العنف العائليّ على ما أخبرت به كلّ المجتمعات المحلية المُستطلَعَة. وأيضاً فقد زاد العنف العائلي لأن النساء صِرْنَ، في كثير من الحالات، هنّ مَن يَعُلن عوائلهنّ، إما برَعْي المَعْز وبيعها، فيُصْبحنَ بائعاتٍ جوّالات في مخيَّمات النازحين الداخليّين أو في القرى، وإما بالأخذ في أعمال مُوَقّتة في المراكز الحضريّة. فنشأ عن هذا تحوُّلٌ في الأدوار الجندرية، ورأى بعض الرجال أن أدوارهم من ذلك على خطر. ويَترُكُ الرّجالُ، في بعض الحالات، عوائلَهُم ليبحثوا عن عملٍ في المدن، أو لينتظموا في سلك الجنديّة، أو يتركونها ليفرّوا من العنف العشائريّ، أو لينتحروا. فارتفع معدّل الطّلاق وأصبح عَوْلُ النساء أَسرهنّ أشيع.

على أن الرعاية وتدبير المنزل، وهما على ما جرت به العادة من مسؤولية النساء والبنات، أمسَيَا لا يَتُمّان إلا بإنفاق قَدْر من الجهد والوقت كثير. وما زال الحَطَبُ والماء يَعزّان، فطالت على النساء والبنات المسافات التي يَقْطَعْنَها لجلب قوتهنّ من هذين. ولما كان يُطلَبُ إلى البنات سدُّ ما زاد من أعمال المنزل، كَثُرَت البنات التاركات مدارسهنّ. هذا، وإن لم يكن للوالدَين من المَال ما يكفي في تسجيل الصبيان والبنات في المدرسة، قدّما تعليمَ الصبيان على تعليم البنات.

وأيضاً فقد زادت قلّةُ الموارد النِّزاعَ بين العشائر، إذ زادت الجماعات المُتنافسَةُ في الأرض والماء والمرعى. والرجال خصوصاً هم من ذلك على خطر، فقريبٌ أن يُجنَى عليهم ثأراً أو أن يذهبوا في نزاع مُسلّح، ولذلك تُقيَّدُ حريّة تنقُّلهم. ومن أسباب العنف الذيَ على الرجال في الأكثر، ما ينشأ عن تهجير الناس من الطّردُ والتّنازع في الأرض.

ذلك، ويأخذ في الازدياد ضروبٌ أخرى من العنف الجندري كالاغتصاب. وتحسُّ النساء بضعفهنَّ عند موارد الماء، ومواضع التغوُّط في العراء، ومراتع الماشية، ومواضع الاحتطاب، وفي طريقهنّ إلى الأسواق، ومساكنهنّ (وذلك أنّ مساكنهنّ غير أمينة، وليس فيها من الإنارة شيء). وأما مرتكبوا الاغتصاب فرجالٌ من الجماعات التي تعيش النساء فيها ومن غيرها. وما يزال تحقيق العدالة في محاسبة مرتكبي العنف الجنسي والاغتصاب أمراً صعباً، إذ تُخرَقُ سريّة الحالات التي يبلّغ بها في المجتمع المحلي، ويكثر أن يُغرَّمَ القَضاءُ غير الرسميِّ الجناةَ غرامةً قليلة، فيدفعها الجاني فيُطلَقُ من سجنه ويعود

نساءٌ يَقصِدْنَ مَوْردَ ماء في قرية إلمدجان (Eilmidgan) حيث بَنَتْ مُنظمةُ أُكسفَام مُنشَآةً لإعذاب المياه.

إلى المجتمع المحليّ، وأما القضاء الرسميّ فيصعب الوصول إليه بسبب البُعْد والنّفقة. ويقع الاغتصاب على كثير من النساء في الليل وهنّ نائمات، ولا سيّما في الأماكن التي تَتكرّر فيها النِّزاعات العشائرية. قالت امرأةٌ من مخيّم فادي غاب للنازحين الداخليّين في إقليم سَنَاج:

"أتى بنا زوجي إلى هنا وتركنا ليجد له عملاً. لي من الوَلَد ثماني بنات، ومعي شقيقتاي في هذا المخيّم وهو مخيّمٌ للنازحين الداخليّين. وكلهنّ ما بلغن من السنّ ١٧ سنة. فلا أنام الليل. أسهره لأرْقُبَهنّ وهنّ يَنَمْنَ آمنات. ثم أحاول النوم في الظُّهر."

ولما كانت العوائل تكدح في كسب معاشها، كانت كثيراً ما تُزوِّجُ ببناتها رجالاً أغنياء، وهذه إحدى المسائل الرئيسة التي أُثيرَت في المناقشات الجماعيّة المُركّزة، التي خاف كثيرٌ من البَنَاتِ المُستَطْلَعَاتِ فيها من الزواج القسري والمُبكّر.

وقد أنشأت المجتمعات المحليّة وطوّرت ضروباً مختلفةً من آليّات التصدّي لصعوبة عَيْشها، فتصدّت بها لما تُخلّفه أزمة المُناخ والتّهجير من آثار جندريّة. ولكي تحترز النساء والبنات من الاغتصاب والعنف الجنسيّ، يُسَافِرْنَ في جماعة، ويُغيِّرْنَ أوقاتَ خُرُوجهنّ من المخيّمات، ولا يُخبِرْنَ منَ الرجال أحداً بما يَقصِدْنَ من أماكنَ خيفةَ أن يُتعقَّبْنَ ويُتعرَّضَ لهنّ بمكروه، ويَجعَلْنَ في أيديهنّ العصيَّ والشُّعَل، وأمّا اسْتِقَاءُ الماء والبَحْثُ عمّا يَشرُدُ من الماشيَة فعلى المُسنّات. ويخاف الرجال من أن يُقتَلُوا ثأراً، فيبتعدون من مساكنهن ليلاً، فإما ينامون مُتَوارينَ، وإما يتناوبون سَهَرَ الليل، وإما ينامون في الخارج وحَوْلَهم حُرّاس. ويتسلّحُ كثيرٌ من الرجال بالمسدّسات للحماية، ويسافرون في جَماعة، ويخرجون بأيديهم الشُّعَلُ، ويُحذّر بعضهم بعضاً أولاً فأولاً من كلّ خطرٍ مُحْتمَل.

الاستجابة المحليّة ووضع البرامج

أَعظَمُ نَصيبٍ من الاستجابة لقضاء الحاجات الإنسانيّة المتزايدة هو للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، إذ إن أكثر الأموال المُتبرَّع بها ترد عليها مباشرةً. على أنّ نَصيبَ المنظمات غير الحكومية المحليّة والوطنيّة من الاستجابة ليس بقليل، ولا سيّما في أماكن النِّزاع التي يتعذّر على الهيئات الدولية الوصول إليها. وقد التزمَ المانحون والمنظمات الدولية غير الحكومية، من خلال اتفاقيّة الصفقة الكبرى وميثاق للتغيير، بالتوطين فوجّهت إلى المنظمات المحليّة والوطنيّة وإلى هيئات الحكومة الصومالية بمزيد من التمويل المباشر وبمزيد من المُتّسَع لتقود الاستجابات الإنسانية، وذلك، على سبيل المثال، بزيادة مشاركة هذه المنظمات والهيئات في صُنْع القرار. ومع ما حصل من بعض التقدُّم في التوطين، ما زالتَ الأمم المتحدة والمُنظّماتُ الدولية غير الحكومية على نظام العمل الإنساني مُسَيطِرَة.

ثم إنّ الذي يستجيب للحاجات الإنسانية من المنظمات غير الحكومية المحليّة والوطنيّة كثيرٌ، أي الحاجات التي جاءت بها أزْمَةُ المُناخ في الصومال وأرض الصومال، فتعمل هناك هذه المنظمات جملةً من الأعمال لتُعَالِجَ ما يُخلّفُهُ الجفاف من آثار جندريّة عويصة. وأما الأعمال الحمائية فذائعة، وعند عدد من المُنظمات أنظمَةُ إحالة ومشورة المُستَنْجيَات من معاناةً الاغتصاب والعنفَ الجنسيَّ، يَعْمَلُ فيها أفرادٌ من المجتمع المحليّ مُدرّبونَ على إجابة المُستَنْجيَات وإحالتهنّ إلى المراكز الطبيّة، وعلى إعانة مُلتَمسي العَدَالة لهنّ. وتقوم كثيرٌ

من المنظمات بأعمال توسيع المدارك، فتزور الأُسَرَ وتُكلِّمُها في أمورٍ شتّى، كالعُنف العائليّ والجنسيّ، وتُبيّنُ لها ما تَقْدرُ النساء عليه ساعةَ تعرض لهنّ هذه الأمور. وأيضاً فبعض المنظمات تعمل من أعمال توسيع المدارك ما هو مجتمعيّ، مثل الدراما المجتمعيّة؛ وهي تمثيلٌ على المسرح، يُمثّلُ مواقف شتّى بمعونة مُمَثّلين. إذ تعلم المُنظماتُ المحليّة أن للمجتمع الصوماليّ تَقَاليدُ كلام قوية التأثير، وأن ضروب الدراما سبيلٌ حسنةٌ لتوسيع المدارك وإثارة المناقشات والتأمُّل. فالفاعلون المحليُّون يَفْضُلُونَ الفاعلين الدوليّين في القيام بأعمالٍ كتلك؛ ذلك أنّ بينهم وبين المجتمعات المحليّة المتضرّرة علاقاتٌ جارية، ويفهمون السياق الثقافي والديني فهماً عميقاً.

هذا، وقد أدمجت المنظمات غير الحكومية المحليّة والدوليّة (والحكومة، إلى حدٍّ) المنظورَ الجندريَّ في أعمالها المختلفة، كأعمال تهيئة المياه والصرف الصحيّ وتدابير حفظ الصحّة العامّة، وأعمال التمكين من الصُّمود ومن طَرْق أبواب المعاش، والحوالات النقديّة المُطلَقَة، وبرامج اعمَلْ تُنْقَد (ويَنْتفعُ من هذه الرّجالُ والنّساء). مثال ذلك: أنّ عند انتقاء المستفيدين، يُمعَنُ في مراعاة المنظور الجندري، ويُجعَلُ البال إلى الأُسَر التي أربابها نساء. وحدّثت نفيسة يوسف من شَبَكَة نجاد لحقوق النساء الصوماليّات: "أنّ أكثرَ مَن يَتضرّر في الجّفاف النّساءُ والأطفال ... والنساء أوّل العارفين بوقت حُلُول الشّقْوَة متى يكون. فهنّ عائلاتُ عَوَائلهنّ. وحدسهنّ في ذلك يصيب."

وتحثُّ المنظمات المحليّة غير الحكومية على قيادة النساء ومشاركتهنّ في صُنْع القرار، في مواضع كمخيّمات النازحين الداخليّين. وبيّنَ كمال حسن إسحاق من منظمة هافايُوكو (HAVAYOCO) أن الحثَّ على أدوار كهذه يستدعي خطّةَ عملٍ، مُحكمَة الوضع، في محلّها من حيث الثقافة، قال: "نُكلِّمُ الرجال والنساء في أمر النساء الوارد ذكرهنّ في القرآن، السيِّدات خصوصاً، ومنهنّ زوجة رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) التي كانت صاحبة تجارة (أي خديجة رضي الله عنها)، فليس للناس أن يردُّوا على رسول الله شيئاً." ويقول كثيرٌ من المنظمات المحليّة بأنّ تَغييرَ الأعراف والتصوُّرات في الذي تستطيعه النساء والذي ينبغي لهنّ فعله يستغرق الوقت، ويستدعي كثيراً من المناقشات وبناءَ علاقات قويّة. ولكنّ المُنظمات غير الحكومية، المحليّةَ والدوليّة، مقيّدةٌ بحيث يتعذّر عليها أن تُتمِّمَ إدماجَ المنظور الجندري في أعمالها، فكان من المهمّ إذاً إظهار ما تُخلّفهُ أزْمَةُ المُنَاخ من آثار. فإذا بُحِثَ في الاختلاف وحُلِّلَ وأُخْبِرَ بما يُتحصّل من ذلك، يُسِّرَ على كلّ الفاعلين أن يجعلوا ما يضعونه من برامج صالحاً لمقتضى الحال.

التّوطين – والانتظار جارٍ

وما تزال المبالغ التي يُموَّلُ بها الفاعلون الصوماليُّون المحليُّون (من الدولة ومن غير الدولة) جدّ قليلة. ففي عام ٢٠١٧، بَلَغَ نَصيبُ الفاعلين، المحليّين والدوليّين، في التمويل المباشر من جميع ما ورد على الصومال من أموال التمويل الإنسانيّ، ٣٫٥٪، يذهب أكثرها إلى الحكومة.[٦] ولم يكن لذلك إلاّ قليلُ أثَرٍ في تغيير عوامل الحركيّة (ديناميّات) في علائق القوة بين الفاعلين الدوليّين والمحليّين. وقد ذكرت كلُّ المنظمات غير الحكومية، المحليّة والدوليّة، التي كلّمناها أنّ العَمَلَ طويلَ الأَمَد على تغيير الأعراف صعبٌ جدّاً في هذا النظام الإنساني، هذا النظام الذي يَكْثُرُ أنْ يرى الفاعلين المحليّين مقاولين من الباطن، وأنْ يكون التّمويلُ فيه قَصيرَ الأَمَد يحصل بحسب نوع المشروع. قالت نفيسة يوسف من شَبَكَة نجاد: "عندنا برنامجٌ (في قياديّة النساء)، يجري عاماً، نُدرّبُ فيه ونُشركُ، فيَقِفُ، ثمّ نَتَمولُ من جديد، ونُجريه عوداً على بدْء." ويصف عمر جاما فرح من منظمة محليّة غير حكومية الـدَوْرَةَ التمويليّة الإنسانيّة وتَبْذيرَ أموال التمويل شيئاً فشيئاً، فيقول: "تجيء المعونة المالية إن جاء المطر."

ثم إن الهمَّ يَسْتَغرقُ المُسْتَطلَعينَ من استدامة بَذْل الجهد في الأمد الطويل، ويستصعبون أن يقدروا على القيادة في هذا القطاع؛ ذلك أنّ وُصُولَهم إلى مواضع صُنْع القرار، وإمكانَهم إنفاقَ الجهد في منظّماتهم، ما يزالان مَحصُورانِ. فللقيود التي تُقَيِّدُ بها وُجُوهُ إنفاق مبالغ التمويل، التي تستبعد العمل على التنمية المُنظّميّة، لهذه القيود أثرٌ سيّءٌ في إداريّة المنظمات المحلية غير الحكومية وفي كفايتها التِّقْنيّة، يُنشئُ حلقةً مُفْرَغة تُركِدُ جَدْوَلَ أعمال التوطين.[٧]

وتحتاج المنظمات المحليّة إلى تمويلٍ شروطه أَلْيَن وأمده أطول، لتضع برامج مستدامة، ولكي تَصير بالحقّ في القيادة داخلَ القطاع. فلن يُحدثَ الاقتصار على بناء القدرات تغييراً في القوة، إنما الذي يمكن أن يُحدثَ ذلك زِيَادَةُ التمويل وتنويعه والإقرار بقياديّة المنظمات المحلية غير الحكومية وإشراكها في العمل.

الانتصار للعدل المُناخي

وإذ قد كان الهمُّ في الصومال وأرض الصومال إلى الآن مركوزاً -لسببٍ وجيه- في الاستجابة للحاجات الإنسانية الحادثة من أزمة المناخ، فليس في البلد حَرَكَةُ عَدْلٍ مناخيّ كثيرةٌ. والمنظمات المحليّة اليومَ غير قادرة على أن تحتشد وأن يُناصرَ بعضها بعضاً لتغيير السياسة العالميّة، ولكنّها تَرْكُزُ هَمّها في الاستجابة لآثار أزمة المناخ وما في المجتمعات المحليّة من حاجات مُلِحَّة. على أنّ عند الفاعلين المحليّين، والهيئات الدولية، والحكومة المحليّة، كَثيرُ استعداد لبناء سرديّة مُتَماسكة في أزمة المناخ وللالتحاق بركْبِ الحَرَكات العالميّة لتقليل الآثار التي تُخلِّفُها أزمة المَناخ. إذ إنّ في الصومال وأرض الصومال وأشباهها، يُهجّرُ كثيرٌ من الناس بأزمة المناخ، مع أنّهم ليسوا أكثرَ المُتحمّلينَ مسؤوليّةَ الانبعاثات التي تُسْهِمُ في أزمة المناخ. وبعدُ، فلا بدّ للمجتمع الدولي من أن يُحسّنَ عملهُ فيَرْصُدَ أموالاً جديدةً لمعونة البلاد، التي هي أفقر، على دَعْم الرجال والنساء المتضرّرين بالجفاف وغيره من الصدَمات المناخية، مع مراعاة المنظور الجندريّ تمام المراعاة.

إيمي كرُوم amy.croome@oxfam.org
مُديرَةُ شؤون التأثير والتواصل
منى حسين muna.hussein@oxfam.org
موظفةٌ في شؤون الجندر
من مُنظمة أكسفام في الصومال وأرض الصومال
https://heca.oxfam.org/countries/somalia

١. UNOCHA (December 2019) *Humanitarian Needs Overview: Somalia* (استعراض الحاجات الإنسانية: الصومال) bit.ly/UNOCHA-Dec2019Somalia-needs
٢. bit.ly/Oxfam-climate-02122019
٣. مُنظّمةُ الأمم المتّحدة للطفولة (UNICEF) وشبكة الغوث (Relief Web) https://reliefweb.int/disaster/dr-2015-000134-som
٤. أرض الصومال دولةٌ أعلَنَ أهلُها قيامَها من عند أنفسهم، وتعدُّها الدول إقليماً صومالياً مُسْتقلاً بحُكم نفسه.
٥. Ahmed S K (2016) *European Union Somalia Gender Analysis Study*, EU and SIDRA (دراسة الاتحاد الأوروبي التحليلية الجندرية المُجرَاةُ على الصومال) bit.ly/EU-SIDRA-Somalia-gender-2018
Africa's Voices and UNICEF (2017) *Beliefs and practices of Somali citizens related to child protection and gender* (عقائد وسُنَنُ أهل الصومال في الجندر وحماية الطفل) bit.ly/AfricasVoices-Somalia-2017
٦. Majid N, Abdirahman K, Poole L and Willitts-King B (2018) *Funding to local humanitarian actors: Somalia case study*, ODI, Humanitarian Policy Group, NEAR Network (تمويل الفاعلين الإنسانيّين المحليّين: دراسة حالة الصومال) bit.ly/ODI-2018-funding-Somalia
٧. يصدر عن منظمة أكسفام قريباً في سنة ٢٠٢٠: تحليل الحال الإنسانيّة في الصومال.

زوايا نظر السُكَّان الأصليّين إلى الجندر والقوة والتهجير الناجم عن تغيُّر المُنَاخ

سارة بِنتلُو

تستعمل الشُّعُوبُ الأصليَّة، في جميع منطقة الميكونغ الكبرى الفرعيّة، خططاً تستجيب بها لما يخلّفه تغيُّر المُنَاخ من آثار وللتَّهجير الناجم عنه.

أكثر مَن يلقى شدّة وَقْع تغيُّر المُنَاخ هم أقرب الناس سُكْنىً من مواطنهم الطبيعيّة. فيقع على الشعوب الأصليّة، في منطقة الميكونغ الكبرى الفرعيّة في جنوبيّ شرقيّ آسيا، من التهديد ما يُنذرُ بزوال سُبُل معاشها وطُرُق عيشها التي جرى التقليد بأن تَسْلُكَها، ثم إنّها تُقسَرُ على الهجرة، مُتّخذةً إيّاها خطّةً للتكيُّف. وتتحمّل النساء في هذه المجتمعات المحليّة العبء الأكبر من التكيُّف، فهنّ، بحسب ثقافة شُعُوبهنّ، المسؤولات عن إحضار القوت ورَعْي الماشية.

وأجرت مُبَادرةُ إكلَيْمت إسمارت وُمن Climate Smart (Women)[١]، والسياق هذا، بحثاً ميدانيّاً، جعلته على صعيد القرى، واختارت له ساكنين أصليّين في ميانمار، ولاوس، وكمبوديا، وفيتنام، ابتغاءَ فَهْم ما يخلّفه تغيُّر المُنَاخ من آثار جندرية في مستوى المجتمعَ المحليّ، وفَهْم سُبُل استجابة المجتمعات المحليّة لذلك كي تتكيّف هي والحال، وتُشارِكَ ما تعرفه، وتُقيمُ صمودها. وقد عُقدَ اجتماع في بانكوك في شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠١٩، فالتقى فيه وجاهٌ من نساء السكّان الأصليّين، وصانعو السياسة، وممثلين من المجتمع المدنيّ، أتوا من المنطقة ليتبادلوا ما يعرفونه ويقيموا الروابط بينهم في الاستجابة لهذه الأزمة التي لا تنفكّ تشتدّ.[٢]

الآثار الجندرية

ويُشدِّدُ تغيُّر المُنَاخ وجُوهَ عدم المساواة التي هي واقعةٌ قبل وقوعه، فيؤدّي إلى تفاوت وجوه الضّعف. ولفهم هذه

الآثار في المستوى المجتمعيّ، نظرت فِرَق البحث في أدوار الجندر في الأُسَر، وفي أدوار العمل المرتبطة بسُبُل المعاش.

وكان لفِرَق البحث في المجتمعات المحليّة تجارب على ضروب، خاصّةً ما يتعلّق بمعرفة النساء القراءة والكتابة ومشاركتهنّ في مُحيطهن. ففي المجتمعات المحليّة بلاوس، كان انخفاض درجة معرفة النساء القراءةَ والكتابةَ معوّقاً لهنّ عن مشاركتهنّ في أندية صُنْع القرار. قالت إحدى المُستَطلَعات: "... لا يحضر الاجتماعات إلا الرجال، وأما النساء فيقعدن في بيوتهن. فلا يخبرن عن شيء من تغيُّر المُناخ أو التكيُّف." على أنّ النساء في كمبوديا كان لهنّ قدرٌ من القوة في الأسرة أكبر. فقالت: "وتنشط النساء في قرية كَرَنغ ته دوماً في استشارة السلطة المحليّة، لمعالجة حالة الجفاف، وأيضاً فقد حثّت [إحدى النساء] زوجها على شراء آلة ضَخٍّ لتُنْقِذَ محصول رُزِّها وغيره من المحاصيل."

ومع أنَّ الأسرة كلّها تُسهِمُ في كسب رزقها، فيها أدوار جندرية متمايزة في تقسيم العمل. ففي الزراعة، تكون النساء في مقدّمة أعمال الغرس، وإزالة الأعشاب المضرّة، وفلاحة الحدائق البيتيّة، وهذا يعني أنهنّ أوّل مَن يعاني عواقب اشتداد الطّقس واعتياص توقُّع حاله. وهنّ مع سعيهن إلى إيجاد طرق جديدة لإدارة هذه الموارد، تزيد معاناتهنّ 'الافتقار إلى الوقت'، سبب الأدوار الإضافيّة التي يؤدِّنّها في الأسرة، كالرعاية والطّهْي. وأما الرجال فيتولون من الوظائف ما يطلب القوة الجسمانيّة، سواء كان ذلك في أرضهم أو في الغابة أو في عمل بأجر، وهم أوّل من يخرج بحثاً عن عمل عند ندرة الموارد، إذ ليس عليهم ما على النساء من الواجبات الأُسَرية.

وفي ميانمار، أخبرتنا إحدى النساء أنّ زوجها حين هاجر إلى ماليزيا لإصابة فُرَص عمل أفضلَ، وجب عليها إدارة شؤون وأعمال الأُسرة كلّها، كالإنتاج الزراعيّ وتدبُّر أمر ما يرسله إليها زوجها من المال بالحوالات. وعلى الرغم ممّا قد يُرَى أنه تحسُّنٌ في المساواة بين الجنسين، يظلّ مركز النساء من مركز الرجال أخفض. وما تزال الأُسَر التي تَعُولها الإناث محاطةً بمجتمعات محليّة لا تُقرُّ بأنّ النساء والرجال في المركز سَوَاء، فتعاني الشِّدّةَ من ذلك.

هذا، ويترك كثير من العمّال الموسميّين قراهم مع كلِّ عوائلهم في المُدَد العجاف ساعةَ لا عمل لهم في الزراعة. وبلغ هذا من الشيوع حتّى صار الناس يَرَونه سبيلَ معاش من سُبُل تكييف أنفسهم وتغيُّر المناخ. ومع ذلك، في المناقشات التي دارت في المؤتمر، عبّر المشاركون عن قلقهم من أن الهجرة تزيد وجوه الضعف في من هم مهمّشون أصلاً، وتزيد من احتمال أخطار العنف الجندري على النساء.

وقد أشارت نساء قوبلْنَ في لاوس إلى الأثر التفاوتيّ الذي تخلّفه الهجرة في النساء. ثم علّقن وذَكَرْنَ أنّ النساء لا يُخْبَرْنَ بمعلومات الهجرة الآمنة، ويُقسَرْنَ على السفر من غير جواز سفر وتصريح عمل، وأنّ سفرهنّ على حدتهنّ غير مأمون، وأنّهن يفتقرن إلى الاستقلال بشؤونهنّ إن أردن السفر للعمل، وأنّ الكوارث دمّرت بيوتهنّ، وأنهن يفتقرن في مجتمعهنّ المحليّ إلى الدَّخْل والوظيفة. وحين تقع الكوارث الطبيعيّة، كالإعصار والإعصار العاتي (التّيفون) والفيضان، فقد تعوّق مسؤوليّة النساء عن الأطفال والمسنّين هروبهنّ أو وصولهنّ إلى مأوىً أو إلى موضع رعاية صحيّة، وهذا شُوهِدَ في ميانمار سنةَ ٢٠٠٨ إذ نزل بها إعصار نَرْجِس.

مسألة مُلْك الأرض

للشعوب الأصليّة حقوق أسلافها في مُلْك أراضيهم، إلا أنّ هذه الحقوق غير دائم الإقرار بها وحمايتها، وإن سرى عليها التشريعات الملائمَة. ففي كمبوديا، تتجه السياسات الوطنيّة توجّها قوياً إلى احترام حقوق الشعوب الأصلية والإقرار بها وبأدوارهم في إدارتهم المستدامة للموارد الطبيعيّة. ومع ذلك، فقد هدّدت الشركات الخاصة فوضعت هذه الحقوق ضدّ مصالح واضعي السياسات، فأدّى ذلك إلى انحطاط بيئيّ سريع، وإزالة الأشجار، وفقد الأرض.

وأما في لاوس، فتخصّص الحكومة الأرض وتوزعها بين الناس، ولكنها تعطي الأُسَر قطع الأرض الصغرى، فتضيع على سُنَن أعمالهم الزراعية التي درجوا عليها ولا بدّ منها لإنتاج ما يكفي من الغذاء، من غير الاستعانة بمبيد الأعشاب. وفي حالات أخرى، بيعت الأراضي لشركات خاصّة. وقد هُجّرت بعض المجتمعات المحليّة بسبب

المشاريع الكهرمائيّة، فُنقلوا إلى مواضع لا يستطيعون الوصول منها إلى الأراضي أَو الحصول عليها. ولكن جاء على لسان أحد النُّصَرَاء: "أنْ ليس للفَصْلِ بين الشعوب الأصليّة والغابات من سبيل، فلا حياة لهم من غيرها."

تَشَارُكُ المعرفة وغير هذا من خطط التكيُّف

في المجتمعات المحليّة تنوُّع كثير في الآراء وزوايا النظر التي لها صلة بإمكان أن تكيِّفَ نفسها بحسب تغيُّر المناخ، قالت سيّدة من سيّدات الشعوب الأصليّة من ميانمار:

"إن حال قرانا يوقع في القلب اليأس، وليس يُدْرَى كيف يُصْنَع للمستقبل بسبب تفاوت الطقس. ولا يعرف أهلها لهذه المشكلات حلاً. حتّى إنّي أنا لا أعرف، ولا أدري كيف أعالج هذه الحال، ولكنّي أحاول تحسين إنتاجيّة المحصول."

وفيما يلي ما أخبرت به امرأة كمبوديّة، قالت:

"نعرف أنّ الفيضان حين يجيء ننتقل وعوائلنا إلى المواضع المرتفعة من الأرض حتّى نحيا. ثم إنّ الأشجار هي إحدى الأشياء التي تحمينا من الفيضان. فنحن نعرف أيها نقطع وأيها نحفظ للوقاية من آثار تغيُّر المناخ."

ويظهر بالاستناد إلى البحث الذي أجرته مُبَادرةُ إكلَيْمت إسمارت وُمن، أن أهل المجتمعات المحليّة المختارة في كمبوديا استعملوا خطط تكيُّف فالحة، قادرة على أن تحفظ لهم سُبُل معاشهم، من غير أن يحتاجوا في تحقيقها إلى ترك مجتمعاتهم المحليّة، وهـذا عكس ما حدث للمجتمعات المحليّة في لاوس وميانمار. ومما لا شكّ فيه أنّ حضور المنظمات الدولية غير الحكومية –وهي مُنظماتٌ قالت المجتمعات المحليّة فيها خيراً– في كمبوديا أكثر من حضورها في لاوس وميانمار.

مثال ذلك: أنّ في قرية پو تشورب في كمبوديا، دعمت المنظمات غير الحكومية التكيُّف بحسب تغيُّر المناخ، وذلك بالعمل مع أصحاب المصلحة المحليّين (ومهم شبكات من نساء الشعوب الأصليّة وشبكات شباب وشابّات منهم) على بناء خزّانٍ صغير يمدّ القرية بالماء طوال السنة، للأسَر ولري حدائق البيوت أيضاً. ومن التجارب المشابهة التي وجدت تجربة قرية كَرَنغ ته في كمبوديا، حيث أسهم إنشاء جمعيّة ادّخار، قادَتْهُ منظمة غير حكومية، في تمكين الحال اقتصادية لمجتمعات السكّان الأصليّين. فأصبح أفرادها اليومَ أنشَطَ في الأعمال التجارية المجتمعيّة وفي مجموعات الشركات والمشاريع، وقد نَجَحوا في تطبيق أنموذج يجري عليه المزارع والمُنتِج، وأنشؤوا جمعيةً تعاونيّة زراعيّة وشبكات للفلاحين، ودعموا أنظمة الرّي، وبنوا القدرة على إدارة الأعمال.

على أنّ الاعتماد على تدخُّل المنظمات غير الحكومية لا يمكن أن يكون أوّل حَبْل اتّصال في الاستجابة لتحدّي التّهجير الناجم عن تغيُّر المناخ. ففي كمبوديا، تقول مجتمعات السكّان الأصليّين:

"نرى أنّا يمكننا أن نحصل على المعلومات بطريقة أحسن. فنريد أن يكون لدى الحكومة الكمبوديّة مندوبين من السكّان الأصليّين، على كلّ الصُّعُد، ولا سيّما في لجنة الكوارث."

وأما ميانمار، فبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشئت منظمة من المجتمع المدنيّ تقودها النساء، ويطلق عليها 'فرَق القيادة البلديّة'، وقد أنشئت لتؤلّف الشبكات ابتغاءَ دَعْم ما يُولّدُ الدّخْل من أعمال، وبناء قدرة نساء الريف، وإتاحة التدريب المهنيّ، وورشات توسيع المدارك حول الاتّجار بالبشر والعنف الجندري والصحّة والتّغذّي. وقد ألّفت هذه الجماعات الفردية أولاً، في مستوى القرية، مجموعات عنقوديّة عالية المستوى على التدريج لتحسين التنسيق، ثمّ نظّمت نفسها بنفسها في المستوى الوطنيّ، ثم أنشأت أخيراً أول شبكة وطنيّة في البلد لنساء الريف –واسمها مَي دُو كَبَار (أي الشبكة الوطنيّة لنساء الريف[٣])– وذلك لوصل نساء الريف بعضهنّ ببعض في كل البلد، وليخبروا بحاجاتهن المانحين والفاعلين في التنمية والحكومة.

ثم إنّ بين نساء الشعوب الأصليّة ثقافة تعلُّم وتَشَارُك مَعْرفة، إذ يخبر بعضهنّ بعضاً بما يعرفنه من سُنَن الزراعة والتكيُّف، وَصَلَتْ إليهنّ جيلاً بعد جيل. وكان خرج من مؤتمر إكلَيْمت إسمارت وُمن كُونكْت (Climate Smart Women Connect) الذي عُقِدَ في بانكوك في ديسمبر/

كانون الأول سنةَ ٢٠١٩، ١٨ رسالة وتوصية رئيسة، فكان لنصفها صلة بتشارك المعارف وتبادلها.[٤]

ولكنّ إحدى المصاعب التي ما تزال قائمةً في طريق تبادل المعرفة المحليّة، هي اللغة؛ فللشعوب الأصليّة في جنوبيّ شرقيّ آسيا من اللغات شيءٌ كثيرٌ مختلف، ولا يقع ذلك بين بلد وبلد فحسب، بل يقع أيضاً داخل البلاد. وفوق ذلك، نَجد في الحقيقة أنّ كثيراً من معلومات تغيُّر المناخ، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسَين، موجودةٌ في الأكثر باللغة الإنجليزية.

هذا، وإحدى الأدوات التي تُستعمَل في تبادل المعرفة في ميانمار هي تطبيق اسمه آي وُمَن إنسبايرنغ وُمَن (iWomen Inspiring Women)، أنشأتَه وطوّرته الشبكة الوطنيّة لنساء الريف، حتّى تستطيع نساء الريف إسْـمَاعَ أصواتهنّ من خلال استطلاع الـرأي، ودراسات استطلاعيّة مفصّلة، ورواية القصص. ويمكن أن تَجِدَ نساء الريف من التطبيق أدلّة على ما يثير قلقهنّ من المسائل، كالعنف الجندري أو الهجرة الآمنة، ثم يمكن أن يخبرن بها غيرهنّ من نساء الريف، والحكومة المحليّة والوطنيّة. ومع قدوم شهر مايو/أيار سنة ٢٠٢٠، بلغ عدد النساء المُسْتَعمِلاتِ التطبيقَ أكثر من ١٠٠٠، في ٣١ ناحية.

توصياتٌ لوَضْع البرامج

بالنظر إلى الطبيعة المشتركة بين الأجيال في تشارك المعرفة بين أفراد المجتمع المحلي، وإلى الطريقة التي تأخذ بها عوائل بأسرها في سُبُل المعاش، يُـرى أنه ينبغي اتّخاذ **مقاربة محورها العائلة**، في كلّ تدريب أو ورشـة أو خطّة تكيُّف بحسب تغيُّر المناخ أو مساواة بين الجنسين. وقد استعملت هذه الطريقة في لاوس، وكانت جزءاً من برنامج لمنظمة كِيْر، اسمه برنامج نساء الأقليّات العرقيّة في المناطق القاصية (CARE's Remote Ethnic Women)[٥]، وهناك نجحت في بدء كَسْر الأعراف الاجتماعيّة والحوائل الجندرية.

هذا، وقد برز من البحث دعوة واضحة إلى **بناء قدرات معيّنة في** النساء لزيادة معرفتهنّ بالقراءة والكتابة، ومهاراتهنّ القياديّة، ومشاركتهنّ في السياسة المحليّة. فمثال الشبكة الوطنيّة لنساء الريف أنموذجٌ يُرِي تطوُّر الجماعات في القرى المحليّة إلى شبكات محليّة كيف يكون. ومع ذلك، فمشاركة النساء تقتضي مهارات يحتجن إليها.

ثم ينبغي **لدَوْر الفاعلين الخارجيّين** أن يقتصر على دَعْم التدخُّل المَقُود مجتمعيّاً، فيستعملون ما عندهم من تأثير في بناء جسور شبكات أوسع. فمن الواضح، في المثال الكمبوديّ والمثال والميانماريّ، أن المساعدة التِّقْنيّة التي تتيحها منظمات التنمية مفيدةٌ، ومع ذلك، كثيراً ما يحتاج إحداث تغيير في الأعراف الجندرية إلى أكثر من التدخُّل التقني، ثم إنّ السكّان المحليّين هم مَنْ عندَهم الفهم العميق لما تحتاج إليه المجتمعات المحليّة.

وأما التوصية التي نختم بها، فهي أن **يُوثَّقَ التقليديّ من معرفة وسُنَن عمل**، لكي يُحافَظ على معارف الشعوب الأصليَّة، ويُؤَثّرَ في السياسات. فقد قالت إحدى المشاركات ببانكوك:

"بعد أن حضرت المؤتمر، أدركت أن نساءً من بلاد أخرى يقع عليهنّ التحديات نفسها التي تقع علينا في ميانمار، وقد تعلّمت منهنّ... ولذلك، ينبغي لنا العمل معاً، في صعيد السياسات، على مشاركة النساء في صُنْع القرار المتعلّق بتغيُّر المناخ و[أن نُخبِرَ غيرنا بما نعرفه من معلومات] في التحدّيات الواقعة علينا."

سارة پنتلُو *sarah.pentlow@gmail.com*
مستشارَةٌ في شؤون المساواة بين الجنسين، في منظّمة كُوسُو إنترناشيونال (Cuso International) حتّى عَهْدٍ غير بعيد من اليوم *https://cusointernational.org*

١. كان طول هذا المشروع سنةً، نفّذته منظّمة كُوسُو إنترناشيونال (Cuso International) ومنظّمة معاهدة الشعوب الأصليّة في آسيا (Asia Indigenous Peoples' Pact)، وموّله معهد البيئة في استُكْهُلْم (Stockholm Environment Institute)، وكان هذا التمويل جزءاً من صندوقه، صندوق التعاون الإستراتيجيّ، وبرنامجه، برنامج التعاون التطوّعي بكندا في شؤون العالم (Global Affairs Canada Volunteer Cooperation)، وركّزَ هَمُّ المشروع في إشراك نساء الشعوب الأصليّة في جنوبيّ شرقيّ آسيا، لإجراء تحاور أشمل، حول السياسات المناخيّة.

٢. كان هذا مشروعَ بَحْثٍ مشترك، وحَدَثَ تَشَارُك في المعرفة، عقدته منظمة كُوسُو إنترناشيونال ومنظمة معاهدة الشعوب الأصليّة في آسيا.
bit.ly/2Sxzdxu

٣. وتُعرَف أيضاً خارجَ ميانمار باسم شبكة نساء الريف في ميانمار (Myanmar Rural Women's Network).

٤. bit.ly/2HurOJd

٥. انظر: bit.ly/CARE-Laos-Remote

تنقُّلاتٌ متعددةٌ في قرى جزائر المحيط الهادي

فاني تُرْتُن، وكارِن مَكْنَمارَا، وأوليڤيا دُن، وكارول فاربُتْكُو، وسِيليَا مِكمَيْكِل، وميرَاوَاليسي بِيْي، وصَبيرَا كُولُّو، وتِمْ وستبرِّي، وشارون جِمْس، وفرَنْسيس نامُومُو

ضروبِ التنقُّل في جزائر المحيط الهادي متعدّدةٌ مختلفة. وتقدّم دراسات حالات في المنطقة بين يديها فهماً عميقاً في أفعال الناس والأُسَر والمجتمعات المحليّة وقُوَاهم، للتصدّي للذي لاً ينفكّ يُسْرِعُ قُرْبُ وقوعِه من التعرُّض للأخطار المُناخيّة.

لجزائر المحيط الهادي شأنٌ عظيمٌ في المناقشات التي تُدَارُ حول التنقُّل المتعلّق بالمُناخ مُراعاةً لقابليّة المنطقة للتعرُّض لما يخلّفه تغيُّر المناخ من وَقْع. وورد في بعض التقديرات أنّ عدد مَن سيهاجر أو يُهجَّر من ناس المنطقة، من جرّاء ما يُخلِّفه المُناخ من آثار، مليونٌ وسبعة أعشار المليون (١,٧) حتّى سنة ٢٠٥٠.[١] وتَظْهر هذه الحركة في وجوه مختلفة، منها نَقْلُ المجتمعات المحليّة المخطط له، والهجرة من الريف إلى الحَضَر (أو إلى الجزائر الكبرى)، والهجرة العابرة للحدود.[٢]

نَقْلُ النّاس: في فِيجي

ففي فِيجي، عيَّنت الحكومة الفيجيّة ٤٢ قريةً وأدخلتها في خطّة نَقْل الناس، وهي استجابةٌ تكيُّفية لما يحتمله تغيُّر المُناخ من أخطار. فمواضع هذه القرى سواحل منخفضة، يقع فيها على تفاوت المقادير: الغَمْرُ؛ فتغتمر المَاءُ المنازلَ ومَقَابرَ الأسلاف، وتَحاتُّ خطِّ الساحل، وعبابُ العواصف، وانْسرابُ الماء المالح في ما يصلح للحَرْث والزَّرع من الأراضي وما يصلح للشّرب من موارد الماء. وقد جرى في عدّة من القرى نَقْلُ المنازل وسُبُل المعاش والأهلين إلى حيث البُعْدُ عن أماكن الأخطار البيئية (وبعض هذه القرى أجرى ذلك بدَعْم من وزارات الحكومة والمانحين والمنظمات غير الحكومية).

مثال ذلك: أنّ القرية الساحليّة قُونيدُوْغُوْلُوَا في قَانوَا لَاڤُو، نُقلَ ما فيها إلى أرض أعلى من أرضها سنة ٢٠١٤، تقليلاً ممّا تتعرّض له من تَحاتّ الساحل والغَمْر. ويبعد الموضع الجديد عن الساحل كيلُومترَين في جهة البرّ –وهو على أرض تنزلها العشائر في العادة– وهذا الموضع أحسن من القريةً، من حيث السُّكنَى والبنية التحتيّة، والوصول إلى الأراضي الزراعيّة وسُبُل المعاش، والخدمات الصحيّة والتعليميّة، والطُرُق الكُبرَى، والأسواق. وقد بدأ المجتمع المحليّ هذه النُقلَة وأجراها منه أفرادٌ ووجهاءٌ لهم شأنٌ كبير في التخطيط وصناعة القرار، ثم يُسِّرَت بإقامة المشاركة والتعاون بين وجهاء المجتمع المحليّ وأفراده، وبين الشبكات الكنسية، والهيئات المانحة، ومجلس الإقليم، ووزارات الحكومة. ولم يخلو الانتقال من المصاعب، ومنها تغيُّر نظام الغذاء وأسلوب المعيشة (لأسباب أهمُّها سهولة الوصول إلى مراكز الحَضَر)، وانْقطاعُ العلائق عن المكان، وعدم المَعَابد (وهذه اليومَ تُعالَجُ ببناء كنسية يُموِّله المجتمع المحليّ)، ونَقْصُ البنية التحتيّة. وأمّا القرى الفيجيّة الأخرى، فأهلها أيضاً ينكفئون عنها بطُغْيان الماء عند خطوط سواحلها، ومن هذا الانكفاء ما هو بدعم الحكومة والمانحين ومنه ما هو بلا دعم، على أنّ بعض القرى لا يُنقَلُ منها مجتمعها المحليّ كلّه. مثال ذلك: أنّ قريةَ قُونسَاقَسَافي الساحليّة في قَانوَا لَاڤُو، لم يُبْنَى فيها سنة ٢٠١٥ (بدعم المانحين) إلاّ أربعةُ بيوت جديدة، وراءَ الموضع الذي أصابه الغَمْر، وأمّا البيوت الأخرى فأُصلحَت وقُوِّيَ عودها حتّى تُقاومَ الإعصار. وهذه التقهقر القَصير المسافة لعدد قليل من الأُسَر، له أثرٌ تعويقيٌّ خفيف في الحياة اليوميةً وسُبُل المعاش والتعلُّق بالمكان.

هذا، وفي ما تقدّم ذكره من النقل المُخطط له دروسٌ، منها الحاجة إلى: صُنْع القرار الشامل قبل النقل وفي خلاله وبعقبه، واسْتمرَار الأمورَ الثقافيّة والدينيّة في المجتمعات المحليّة، والحفَاظ على الدرجات المعيشية أو تحسينها، ومن ذلك الخدَمات (أي الصحّة والتعليم والأسواق) والبنية التحتيّة في مستوى الأُسَر ومستوى المجتمع المحليّ، ثم الحاجة إلى التخطيط المعاشي، حتى يستطيع كلُّ أفراد المجتمع المحليّ أن يسلكوا سُبُل المعاش المستدامة.

الانجذاب إلى المدينة: في فيجي

يمكن أن تكون الهجرة من الريف إلى الحَضَر خطةً حسنة لتنويع سُبُل المعاش وبناء القدرة على الصمود، ولا سيّما في المجتمعات المحليّة التي تواجه أخطار المُناخ في جزائر المحيط الهادي، حيث تَجْذِبُ مراكز الحَضَر والجزائر الكبرى منذ

أوّل الأمر عدداً من الناس كثيراً. ويُوجّهُ بعض المهاجرين إلى الحَضَر شيئاً من دَخْلهم نحوَ البذل لبناء القدرة على الصمود والتكيُّف في المناطق الريفية والقاصية. مثال ذلك: أنّ بعض ساكني قرية لُوبَاو في ريف فيجي، تحوّلوا من الزراعة وفلاحة الكفاف إلى العمل في الاقتصاد النقديّ بمراكز الحَضَر، ولكنّهم يُوجّهون نصيباً من دَخْلهم إلى المشاريع والمرافق المجتمعيّة، كبناء وإصلاح المركز المجتمعيّ في لُوبَاو، وهو مبنىً يُجعَل مركز إجلاء عند وُقُوع الكوارث. ثم إنّ المهاجرين إلى الحَضَر يرسلون المالَ إلى مَن يَبقى في قراهم، وأمّا القرويُّون فيرسلون المنتجات المحليّة إلى مَن هاجر إلى الحَضَر. فليست الهجرة من الريف إلى الحَضَر في فيجي، وأماكن أخرى في المنطقة، تعين الناس على إيجاد سُبُل المعاش المستدام فحسب، بل هي إلى ذلك تُستعمَلُ في بناء الصُّمود لتغيُّر البيئة المحيطة وللكوارث (مع أنّها يصدق عليها أنْ قد يكون فيها أخطار، كما يصدق ذلك على أكثر ضروب التنقُّل). ففي المناطق الريفية، يعتمد بقاء الناس على مزيج لا يُؤْمَنُ من مصادر الدّخْل، في زراعـة وفي غيرها. فيُحتاجُ إذاً إلى مزيد من المشاركة والدعم من السلطة الرسميّة، ليُضْمَنَ أنْ تتّصل هذه القطاعات بعضها ببعض، وأن يكمل بعضها بعضاً، هذا، إذا أُريدَ بالخطط المعاشيّة، كخطة الهجرة الداخليّة، أن تُعينَ على تحسين ما يعود من سُبُل المعاش على الأُسَر الريفيّة.

الخروج من البلد ابتغاءَ العمل: إلى أستراليا

يسمح برنامج العمال المَوسميِّين في أستراليا، الذي يجري منذ سنة ٢٠١٢، لمواطني تسعة بلاد من جزائر المحيط الهادي ولمواطني تيمور الشرقيّة، بالعملِ المُوَقّت بأستراليا في القطاع الزراعيّ وقطاع الفنادق. والغرض من ذلك سدُّ الخلل العماليّ في أستراليا من جهة، والإسهام في تنمية اقتصاد البلاد التي يَقْدمُ منها العمّال من جهة أخرى. فقد قُوبلَ ١٢ مهاجراً داخلاً في برنامج العمال المَوسميِّين في جزائر سليمان، وظهر أنّ كلّهم نووا استعمالَ ما سيكسبونه في أستراليا من المال في بناء المساكن في جزائر سلمان وإصلاحها وتحسينها. مثال ذلك: أنّ أحد العمّال بيّن كيف أنّ إصلاح بيته وتحسينه وتحويله من بيتٍ من ورقٍ إلى بيت من حديد وخرسانة وخشب بناء، يزيد من حمايَة عائلته عند شُنُوع الطقس. وكان يَنظر عاملٌ آخر في المكان الذي ينبغي له بناء بيته الجديد فيه، فبيته الحاضر كان جدّ قريب من الساحل، وقد شَهِدَ طُغْيانَ الماء عند خطّ الساحل في السّنين الأخيرة. وأخيراً، كانَ أحد العمّال يُسهِمُ في بناء مَضَافةٍ في قريةٍ، مُقيْماً إسهامه على أنّه قد يُعينُ على جَذْب المنظمات غير الحكومية لتُقيمَ مشاريع بيئيّة في القرية.

والحاصل أنّ لبناء الصُّمود لآثار تغيُّر المُنَاخ نصيبٌ عظيم من سَعْي المهاجرين في جزائر المحيط الهادي إلى أن يصيبوا فرص العَمل بعيداً من الساحل. ولمّا كان ذلك كذلك، كان إدماج التدريب على بناء المساكن المجهّزة لمقاومة تغيُّر المناخ –وهذا له صلة بالأمر ثقافيّةٌ، مقاميّة، جغرافيّة في وقتٍ واحد– في برنامج العمّال المَوسميِّين أحد الأمثلة على أنّ معالَجة أخطار المناخ يمكن أن يُحسَّنَ إدخالها في تيّار تنقُّل العمّال بين الدول.

تجديد العلاقة الثقافيّة بالمكان: في توڤَلُو

ليس من سبيلٍ إلى قرية فُوْنَافَالَا في توڤَلُو إلا البحر. والبنية التحتيّة هناك قليلة، فلا مدارس ولا محالّ ولا طُرُقَ معبّدة ولا عبّارةَ عامّةً تُوصلُ الناس إلى عاصمة البلاد، والبعد بينها وبين القرية مسيرة ساعة بالزورق ذي المحرّك. وحالُ فُوْنَافَالَا كحال كلّ توڤَلُو، فهي واقعةٌ على جزيرة مرجانيّة منخفضة، ويصيبها تحاتّ الساحل. ولعلّ القارئ يظُنُّ –وظنُّه مُسوّغ– أنّ هذه القرية الجزيرية القاصية، التي ليس لها من الاقتصاد النقديّ شيء، تعاني الهجرة منها، ولكنّ عكس ذلك هو الحقيقة. فكلُّ الأُسَر المقيمة في فُوْنَافَالَا، وهي عشر أُسَر، مُدْركةٌ ما يحتمله تغيُّر المُنَاخ من أخطار، ولا سيّما الأخطار الناجمة عن ارتفاع مستوى سَطْح البَحْر، ولكنْ ليس من أحد منها ينوي تَرْك القرية. لا بل عدد الأُسَر آخذٌ في الزيادة. فما بَالُ أهل القرية إذاً؟

يجري التقليد في فُوْنَافَالَا بأن يملك أرضها الفونافوتيُّون الأصليُّون، وهم من جماعة السكّان الأصليّين نفسها التي تملك الأراضي في عاصمة توڤَلُو. ويستوطن الفونافوتيُّون موضع القرية من عهد بعيد، ولكنّ الذي حدث من التغيُّر، مثل ازدياد التوسُّع الحَضريّ في العاصمة، أحدثَ على مرور الزمان تفاوتاً في عدد السكان. ويُقدِّر اليومَ أفراد المجتمع المحليّ كلّهم ما بين أيديهم من فرصة العيش على ما جرت به العادة في البلد، فذلك لهم أيسرُ ممّن يعيش في العاصمة نفسها، فكانت هذه الفرصة حاثّةً على الهجرة إلى القرية. ثم إنّ صَيْدَ السّمك وزراعة الغذاء الأُسْري يستوعب في الأقلّ بعض كفاف المعاش، والحُصُولُ هناك على موادّ الحرَف اليدويّة أسهل من الحصول عليها من غير مكان. وتُكمِلُ أكثر

الأُسَر كفافَ معاشها ببعض العمل بأجرةٍ في العاصمة. وأمّا ماء الشرب والكهرباء فكل البيوت ممدودةٌ بهما بالصهاريج وألواح الطاقة الشمسيّة. وقد أُقيمَتْ حديثاً جُدُرٌ بحريّة بمواد محليّة وعمّال محليّين، وغُرِسَ نبات المنغروف ليحمي من تحاتّ الساحل. وقد بنى أهل القرية كنسية صغيرة جديدة ومركزاً مجتمعيّاً جديدة. واجتمعوا على مراوضة الحكومة الوطنيّة على بناء مدرسة، فوعدتهم الحكومة ببنائها، وحين تُبْنَى يغلب أن يزيد عدد ساكني فُوْنَافَالَا. وتقسم العوائل التي لها أطفال قضاء وقتها اليومَ بين العاصمة وفُوْنَافَالَا، حتى يذهب أطفالهم إلى المدرسة، وبالحقّ إنّ أهل فُوْنَافَالَا اليومَ ينقصهم صغار السنّ والشباب. ولكنّ ساكني القرية مجمعون على أن العوائل الشابّة ستنتقل في الغالب إلى فُوْنَافَالَا حين تُبْنَى المدرسة.

ويُخبِرُ أفراد المجتمع المحليّ عن الأهميّة التي يولونها للحفاظ على ثقافتهم وصحّتهم، وهما عندهم في الأولويّة، ويُعْنُون بموازنتهما بالرغم ممّا هو طويل الأمد من أخطار تغيُّر المناخ. وليس من أحد اليومَ لا يأمن على نفسه، ويَسْهلُ إصلاح البيوت الضعيفة -بالقياس إلى غيرها- ممّا يصيبها من ضرر الفيضان والعاصفة والتحاتّ. هذا، ويعرف أهل فُوْنَافَالَا حقّ المعرفة المناقشات الطويلة العريضة، الدائرة حول توقُّلو واستحالتها غير صالحة للسكنى في مستقبل الزمان، ولكنّهم مع ذلك يجدّدون روابطهم الأصليّة بالأرض، ما دام ذلك ممكناً، فيبنون ويدعّمون صمودهم الثقافي والاجتماعي والمعاشي. ومثال فُوْنَافَالَا هذا، يوافق الأولويّة التي في السياسات الوطنيّة في توقُّلو، الموضوعة للتكيُّف بحسب تغيُّر المناخ حيث يكون. على أنّ التحصين الماديّ للجزائر المنخفضة، وهو ضروريٌّ في الأكثر حتّى يبقى السكان في أرضهم الأصليّة في الأمد البعيد، هو مشكلة لا بدّ من أن يعلي درجتها في سلم الأولويّة شركاء توقُّلو الدوليُّون. وإذ قد كانت المصاعب التقنيّة والماليّة التي في الطريق إلى التحصين الماديّ كثيرة، فيُحْتَاج أيضاً إلى أن يعتنى بالنظر في المَحَليّ من الآثار الثقافية والاجتماعية والبيئية، إذا أمكن توسيع نطاق المشاريع، مثل مشاريع استصلاح الأراضي.

سياق السياسات

هذا، على أنّ المجتمعات المحليّة في الجزائر المتضررة، تتّبع عدداً من خطط التنقُّل، لتقليل الأخطار المحتملة، ولتدعيم القدرة على الصُّمود والتكيُّف، وأمّا اتّباع هذه الخطط، فهو جارٍ في مستويات ثلاثة: فرديٍّ وعائليّ ومجتمعيّ، وفي هذه الخطط ما يُميِّزها من حيث الاختلاف والدافع والتوجُّه والنتيجة. وكثيرٌ من صُنْع سياسات الهجرة في المنطقة، في الوقت الحاضر، لا يُنْظَرُ فيه على نطاق واسع إلاّ إلى ضغوط التنقُّل وأعماله في سياق تغيُّر المناخ، ومع ذلك، هناك بعض أدوات السياسة المخصّصة. مثال ذلك: أن الحكومة الفيجيّة أنشأت المبادئ التوجيهيَّة للنّقل المخطط له، وأطلقتها في مؤتمر الأمم المتحدة لتغيُّر المناخ (COP24) سنةَ ٢٠١٨.[٣] أنشأتها لتوجيه أصحاب المصلحة في كل مرحلة من مراحل النّقل الذي يستجاب به لتغيُّر المناخ. وأيضاً فقد أنشأت الحكومة الفيجيّة صندوقَ استئمان للنقل الناجم عن تغيُّر المناخ وللمُهجّرين (وأطلقته سنةَ ٢٠١٩ في الجمعية العامة للأمم المتحدة): وهو أول صندوق في العالم مُخصّص لشؤون نقل الناس المهجَّرين أو النقل الناجم عن آثار تغيُّر المناخ. وقد رسمت قَانُوَاتُو، في الوقت نفسه، سياسة وطنيّة في تغيُّر المناخ والتهجير في الكوارث، وهي أداةٌ توجُّه السلطة الحكوميّة والفاعلون من غير الحكومة، في تنفيذ مقاربات قطاعيّة ونَسَقيّة، حيث يقع التهجير. ومع ذلك، ما يزال الانتقال من أهداف السياسات العامّة والمبادئ التوجيهيّة إلى التوجيه الواضح وترتيب التنفيذ، في جزائر المحيط الهادي، أمراً فيه تَحَدٍّ. ثم إنّ كلّ وَضْع للسياسيّة يحتاج تحقيقه إلى أن يُبْنَى على فَهْم سليمٍ لحقيقة الخطط التي يتّبعها الناس في تنقُّلهم، وللعوامل المؤثّرة في صُنْع قرارهم. وبعدُ، فلا بدّ من توجيه النظر إلى أمر شأنه عظيم، وهو أن وَضْع السياسة ينبغي فيه أن يُقَرَّ بأن الناس يعالجون ما يحتمله المناخ من أخطار (مباشرة وغير مباشرة) في كلّ الأماكن التي يعيشون فيها، على تعدّدها، وذلك بانتقالهم منها، وينبغي في وضع السياسة أيضاً أن يُدمَجَ فيها آليّاتُ دَعْمٍ مُبْتكرةٌ ليّنة.

فاني ثُرْنتُن *Fanny.Thornton@canberra.edu.au*
بروفيسورةٌ مشاركةٌ، بجامعة كَنْبِرَا *www.canberra.edu.au*

كارن مَكْنَمَارَا *karen.mcnamara@uq.edu.au*
بروفيسورةٌ مشاركةٌ، بجامعة كوينزلَند *www.uq.edu.au*

أوليڤيا دُن *olivia.dun@unimelb.edu.au*
زميلةٌ في البحث، بجامعة مِلْبُرن *www.unimelb.edu.au*

كارول فاربُتْكُو *Carol.Farbotko@csiro.au*
عالِمَةُ بحوث، في منظمة الكُومنولْث للبحوث العلميّة والصناعيّة *www.csiro.au*، وزميلة في البحث، بجامعة مِلْبُرن *www.unimelb.edu.au*

سيليَا مِكْمَيْكِل *Celia.McMichael@unimelb.edu.au*
مُحاضِرةٌ رئيسةٌ، بجامعة مِلْبُرن *www.unimelb.edu.au*

ميراوَاليسي يِيْي *merewalesi.yee@uq.edu.au*
بَاحثةٌ نَائلة دَرجة الدكتوراه، بجامعة كوينزلَند *www.uq.edu.au*

صَيرا كُولُّو *scoelho@iom.int*
مدِيرة برنَامج، في المنظمة الدوليّة للهجرة *www.iom.int/asia-and-pacific*

تِمْ وِستبرِّي *t.westbury@uq.edu.au*
مُشارِكٌ، في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي *www.unescap.org/subregional-office/pacific*،
وباحثٌ نائلٌ درجة الدكتوراه، بجامعة كوينزلَند *www.uq.edu.au*

شارون جِمْس *sjames@iom.int*
مديرة مشاريع، في المنظّمة الدوليّة للهجرة *www.iom.int/asia-and-pacific*

فرَنْسيس نامُومُو *francesn@pcc.org.fj*
مديرة برامج، في اتّحاد كنائس المحيط الهادي *https://pacificconferenceofchurches.org*

يطيب لمؤلّفي المقالة أن يشكروا لتِيريسيَا باول ومارينيتا كِيتارا مِنّتهما وإسهامها في ورقة البحث هَذَه.

١. Campbell J R and Warrick O (2014) *Climate Change and Migration Issues in the Pacific*, UNESCAP: Suva (مسائل تغيُّر المُنَاخ والهِجْرةُ في المحيط الهادي) bit.ly/UNESCAP-Campbell-Warrick-2014

٢. ما أُخرِجَ في قلب هذه المقالة هو جزءٌ من مشروع الربط في مجلس البحوث الأسترالي (Australian Research Council Linkage Project)، واسمه "التنقُّلات البشريّة التحويليّة في مناخ مُتغيِّر" ورقمه (LP170101136)، وأيضاً فهو جزءٌ من منحة الجمعية الجغرافية الوطنيّة (National Geographic Society grant)، واسمها "السَّير في البحار العاتية" ورقمها (194R-18-HJ2). ويُقِرُّ مؤلِّفو المقالة بمِنّة الدعم المالي الذي أُعْطوه.

٣. www.refworld.org/docid/5c3c92204.html

البَحْرَان إذا التَقَيا: نَقْلٌ وقائيٌّ مُسَيّرٌ ذاتيّا لأهل نوڤا إنْسِيَاد في البرازيل

جِيُوڤانا جِيني وتاتِيَانا مِنْدُوسا كَرْدُوزو وإيريكا بيريز رامُس

أُقيمَ تعاونٌ بين أفراد المجتمع المحليّ وباحثين ليتصفّحوا ويَرَوْا كيف تغلبت جماعةٌ ساحليّة تقليديّة في البرازيل على الذي تحدّاها من المصاعب البيئية والقانونية، حتّى تُصرِّفَ أمر نَقْلِها من أرضها بنفسها؟

فأما الأرض، فهي إلْهَا دي كَرْدُوزو، تقع في ولاية ساوباولو عند ساحل البرازيل الجنوبيّ الشرقيّ، وهي موطن جماعة إنْسِيَاد دا باليَا. وحال هذه الجماعة كحال شعب الكيسارة في أن سُبُل معاشهم معتمدةٌ على خصائص معيّنة حَوْلَ موضع إقامتهم، ومنها الزّراعَةُ الجوّالة، وصَيْدُ السمك الحرْفِيُّ، والسياحة المستدامة، وأعمال الحرَف اليدويّة. وتعيش جماعة إنْسِيَاد بين عالَمين: بَحْر وخَوْر (مَصبُّ الماء في البحر)؛ أي هي جزيرة، وهذا المَوْضعُ المَاديُّ بعضٌ من هويّتهم التقليديّة من جهة، ومُسْهِمٌ في قَابليّتهم للتضرُّرُ الاجتماعي البيئيّ على مرّ السنين من جهة أخرى.

ولم تزل الجزيرة تتضرّر بالتحاتّ بقوّة مُدمّرة قادمة من بحر لم يكن توقُّع حاله أكثر اعتياصاً منه اليومَ، وفوق هذا، أدّى تعيينها سنةَ ١٩٦٢ محميّةً من محميّات الموارد الطبيعيّة إلى طَرْد كثير من جماعات الكيسارة، وتصعيب الحال على مَن بقي منهم ليحافظ على أسلوب معيشة مستدام. وبعد عدّة سنين، دمّر اجتماع هذه القوى الموضعَ الذي كانت فيه جماعة إنْسِيَاد، إذ انصدعت الجزيرة فصارت جزيرتَين، فاضطرّ الناس إلى الانتقال.

قرار الانتقال

"ينبغي لنا البدء من جديد. فعائلتنا شجرةٌ ضخمة تحتاج إلى أرضٍ جديدة تُغرَس جذورها فيها." ملاقيس كَرْدُوزو[1]

وقد بدأت آثار التحاتّ تُخطِرُ، بحسب ما قاله ناسٌ من الإنْسِيَاد، في تسعينيّات القرن العشرين، فدفعهم ذلك

كارل منْدُولا

إلى بناء جدارٍ بحريّ. وفي سنة ٢٠٠٨، أشرع المدّعي العامّ تحقيقاً في الأمر، وفي سنة ٢٠١٣، ألّفت مؤسسة الغابات -التي تُديرُ أمرَ المحميّة- فرقَةَ عملٍ لرصد المنطقة. وبناءً علَى طلب الأهالي، بدأ المحامي العام المشاركة في اجتماعات فرقة العمل، حتّى يُضْمَن صَوْن حقّ البقاء في الجزيرة، لأن النّقْل ورد ذكره في المناقشات الدائرة حول المسألة. ومع ذلك، لم تجدِ هذه المحاولة الأولى لتنظيم النّقْل.

وبين سنة ٢٠١٥ وسنة ٢٠١٦ سَرُعَ التحاتّ باشتداد العُبَاب المَدّي وتكرُّر وقوعه، فقلّ خطّ الرمل الذي يفصل بين الخَوْر وعُرْض البحر من ٢٢ متراً إلى ١٢ متراً. وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠١٦، قلّ تيّارُ المَدِّ السفلي المُعَاكِس عرض الخطّ حتّى صار له من العرض مترَين، وهذه هي الحال التي اضطرت الأهالي إلى بدء الانتقال. إذ إنّ الخطّ إذا انصدع بالكليّة اغتمر الأهالي في سُوَيعات. فلم يكن من الرحيل بدّ. وهاهنا كان السؤال المهمّ: فكيف يستجمعون من الشجاعة ما يجعلهم يتركون الموطن الذي لا يعرفون سواه؟ فاحتاج الأهالي إلى إدارة كثيرٍ من المفاوضة والتشارور حتّى يصيبوا الاتّفاق.

وقد اتّخذوا في اختيار الموضع الجديد الذي سينتقلون إليه في الجزيرة معيارَين: الأمن (من زاوية النظر إلى الجغرافيا)، وإمكان الحفاظ على ما درجوا عليه من الأعمال، وتوليد دَخْل مستدام. وأثبتت فرقة من البَاحثين قابلية الموضع الجديد للعيش فيه بدراسة أجرتها، بناءً على طلب الأهالي.[٢] والذي فَصَل في تعيين حالة الأرض هو الصلة الشخصيّة بالأرض؛ فقد سكنها في الماضي مَن سبق أن كانت شيخة الجماعة، فطمأنتهم إلى أنّ في الأرض كل العناصر الأساس: ماء الشرب، وأشجار الفواكه، ومواضع صيد السمك.

المصاعب

وقدّمت سلطة الدولة والسلطة البلدية بين يَدَي أفراد إنْسيَاد حلّين: فإما الاندماج في مجتمع محلي آخر على الجزيرة وإما الانتقال إلى أطراف أقرب مدينة منهم. فرُفِضَ الأهالي الحلّين، إذ إنّهما سيُغيّران أصلَ علائقهم (بين أفراد الجماعة وبين الجماعة وغيرها من الجماعات)، وأسلوب معيشتهم، وعاداتهم، وما عندهم من نظام التنظيم الاجتماعي السياسيّ. فمنذ أن كانت سنة ٢٠١٠، تُنظَّم الجماعة بحسب نظام نَسْويّ اقتصاديّ وسياسيّ، يقوم على مبدأ التماسك الاجتماعي، وكان هذا رُكناً من أركان الانتقال.

هذا، ولم يؤذن لهم بانتقال يُنظّمونه هُم إلا بعد الأخذ في سبيلٍ صعبة، منها تدخُّل مكتب المحامي العام، ومكتب المدعي العام، ووزير الدولة في الشؤون البيئية. إذ إنّ التفاوض في الانتقال بمنطقة محميّة أمرٌ صعب، ولا سيّما في بيئة سياسية وطنيّة، يُختلَفُ فيها على حقوق المجتمعات المحليّة التقليدية. فكان من الضروري أن يُجمَعَ بين الكيانات المعنيّة على اختلافها، وأن يُستَجمَعَ دَعْم الهيئات العامة وأن يُستدَعى دَعْم المجتمع الكبير، لكي يُضْمَنَ أن تكون محاورة الهيئات المُديرَة للرّحبَة مُفيدةً. وكلّ هذا قامت به نساء الإنْسيَاد، بعد أن نظّمنَ أنفسهم في منظّمة اسمها رابطة سكّان إنْسيَاد دا باليَا (Association of Residents of Enseada da Baleia).

"لا يتعب مَنْ يعمل هنا، لأنّ كلَّ عملٍ يعملونه داخلٌ في المنفعة العامّة." جورجي كَرْدُوزو

ومع أنّ الإذن قد صَدَر، لم تقدّم الدولة من المعونة الماليّة شيئاً، فكان هذا معوّقاً تغلّبت عليه الجماعة باعتمادها على إبداعها، وتماسكها، وعاداتها وأعرافها، وعلى قدرٍ من العمل كثير. فقد تولّت رابطة سكان إنْسِيَاد دا باليَا تقسيم مساحة الأرض بين الناس، وإنشاء هرم للأولويّة، وُضِعَ فيه أكثر النّاس مواطنَ ضَعْفٍ في الدرجة الأولى. وكان لا بدّ من مفاوضة مديري الرّحبَةً في كلّ تحسينٍ أُريدَ إدخاله على هياكل البيوت الأصليّة؛ ذلكَ أنهم لم يُسمَح لهم بمجاوزة مقدار الأمتار المربّعة المخصّصة لكل بيت يُعادُ بناؤه في الموضع الجديد.

الإستراتيجيّات

ولكي يُصيبَ الأهالي أهدافهم، أنشؤوا شيئاً اسمه مويتروئيس (*mutirões*): وهو نظامٌ للحشد الاجتماعيّ ابتغاءَ أصابة غرض مشترك، مبنيٌّ على المعونة المجانيّة بين الناس. ومن ذلكَ، مشاركة المجتمع المحليّ الموسّع (كالسياح، والأصدقاء، والعوائل من غير مناطق وبلاد). وبهذه الشبكات المجتمعية، جمعوا ما يحتاجون إليه من مال لاستيعاب كلفة أعمال الإنشاء وموادّ البناء، ونظّموا نقل هذه الموادّ.

"يبدأ امتحان حلّنا حين لا يكون بين يدينا موارد: فإن أردتَ البناء احتجتَ إلى شراء موادّ البناء ونقلها ... وأغلب هذا يُحضَرُ من طريق نظام مويتروئيس للحشد المجتمعي." تاتيَانا كَرْدُوزو

وفي خلال الإنشاء، عمل كلُّ الأهالي، كلَّ يوم، لإعادة بناء بيوتهم، فانهمكوا في أعمال إنشاء منعتهم من الأخذ في شيءٍ من الأعمال المولّدة للدّخْل. وأما النساء، ففلَخْنَ الأرض، وطَهَوْنَ للأهالي، وطيّبنَ خاطر الأطفال الذين افتقدوا أراجيحَ نومهم. وتدهورت صحّة كثير من الناس، لما تكلّفوه من جهد جسمانيّ وانفعاليّ.

وأما كبار السنّ، فهم شاعرون منذ عهدٍ بعيدٍ بالخوف من الانتقال، في حين أنّ الناس الأصغر منهم سنّاً، فكان الأمر عندهم بمنزلة أوان التجديد وفرصةً للبحث عن مصادر جديدة للمعرفة واستعمالها. فجذب ذلك شباب الجماعة الذي هاجروا من قبل إلى المدن بحثاً عن العمل. ورأى الأهالي مجيء هؤلاء الشباب واشتراكهم في العمل مثالاً على المقاومة، تتّحد فيه العادات والأعراف والقدرة بَعْث المهارات من جديد. ثم سَكَنَت الجماعة الموضعَ الجديدَ، واسمه نوڤا إنْسِيَاد، في يونيو/حزيران من سنة ٢٠١٧. ثم خرقت قوّة البحر خطّ الرمال في أغسطس/آب سنة ٢٠١٨، فدمّرت كثيراً ممّا للجماعة من ماضٍ مادّي، وحينئذٍ كانت الجماعة قد نجحت بأن أنشأت لها بدايةً جديدة.

تَحَدّياتٌ جديدة

"تَرْكُنَا هذا المكان يحزنني جدّاً، ولكنّ الخَطَرَ يُجبِرُنا على ذلك." إرْسِي ملاقيس (سبق أن كانت شيخة الجماعة)

وتستمرّ آثار أزمة المُنَاخ في تغيير عوامل الحركيّة (الديناميّات) في صيد السمك، وملوحة الماء، وحياة نبات الجزيرة. وتشهد المجتمعات المحليّة الأخرى المقيمة في الجزيرة تغيُّراً أيضاً، ويقف لها عهدٌ جديدٌ على الأبـواب، عَهْدُ التحاور بين المجتمعات المحليّة في محاولة فَهْم ما يحدث. بمواصلة العمل الذي بدؤوا به، وبروح التماسك الاجتماعيّ الذي بُنِيَ طوال مدّة هذا الانتقال الطويل والصعب، يشعر أهل الجزيرة بأملٍ في استنباط طرق تحمي مجتمعاتهم المحليّة قبل نزول أزمةٍ جديد. وهم اليومَ يخططون لمواصلة الدفاع عن أرضهم، ولا سيّما من مضاربة القطاع الخاص، ومن اقتراح تدعمه الدولة في خصخصة إدارة الجزيرة، فهذا يهدد سلامةَ الأراضي ومعيشة شعب الكيسارة واستمرارهم في جزيرة كَرْدُوزو.

فما الذي تعلّمناه؟

"لكلّ مجتمعٍ محليٍّ طريقةٌ في العمل والمعيشة."
أنطونيو ماريُّو مِنْدُوسا

تجربة جماعة نوڤا إنْسِيَاد في الانتقال حالةٌ ناجحة، قُدِرَ عليها بسنين من التمكين والإدراك السياسيّ. ومع ذلك، فهي أيضاً حالة ظُلْم مُنَاخي، من حيث تخلّي الدولة عنها. وعلى الرغم من زيادَة الإدراك العالمي حول الحاجة إلى الإقرار بالمتضررين بتغيُّر المناخ وإلى حمايتهم، ما يزال كثيرٌ من المجتمعات المحليّة مُهمَلة لأسباب عديدة. ونورد فيما يلي ما عيّنا من الأسباب في حالة إنْسِيَاد:

الهَمَليّة القانونية: إذ يعني عدم الحوكمة المعياريّة والمؤسسيّة في هذه السياقات إنشاء المجتمع المحليّ سلسلة

من الخطط المُرتَجَلَة. فالهَمَليّة القانونية تزيد مواطن ضعف المجتمع المحليّ وتزيد كونه عُرْضةً للخطر، وهو أمر يشتدّ فيتفاقم بسبب الضغط الانفعاليّ والاقتصادي وبوقوع النزاع بين الأطراف المختلفة المعنيّةُ مباشرةً وبغير مباشرة (أي المجتمعات المحليّة المجاورة، وإدارة الرّحبة، والسلطات المحليّة).

الهَمَليّة السياسيّة: إذ كانت إستراتيجيّة تعيين الأرض ذاتيّاً عند شعب الكيسارة التقليديّ الذي يعاني كثرة مواطن الضعف فيه ويواجه قُوَى الطبيعة، كانت أمراً ضرورياً في المكافحة من أجل بقائهم في أرضهم وضمانهم أن هويّتهم، وثقافتهم، وحقوقهم، تصونها الدولة. ثم إنّ الجمع بين الحكمة التقليدية والدراسات الأكاديميّة والعلمية، أدّى إلى التوفيق بين مختلف أنظمة المعرفة، فيسّر ذلك انتقالاً ناجعاً عادلاً. وأظهر استعمال المويتروئيس أنّ الحلول المجتمعيّة أقلّ تجاوزاً وأكثر نجوعاً من الخطط القائمة على المقاربة التنازليّة. ومن سُنَن العمل هذه نشأت القدرة بين المجتمعات المحليّة على التصدّي للأخطار والمصاعب. على أنّ عدم الاستجابة السياسيّة عند الدولة لتكرُّر حدوث العواصف والتحاتّ القاسي، الذي أجبر على الانتقال، يُظْهِرُ انفصالاً بين السردية المُتَداوَلة في الأوساط الدوليّة والسردية المُتَداوَلة في الواقع المحليّ.

الهَمَليّة الانفعاليّة: لم تنظر السلطات المحليّة في ما يحتمله الأمر من آثار انفعاليّة. فأدرك أهل جماعة إنْسيَاد أنه من الضروريّ ألاّ يحزنوا شديداً وهم ينتقلون، وأنّ كل الأفراد ينبغي أن يشعروا أن لآرائهم منزلة في صُنْع القرار، ثم إنّهم أقرّوا بأن الانتقال لن يكمل إلا بعد إعادة بناء ما كان لهم من البُنَى الماديّة، وأيضاً فقد تعلّموا فَهْمَ التغيُّر البيئيّ والتكيّف بحسبه، وبناءَ ما يربطهم بالموضع الجديد من الذكرى.

”أترُكُها وأنا محزون الصّدْر ... فهاهنا كوّنا أنفسنا.“
دِيبُرَا مِنْدُوسا

جِيُوڤانا جِيني *g.a.gini@qmul.ac.uk*
طالبة دكتوراه، في قسم الجغرافيا، بكُليَّة الملكة ماري في جامعة لندن *www.qmul.ac.uk*

تاتيَانا مِنْدُوسا كَرْدُوزو *enseadadabaleia@gmail.com*
طالبة علوم اجتماعيّة، من شعب الكيسارة، مقيمة بين جماعة إنْسيَاد دا باليَا، وإحدى أعضاء جمعية النساء الحرفيّات في إنْسيَاد دا باليَا، بجزيرة إلْهَا دي كَرْدُوزو، في البرازيل

إيريكا بيريز رامُس *contato.resama@gmail.com*
نائلةٌ درجة الدكتوراه في القانون الدولي، بجامعة ساوباولو، ومُنشئةٌ وباحثةٌ، في شبكة أمريكا الجنوبية للمهاجرين البيئيين *https://resama.net*

١. كلُّ الذي يرد في المقالة من العبارات المقتبسة هو لأفراد من الجماعة، وقد قُبِسَت من التسجيلات المرئية المسموعَة التالية: أقْبَلَ الغد: https://oamanhaehoje.com.br/eng/ ، فارغة: https://curtadoc.tv/curta/cultura-popular/vazantes/، المدُّ العالي يطرد الصيادين من قريةٍ مضى على من الزمان قرن www.youtube.com/watch?v=NrRdQ-8EDs4، ساعدوا نوفا إنْسيَاد! في جزيرة إلْهَا دي كَرْدُوزو www.youtube.com/watch?v=qu1b5AhfWIc&feature=youtu.be.

٢. أُجرِيَ في نُوبَاوَب، وهو مركز بحوث في جامعة ساوباولو.

NUPAUB-USP (2016) ‘Informe de evaluación técnica del área de reasentamiento de la comunidad de Enseada da Baleia bajo los aspectos de seguridad antropológica, ambiental y geológica frente al proceso de erosión en la Isla de Cardoso’, Cananéia-SP, Processo Administrativo de Tutela Coletiva No. 07/15/PATC/CDR/DPVR/UR
(تقرير التقدير التقنيّ في منطقة إعادة التوطين لأهل إنْسيَاد دا باليَا، بالنظر إلى الأمن الأناسي والبيئي والجيولوجي في مُقَابِل التحاتّ بجزيرة كَرْدُوزو)

مسْطرةٌ واحدة يَقِيسُ بها الجميع: تحسين تقدير الاتّجار

جَاشوا يُول وأبيغيل لُنْغ

ليست المبادئ التوجيهيَّة الحاضرة، التي وُضِعَت ليُقاسَ بها انتشار الاتّجار بالبشر، كافيةً لإصابة الغرض المطلوب. وإن أُريدَ رَفْعُ درجة الدقّة في تقدير الاتّجار، اقتضى الأمر مبادئ توجيهيّة شاملة مُقيَّسَة، جرى عليها في الميدان امتحانٌ شديدٌ مُمعنٌ فيه.

يَشْتدُّ طَلَبُ المانحينَ إلى مُتَسَلِّمي منحهم أن يجروا بحوثاً استطلاعيّة، يُقدّرُ بها عدد ضحايا الاتّجار، وأن يجعلوا نُصْبَ أعينهم في ذلك منطقةً من المناطق أو ميداناً من الميادين. إذ يستعمل المانحون هذا التقدير ليخطّطوا توزيعَ الموارد، ويُفيدُوا إعدادَ البرامج، ويشاركوا الحكومات. وأيضاً فهم ينظرون إلى هذا التقدير ليجدوا دليلاً تجريبياً على أنّ برامج مكافحة الاتّجار تُقلّلُ انتشار الاتّجار (أي عدد الضحايا المُكتشَفين). على أنّ أكثر المنظمات لا تَعُدُّ انتشار الضحايا في مُشيرَات النُّجْح؛ ذلك أنّه لا مبادئ توجيهيّةً شاملةً مُقيَّسَة، يُمكنُ أن يستعملها الأكاديميُّون والباحثون، المُوظَّفونَ في هذه المُنظَّمات، في تطبيق مناهج تقدير الانتشار على بحوثهم. ومعنى هذا، أنْ يُنشئَ ويُطوِّرَ الباحثون لاسْتطْلاع الرأي أدوات ومناهجَ، لا تستفيد –مع أنّها مُحدّدةٌ بالسياق– من الامتحانِ الميدانيِّ النَّسَقيّ، ويَصْعُبُ توسيع نطاقها للاستعمال العامّ، ولا تُناسبُ مقارنات الانتشار. ثم إنّ كلّ الذي نُشرَ إلى الآن من تقدير الانتشار تُلُقّيَ بالنّقد والارتياب. فالمبادئ التوجيهية القائمة ليست شاملة لكلّ شيء له علاقة بها، ويستعصي تنفيذها على المنظمات الصغيرة (التي نسبتها بين المشاركين في مكافحة الاتّجار عظيمة).

القياسات الحاضرة

ويُتيحُ دليل العبوديّة العالميّ (Global Slavery Index) تقديراً وطنياً وإقليميّا لعدد الناس الخاضعين للعبوديّة الحديثة.[1] ويُولَى هذا التقدير من الاهتمام الإعلاميّ كثيرَ قَدْر، ويكثر أن تَسْتَشهد بأرقامه المنظمات والحكومات. هذا، وأكثرُ التقدير دِقّةً عند دليل العَبوديّة العالميّ هو الذي في المستوى الوطنيّ. ولذا يحتاج برنامج مكافحة الاتّجار، لكي يكونَ فيه قِيَاسُ نُجْح نافعٌ، إلى أن يُجرَى في هذا المستوى نفسه. على أنّ معظم منظّمات مكافحة الاتّجار تُجري البرامج، في العادة، في دون المستوى الوطنيّ، راكزةً همّها في عدد قليل من المجالس البلديّة، وكثيراً ما تركزه أيضاً في ضرب معيَّن من الاتّجار. فمن الصعب أن يُبرهَن، باستعمال ما في دَليل العبوديّة العالميّ من معطيات، على أنّ شيئاً من برامج مكافحة الاتّجار هذه يُسهِمُ في انتقاص الانتشار في المستوى الوطنيّ، لِمَا في هذا المستوى من كثرة القُوَى المُعينَة على الإفضاء إلى هذا الانتقاص. وصحيحٌ أنّ دليل العبوديّة العالميّ مستمرٌّ في تحسين طُرُقه، وأنّه يَحْتمل أن يقدر على إخراج تقدير لما في دون المستوى الوطنيّ، ولكنّ تقديره يُنفَّذُ مرةَ كلَّ سنتين على التقريب؛ ذلك أنّ كلفة تجميع أجزاء الدليل والتأليف بينها غاليةٌ جدّاً. فإن أرادت منظمةٌ استعماله وجعله خطّاً مرجعيّاً في أعمالها، احتاجت إلى أن تُرتّبَ تدخُّلها بحيث يوافق ميقاتُه ميقاتَ جَمْع دليل العبوديّة العالميّ معطياته، وهذا غير ممكن دوماً. فكانَ الذي يقدّره دليل العبوديّة العالميّ من أرقام، عند البرامج الوطنيّة والإقليميّة بمنزلة مُشيرَاتِ اتّجاهٍ ليسَ غير.

وفي سنة ٢٠١٢، نشرت منظمة العمل الدوليّة مبادئ توجيهيّة في استطلاع الرأي[2]، جاء فيها تفصيل الخطوات التي ينبغي للحكومات الوطنيّة أن تتّبعها في عند إجراء استطلاع رأي في العمل القسريّ، ومما جاء فيه تعريفياتٌ، وأدَواتُ تقدير، ووجوهٌ أخلاقيّة ينبغي مراعاتها، وإرشادٌ في تحليل المعطيات. ومع أنّ هذه المبادئ التوجيهيّة تُفيدُ الحكومات التي تعمل على استكمال تصوُّرها للعمل القسريّ في بلادها، إلا أنّها مبادئ محدودة. فمنظمة العمل الدوليّة نفسها قالت في هذه المبادئ التوجيهيّة إنّها "قَطْرةُ أوّل الغيث"، ونرى أنّ الأوان اليومَ قد آن لتوسيعها، واشتمالها على طرق أخرى يُجعَلُ نصب أعينها جمهوراً بحثيّاً أعرض. هذا، وقد عقدت منظمة العمل الدوليّة مؤتمراً، سمّته المؤتمر الدوليّ لخبراء إحصاءات العمل، نُشرَ فيه مبادئ توجيهيّة في قياس العمل القسريّ سنةَ ٢٠١٨، يركز أكثر همّه في العشوائي من استطلاع الرأي الأُسْريّ أو المؤسَّسيّ.[3] ومع ذلك، فمعظم المنظمات أو الهيئات الحكوميّة المنهمكة في الاتّجار، ليس في ميزانيّاتها إلا القليل، ولا تُطيقُ إنفاذَ هذه المبادئ. فيُفضي الأمر بكثير من المنظمات إلى استعمال المبنيِّ على الإحالة مَن طُرُق أخذ العيّنة (كطريقة كرة الثلج)، وهي طرقٌ أُثْبِتَ في ميادين أخرى فضلها على غيرها في تحديد أفراد الفئات المُستخفيَة في المجتمع. وأما غير ذلك من وسائل جَمْع

المعطيات لقياس الانتشار، فتُرتَجلُ عموماً وقلّما يكون بينها وبين برنامج من البرامج اتصال مباشَر.

تعريفات قانونية

وقد استعصى على الباحثين حدُّ تعريف إحصائيّ موحّد للاتّجار، ومن أسباب ذلك وجود تعريفات دوليّة مختلفة، وبعضها متداخل. مثال ذلك: أنّ القانون الدولي يستعمل تعريف العمل القسريّ الذي ورد في اتفاقية منظمة العمل الدوليّة ورقمها ٢٩، وهذه تشترط القَسْرَ والتهديد بالعقاب ليكون العمل قسريّاً، وأما بروتوكول بَالِرمُو[٤] فيشترط في تعريفه اجتماعَ فعلٍ ووسيلة وغرض. على أنّ العمل القسريّ والاتّجار بالعمّال، مهما يكن الاصطلاح، يدلّان على إجبار إنسانٍ أن يعمل أو يخدم الغَيْر (والرِّبْح من ذلك). وبلى، ربما تطابقت في التعريفَين 'وسائل' الإجبار أو الاحتيال أو الإكراه، 'والغرض' من إجبار الأفراد على العمل والخدمة، ولكنّ اللّبس في القياس يقع في 'الأفعال'، كانتقاء العمّال، أو نقلهم، أو إيوائهم، أو تلقّيهم، فهذه ليست شيئاً من التعريف الذي حدّته منظمة العمل الدوليّة. ويثير هذا أسئلة رئيسةً في وجه الباحثين: فهل، مثلاً، ينبغي للعلماء قياس العمل القسريّ بمعايير منظمة العمل الدوليّة، لبيان قَدْر انتشار الاتّجار؟ وهل يجب على العلماء إدراج مفهوم 'الفِعْل' في كل اسْتِطْلاعِ رأيٍ يجرونه؟

ثمّ في ذلك صعوبة أخرى، وهي تطبيق الأعراف الدوليّة في المستوى الوطنيّ. فلا يشترط بروتوكول بَالِرْمُو الانتقال ليكون الفعل اتّجاراً. ولكنّ بعض الحكومات الوطَنية اشترعت قوانين لمكافحة الاتّجار، تشترط ضرباً من ضروب الانتقال ليكون الفعل اتّجاراً. ولقد تُنشئ اختلاف التعريفات هذا عقبةً، تعوّق الباحثين الذي يوازنون المعطيات الوطنية الإدارية بعضها ببعض.

الهجرة القسريّة والاتّجار

ويصعُب الانتقال قياسَ مواطن الضعف والانتشار في فئة من الفئات السكانيّة، والموازنةَ بين النتائج والدراسات الأخرى، ولا يقتصر تصعيبه على ذلك، بل هو أيضاً يصعّبُ الوصول إلى الفئات المستضعفة في دفقات الهجرة. ويُحاوَلُ في كثير من الدراسات قياسَ انتشار الاتّجار، بمقابلة العائدين، فالوصول إلى هؤلاء أيسر من الوصول إلى العمّال الذين في البلاد المقصد أو في طريقهم إليها. ومع ذلك، لا بدّ، عند البحث في العائدين، من النظر إلى العوامل المختلفة التي قد تُقيّدَ الدراسة. مثال ذلك: أنّ الأفراد المستغلّون قد يكون لهم شبكات اجتماعيّة ضيّقة أو منعزلة، فإن استُعملَت في أخذ العيّنات منهم الطريقة الإحاليّة أو الطريقة المبنيّةَ على الشبكة الاجتماعيّة، احتمل أن يكون الناتج من تقدير الانتشار شديد الانخفاض. ولقد يعيّن هذا الضرب من البحوث عدد العائدين الذين استُغلُّوا، ولكنه لا يستوعب جميعَ الفئة المُتّجر بها في دَفْقة الهجرة التي كانوا فيها.

أضف إلى ذلك، أنّ المهجَّرين في الأكثر لا يسلكون في القنوات الرسميّة، إنما يكون انتقالهم غير قانوني، وربما استعانوا بشبكات التهريب. فقد تختلف طرق الهجرة القسرية باختلاف مشاهدها، فيؤدي ذلك إلى تفاقم مصاعب القياس في أخذ العيّنات المبنيّ على الإحالة، وإلى شدّة تقييد القدرة على إجراء التقليديّ من استطلاع الرأي الأُسَريّ أو المؤسّسيّ.

مناهج البحث الشائعة

استعمل الباحثون في الاتّجار، لحساب ما قُدّرَ من الانتشار، طرقاً بحثيّة شتّى. وأكثر ما جرت به العادة من طرق أخذ العيّنات في استطلاع الرأي، أن تُختارَ **عيّنةٌ عشوائيّة، أُسَريّة أو مؤسّسيّة**، من قائمة تامّة، مثل إحْصَاء سُكّان حكوميّ. فيحاول المُستَطلعُون بأسئلة استطلاعهم أن يُعيّنُواً من المُستَطلَعين مَن يحتملَ أن يكون ضحيّة اتّجار. ولمّا كان كلُّ فردٍ من الفئة السكانيّة على درجة واحدة من احتمال الاندراج في استطلاع الرأي، استطاع الباحثون تعميم نتائج هذه الفئة على فئة سكّانية أعرض. على أن الفئات المُستخفيَة، التي كثيراً ما تُحجَب من القوائم، تجعل هذا التعميم مُشكَلاً، فيحتمل أخذ العيّنات العشوائيّ، من ثمّ، أن يعجز عن تمام إحصاء ضحايا الاتّجار.

ثمّ من **طرق أخذ العيّنات طريقة كرة الثلج**، وتقتضي أن يُطْلبَ إلى المُستطلَعين تبليغ ما يعرفونه من تجارب اتّجار جرت على أفراد من شباكهم الاجتماعيّة. فإن بُلِغَ من أخذ العيّنات قَدْرٌ كافٍ، رُئِيَ أنّ النتائج تُعبّرُ عن عامّة السكّان، وإنْ لم يتساوى كلّ فردٍ في درجة احتمال اختياره. ولكنّ أخذَ العيّنات بطريقة كرة الثلج، في دراسات مكافحة الاتّجار، يميل إلى أن يُبتَدأ به في جماعة من الناس معروفة، هم إمّا بالضحايا على صلة، وإما أنهم هُم أنفسهم من الضحايا. ولذلك، فمن المحتمل أن يُفرطَ التقدير النهائيّ في زيادة القَدْر الذي عليه انْتشارُ الاتّجار في عموم السكّان. ومن المحتمل أن يقع تَقْديرُ الانتشار الصّحيحُ بين ما يُقدّرُ بأخذ العيّنات العشوائيّ وما يقدّر بأخذ العيّنات بطريقة كرة الثلج.

وأما **تقدير الأنساق المتعددة** فمبنيٌّ على قوائم ضحايا التّجار، الذين عيّنتهم وسجّلتهم السلطة المحليّة. ويقتضي هذا التقدير من البلد الذي يجري فيه أن يكون لديه قائمتان في الأقلّ من مصدرين مختلفين، لا يقلّ عدد الضحايا فيهما عن نحو ٨٠ ضحيّة.[٥] ويكثر أن تُستعمَل هذه التقنيّة في البلاد ذات الدخل العالي وأنظمة المعطيات المتينة.

وصحيحٌ أن هذه الطُرُق تأتي بفَهْم جدّ عميق لانتشار الاتّجار، ولكنْ ليس منها شيءٌ يُبيّنُ تمام اكتبيين مبلغَ الإجرام أو مبلغ تجارب الضحايا. فلكلّ طريقة مزايا في تقدير بعض ضروب الجرائم أو البيئات أو السكّان، ويلزم ذلك من ثمّ أنّ كلّ واحدة منها عيوبها. ولقد رُكِزَت المصاعب الرئيسة في عدم إدراكِ الباحثين الحالات التي يكون فيها الأفراد، عرضةً للاتّجار بهم على الخصوص، وكثرة عَجْز أو إحجام المُستطلَعين عن أن يُعيّنوا لأنفسهم أنّهم اتُّجِرَ بهم. وربما فعلوا ذلك خشيةَ الوَصْم (من غير نظر إلى مَبْلَغ القوّة في ضمان سريّة أقوالهم)؛ لأنّ المُستَطْلَعين قد لا يعرفونَ أنهم ضحايا اتّجار، أو لأنهم يخشون انتقامَ مَن اتّجر بهم.

ثمّ في الأمر مشكلةٌ أخرى، هي الاعتماد على المعطيات الأوليّة في قياس نُجْح البرامج. نعم، يتزايد إدراك المُنظمات قيمةَ وعظَمَ شأن القويّ من جَمْع المعطيات وسُنَن إدارتها، ولكنْ الحقّ أن مبادئ سُنَن العمل الفُضْلَى لن تُدمَجَ في كلّ المنظمة من المنظمات، حتّى يقع من التغيير ما يقلب الحال رأساً على عقب. فإن كان جَمْعُ المعطيات وسُنَنُ الإدارة أقوى، أمكنَ الاعتماد عليها شديدَ اعتماد في إثبات صحّة التقدير أو بُطْله، أو حتّى في إنشاء تقدير، حيث لا ميزانية تكفي لإجراء جَمْع معطيات جديد.

التوصيات

وبعدُ، فقد أدّى ما تقدّم بنا إلى أن ننشر من التوصيات ثلاثاً، نرى أنها إن عُمِلَ بها أعانت على تحسين جَمْع المعطيات وإدارتها، فيكون من ذلك تقدير لانتشار التّجار أكثرَ دقّةً وإحكاماً، فدونك تلك التوصيات الثلاث:

إنشاء وتطوير مبادئ توجيهيّة شاملة مُقيَّسَة: فلمّا لم يكن من المناهج البحثيّة ما يُخرِجُ تقديراً تامَّ الشمول، احتيج إلى مبادئ توجيهيّة لإعانة فِرَق البحث أن تقرّرَ أيَّ الطرق تستعمل، بناءً على العوامل السكانيّة، وصِنْف الاتّجار، وما يقيّدُ الميزانيّة والميقات. وينبغي أن تكون هذه المبادئ التوجيهيَّة على الأدلّة مبنيّة، أي لا بدّ من أن يجري على كلّ طريقة من طرق البحث مزيد امتحان. ويجب على الفِرَق البحثية أن تركز همّها في أن يكون التقدير المُخرَجُ دقيقاً ما أمكن، حتّى يستطيع الباحثون أن يجدوا الآثار التي خلفها برنامج من البرامج في الانتشار. وينبغي أن يُستشارَ الناجون عند وَضْع المبادئ التوجيهيَّة وسُلُوك كلّ مَنْهجٍ بحثيّ.

الانتفاع من منهج تقدير الوَقْع: فيمكن أن يُظهِرَ تقدير الانتشار والموازنة بين تقدّيراته زيادةً أو نقصاناً، إن أجري التقدير والموازنة في أوّل البرنامج وفي آخره، ولكن لا يُنسَبُ تغيُّرٌ في حال الانتشار إلى وَقْع البرنامج إلا بإنشاء فرقة مراقبة. ولا ينبغي أن يُستعمَل منهج تقدير الوَقْع هذا في كلّ برنامج، ولكنّ الذي لا بدّ وأن ينبغي، هو أن يُستعمَل في البرامج الجديدة، وأن يُفيدَ بالمعلومات قرارات توسيع البرامج الجارية من عدمه.

إشراك أكاديميّين جدد: فالاتّجار مبحثٌ بينيّ، وكلّما زاد عدد الرّاكزين همّهم فيه من الباحثين وتغايرت تخصّصاتهم، كان تحصيل الفائدة فيه أكثر. وينبغي للمنظمات، وهي تبحث عن شركاء لها، أن تجعل نصب أعينها ناشئين من علماء وأكاديميّين، لم يدخلوا من قبل في ميدان الاتّجار، ولعلّهم يكونون من ميدان علم الإجرام، وعلم الاجتماع، والخدمة الاجتماعيّة، وعلم الاقتصاد، وعلم السكّان، والصحّة العامّة. إذ يمكن أن تكشف الزوايا الجديد التي ينظرون منها عن أفكارٍ عميقة، وأن تعين على تحقيق ما تمسُّ إليه الحاجة من تقدُّم. فمكافحة الاتّجار تقتضي استجابةً صارمةً في العِلْم بَينيّةً، تُنصِفُ الضحايا ممّا جرى عليهم من التجارب المرّة.

جاشوا يُول *joshua.youle@gmail.com*

أبيغيل لُنْغ *aelong361@gmail.com*
مُسْتشارَان في شؤون البرامج، بشركة إفر وَتْش سُولُوشنْز (Everwatch Solutions Corporation) وَشرْكي ناشون مشن سُولُوشنْز (Cherokee Nation Mission Solutions)، ومُتعهِّدان، في وزارة خارجية أمريكا، في مكتب رَصْد الاتّجار بالبشر ومكافحته

كلُّ ما ورد من آراء في هذه الورقة البحثيّة هي آراء كاتبَيها وليست شيئاً من السياسات الرسميّة ولا من مواقف وزارة الخارجيّة الأمريكيّة أو حكومة الولايات المتّحدة.

www.state.gov/bureaus-offices/under-secretary-for-civilian-security-democracy-and-human-rights/office-to-monitor-and-combat-trafficking-in-persons

١. The Walk Free Foundation (2013) *Global Slavery Index* (دليل العبوديّة العالميّ) bit.ly/Global-Slavery-Index

٢. ILO (2012) 'Hard to see, harder to count' (تَصْعُب رؤيتهم، ولكن عدُّهم أصعبُ) bit.ly/ILO-HardtoSee-2012

٣. ILO (2018) 'Guidelines concerning the measurement of forced labour', 20th International Conference of Labour Statisticians. Geneva, 10–19 October 2018 (مبادئ توجيهيّة في قياس العمل القسريّ) bit.ly/ILO-ICLS20-Oct18

٤. انظر 'بُرُوتوكُولُ منع الاتّجار في البشر، وعلى الخصوص النِّساء والأطفال، وقَمْعِه ومعاقبة مرتكبيه، مُتمِّمٌ لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإجرام المنظم العابر للأوطان، المعروف ببروتوكول باليرمو'، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٠. bit.ly/UN-Palermo-Protocol-AR

٥. Johansen R (2019) 'UNODC's use of Multiple Systems Estimation (MSE) to assist countries in measuring human trafficking and reporting on SDG indicator 16.2.2' (استعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التقديرَ ذي الأنساق المتعددة، لإعانة البلاد على قياس الاتّجار بالبشر والإبلاغ عن مُشير أهداف التنمية المستدامة ذو الرقم 16.2.2) bit.ly/Johansen-UNODC-MSE-2019

نحْوَ فَهْم آثار الاتّجار بالجنس النفسانيّة لإفادة إيصال الخِدْمات

جِنفِر مكويد

لا ينبغي لمُعيني الناجيات من الاتّجار بالبشر أن يقصروا همَّهم على إيصال الخدمات، بل ينبغي لهم إلى ذلك أن يبنوا قدرة الناجيات حتّى يدخلوا في العلاج والدّعم.

حين يُتّجرُ بالنساء للاستغلال الجنسيّ يقع عليهنّ من العنف الجسمانيّ والجنسي والنفساني ما هو عجيب، فيتعرّضن لخطر شديد، غير مقتصرٍ على إصابتهنّ بعلَل جسمانيّة قصيرة الأمد، ولكن يُصيبهنّ بتَلَكَ وبعلَل عقليّةً طويلة الأمد، يمكن أن تُغيّر كلّ التغيير قُدْرتهنّ على الاهتداء لسُبُلهنّ في المجتمع. فلقد تأخُذُ الناجيات في علاج ما أصابهنّ من حُمَة (فيروس) عوز المناعة البشريّ، أو يعانين أمراضاً نسائيّة، أو يَمتن بسوء استعمال العقّارات والكحول، أو يعانين آثاراً مديدة لإصابة جسمانيّة. ومن مبالغ ذلك في الصِّحة العقليَّة القلق، والاكتئاب، وإيذاء النّفس، واضطراب الكَرْبِ التّالي للرَّضْح.

وربما أدّى الاستغلال العنيف إلى أن ينشأ عند الناجيات سُوءُ ظنٍّ بمنّ يبذل الرعاية من الأفراد والأنظمة، فيعوّق ذلك إيصال المنفعة تعويقاً شديداً. ويُشوِّشُ الاتّجار بالجنس عَمَلَ باذلي الرعاية بخَطف صلَة الضحيّة بالثقة والأمان. إذ تعتمد الضحيّة على المتّجرين بها في المأكل والمأوى، ولكنْ لا يكون لها ذلك إلا بالعمل، ويدخل في هذا العمل عُنْفٌ وإكراهٌ جنسيَّين. فاليَدُ التي تُطعِمُ وتُؤوي وتَعِدُ بطريقٍ إلى السلامة، هي نفسها التي تُؤذي وتَضطهِد.

ثم إنّ هذا الصَّرْمَ الشديد للعلائق التعلُّقيّة يمكن أن تبلغ الضحايا منه مبالغ عظيمة، فيُشوّش شعورهنّ بذواتهنّ، ويُؤثّر في قدرتهنّ على الإفلات من الأحوال الاستغلاليّة، وعلى إعادة بناء انفعالاتهنّ، وعلى الدخول فيما يخدمهنّ. وبعد أن تعيش الناجيات مُـدَداً من العزلة المُكرَه عليها، وفَقْد الاستقلال بالنَّفس، والعبوديّة القسريّة، يَقُلْنَ إنهنّ يشعرن بأنْ لا حَوْل لهنّ ولا أمَل، ويجاهدن ليقع فيهنّ أنهنّ مقتدرات على مهارات الحياة اليومية، ويَخجَلْنَ من وقوعهنّ في الماضي موقع الضحايا، ويغضبن من فوات تعليمهنّ وتدريبهنّ المهنيّ. وتحس كثيراتٌ منهنّ بالتّيه في بيداء البحث عن هويّتهنّ ومعنى وجودهنّ. ويمكن أن يكون ضَبْطُ الشَّكس من الانفعالات والعلائق بينهنّ وبين الناس أمراً صعباً. وبالجملة، فآثار الاتّجار بالناس للاستغلال الجنسيّ بالغةٌ عريضةٌ عميقة، ويكثر أن لا تُفْهَمَ تمام الفهم. وأيضاً فلقد تبدو أمارات الضّائقة النفسانيّة وأعراضها خارج الفئات التشخيصيّة، فتظهر في التعابير الاصطلاحية الثقافيّة المعبّرة عن الضيق. فلأنظمة الرعاية المراعية لهذه التجارب مراعاةً مناسبة نصيباً من النجاح أوفق.[1]

اضطرابُ الكَرْبِ التّالي للرَّضْح المعقّدُ وخارطة طريقه

ثم إنّ ما جُرِيَ به من الاعتماد على اضطراب الكَرْبِ التّالي للرَّضْح، باتّخاذه وسيلةً تشخيصيّة في وَصْف الضائقة، وإرشاد العلاج من بعد ذلك، إنما هو قاصرٌ عن إدراك ما لهذه الصدمة المُوهنَة من آثار بعيدة الأمَد. فوُضِعَ بدلاً من ذلك اضطرابُ الكَرْبِ التّالي للرَّضْح المعقَّد، واتُّخِذَ إطارَ عملٍ لفَهْم آثار الصدمة المعقّدة، الصدمة التي تطول، وتعود مرّةً بعد أخرى، وتدخل بالطّبع في العلائق بين الناس، ولا يمكن الإفلات منها

لما تُقيِّدُ صاحبها بقيود جسمانية، أو نفسانيّة، أو نَضْجيّة، أو بيئيّة، أو اجتماعيّة. وممّا يُعَدُّ صادقاً من أمثلة الصدمة المَعقّدة الاعتداء على الأطفال، والعنف العائليّ، والاتّجار بالجنس، وغير ذلك من ضروب العبوديّة الحديثة، أو حالات الإبادة العرقيّة أو الجماعيّة، أو حملات التعذيب المُنظّم. ويَشمَلُ اضطرابُ الكَرْب التّالي للرَّضْح المعقَّدُ الأعراضَ الأساسَ المُحدِّدَةَ لاضطراب الكَرْب التّالي للرَّضْح (أي عَوْدُ صورة التجربة المُرّة إلى الذهن، أو تجنُّبُ ما يُذكِّر بها، أو الخَدَرُ النفسانيُّ من آثارها، أو فرط التيقُّظ إذا تُذُكِّرَت)، ويشمل أيضاً اضطراباً في تنظيم انفعالات الناجية، وعلائقها بالناس، وتصوُّر ذاتها، ووعيها، وأنظمة المعنى عندها.[٢] وقد اقتُرِحَ اضطرابُ الكَرْب التّالي للرَّضْح المعقَّدُ، وهو مَعْدودٌ أحكمَ وأدقّ طريقة لوَصْفِ ما تعانيه الناجيات من الاتّجار بالجنس من الاضطراب العميق في الوظائف النفسانيّة.[٣]

إدماج مقاربةٍ في الصدمة المعقّدة مبنيّةٍ على المعرفة

ويمكن أن يُنْمي الأطبّاء السريريّون والعاملون على المعونة الإنسانية قدراتهم، وذلك بأن يُدمجُوا في مقاربتهم فهمهم للصدمة المعقّدة، فيجعلوا ذلك جِسْراً بين المُنفصلتَين: الحاجة والمشاركة. وفيما يلي خطواتٌ يُمكن أن تُعينَ باتّباعها على تحقيق ذلك:

أنْ يُقَرَّ بأنّ الإعـدادَ لإجابة غير المجاب من حاجات مَن تنجو يُمهِّدُ لتعافيها: فالعنايَةُ بسلامتها الجسمانيّة، وتغذيتها، وحاجاتها العامّة في الرعاية الصحيّة، تُمهِّدُ لُبْرءِ حالتها النفسانيّة.

أنْ تُدمَجَ عَناصرُ علاجٍ مبنيّةٍ على الأدلّة: إذ إنّ إدمَاجَ أفكارٍ من الأنموذج العرفانيّ (cognitive model) الخاصّ باضطراب الكَرْب التّالي للرَّضْح قد يُحسّن إيصالَ المنفعة. وهذه المقاربةَ مركوزةٌ في فكرة، هي أنّ تقديرَ قيمة الذات ومركزِ المرء في العالم له عَظيمُ أثرٍ في صيانة أعراض الصدمة أو هَدْأَتِها. مثال ذلك: أنّ لَوْمَ النفس على حدوث السيئ من أحداث الحياة ثبت أنّه يُعوّق التعافي. هذا، على أنّ التربية النفسانيّة في آثار العنف الجنسيّ –ولا سيّما الخطط التي يستعملها الجناة لعَزْلِ الضحايا وإنقاص شعورهنّ بقيمة ذواتهنّ– يمكن أن تُشبَكَ في وضع البرامج. وينبغي أيضاً إدماج المعالجة النفسانيّة التفاعليّة، وهي معالجة قائمةٌ على الأدلّة، مركوزٌ همّها في ربط أحداث الحياة –كالحُزْن، والتنازع بين الناس، وتغيّر الأدوار، والعزلة الاجتماعية، كلّها أو بعضها– بأعراض الضّائقة. ذلك أنّ المعالجة النفسانيّة التفاعليّة تعين على إنماء مهاراتٍ تُكافحُ اليأسَ والعَجْزَ عن مساعفة النفس، حتّى في أعظم المِحَن.[٤] ويوصي بهذه المعالجة دليل التدخُّل الإنساني الذي يصدره برنامج العمل على سدّ الخلل في ميدان الصحّة العقلية (mhGAP)، من طريق منظمة الصحة العالمية والمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويقول الدليل إنها علاجٌ للاكتئاب ناجعٌ، يُعمَدُ إليها أولاً، ويمكن أن يجريها عاملون مجتمعيّون الذين من خارج ميدان الصحّة العقليّة، مُدرَّبون أو مُراقَبُون، في البلاد ذات الدخل المنخفض والمتوسط.[٥]

أنْ يُنشَأَ إدراكُ إثارة التفاعل ويُنمَّى وأن تُدمَج فرص الاختيار والاستقلال بالنفس: فلقد تضطرب العلاقة جدّاً حين يطرح طبيبٌ سريريّ، حَسَنُ النِّيّة، إطارَ عملٍ قانونيٍّ أو برنامجيّ، فيَراهُ المَطرُوحُ عليه تحكّماً وحرماناً من حقٍّ. مثال ذلك: أن الأحاديث الدائرة حول ما يؤمَنُ من طرق تربية الأطفال ويفلح، قد تأتي بعكس القصد منها، إذا سيقت وكانت لهجة سائقها تأديبيّة أو أمريّة تُجاوزُ المقدار. ومن قبيل ذلك، أنّ التدخُّل الذي يعالج 'إيذاءَ النَّفْس' أو 'إيذاء الغَيْر' يمكن أن يكون على الخصوص صعباً. إذ قد تنصرم علاقة مبنية على الثقة بغتةً، إذا ما أثار مُوصلُ الخدمة في ذهن الناجية شيئاً من ذِكرِ مُتّجرٍ، بتقييد حريّتها أو استقلالها بنفسها. فينبغي لمُوصلي الخدمة، والحال هذه، أن يستبقوا في الذهن أنّ فَقْدَ الإرادة، وما نجم عن الخوف من مشاعر، يمكن أن تُثيرَ القلقَ في الناجيات، لا بلّ أن تُثيرَ فيهنّ إلى ذلك التّفارُقَ (dissociation)؛ ذلك أنّ ما تقدّم ذكره من أحوالٍ تُشْبهُ الأحوال التي مضت على الناجيات، إنما هي مُؤذِنةٌ عندهنّ بقُرْب وقوع أذىً أو اعتداء.

أن يُدرَكَ أنّ الإعراض عن المعالجة ربما كان ضرباً من ضروب التعبير عن الضائقة: فإنّما الآونة التي ينبغي لنا –نحن مُوصلي الخدمة– الوقوف عليها وتأمّل ما يحدث فيها، هي عند شعورَنا أنّا لسنا من الجدوى في شيء، أو عندما تُخْرِجُ ناجيةٌ نفسها ممّا اتُّفقَ على إدراكه من الوَطر أو العمل، أو تُعْرِضُ عنه. فاسأل نفسَك: هل تُطيقُ فَهْمَ التفاعل بينك وبين ناجيةٍ باعتبار تاريخ الصدمة التي صَدمتها؟ ومما يعينك على عملك أن تسأل زميلاً لك عمّا عنده من فَهْمٍ عميق للمسألة. مثال ذلك: أنّ بعض خطط الإسكان أو الشرُوط التعليميّة يمكن أن تبدو، من زاويَةِ البرامج، منطقيّةً، بل منطقيّةً وضروريّة. ولكنّ مَنْ نجت من

الاستغلال الجنسيّ، قد تراها أشراكاً دخلت فيها مخدوعةً عن نفسها. وربما دَفَعَتْ ناجيةٌ عن نفسها حُضُورَ الدروس التعليميّة أو التدريب الوظيفي. فاستبْقِ في ذهنكَ احتمال أن تنجم عن هذه الأحوال مشاعر الخَيْبَة وضيق الخُلُق ولَوْم النّفْس، مما يختصّ بما ضاع من الناجيات من الوقت والفرصة بسبب الاتّجار بهنّ. فترَسَّلْ في إدخال التعاطف في العلاقة، وحُلِّ المشكلات بالتعاون، فتُعين بذلك الناجيات على اتّباع ما يحتجن إليه من خطواتٍ تُوْصلهنّ إلى الخدمات.

أنْ تزيدَ فرص الدعم الاجتماعيّ: إذ ينتج من الانتهاك المُخطّط لهُ والعُزلَة القسريّة، اللذان يفرضهما المُتّجرونَ، الخِزْيُ والعَجْز المُكْتَسَب وانعدام الثقة. ومهما يبلغ مَدْحُ آثار التي تُخلّفها مشاركة التاجيات في فِرَق دعم الناجين، فليس يُبْلَغُ في مدحها حدّ المغالاة. ذلك أنّ الذي تُقيمُه الناجيات الأخريات وقادة الفرقة من إثبات صحّة المشاعر، والاتصال الانفعاليّ، والدعم العمليّ، إنما يحثّ النساء على تعرُّف الاعتماد على الغَيْر وإنماء العلائق. وأمّا فِرَق تربية الأطفال، فتجعل الناجيات قادرات على تلقّي الدعم من غير أمهات، فيتشاركن المشاعر في حيّزٍ آمن، ويحصلن على الإرشاد والمعلومات. ويمكن أن يولي قادَةُ الفِرَق 'مواضع الشَّرار' اهتماماً خاصّاً؛ ومواضع الشَّرار هي آونةٌ يُثيرُ فيها تفاعل الناجيات والأطفال عندهنّ مشاعرَ ضَعْف النفس والحال، أو يُوقِعُ فيهنّ من استحضار ما جرى عليهنّ قبلُ من الأعراض الشيءَ الكثير. ولكنْ بالعمل في خلال هذه الآونة بالفرْقة، يمكن أن تشعر الأمهات أنهنّ يُفْهَمْنَ فهماً أحسنَ، وأنهن مجهّزات تجهيزاً أفضل، لإدارة ما عليهنّ من مسؤولية تربية الأطفال، وربما زادت ثقتهنّ بأنفسهنّ حين يتّصلن بأطفالهنّ اتصالاً حميماً.

أنْ تُعالَج الصدمة غير المباشرة: إذ يمكن أن تنتقل آثار الصدمة من عزلة وشلٍّ فاعليّة إلى باذلي الرعاية. ولذا ينبغي لمُوصلي الخدماتَ إجراء التشاوُر الجماعيّ، وتزويد الموظّفين بما يَحتاجون إليه من الإشراف. وينبغي لهم أيضاً أن يتأمّلوا إنشاءَ قيادة مشتركة في فِرَق الدعم. فمن شأنه هذا أن يُفْسحَ لإنعام نظر الموظّفين ولإتاحة إشراف الأقران، مع تقليل إرهاق الموظّف الناجم عن عمله على حِدَته، وتحمّله هو وحده ثقل القصص المُرّة.

أنْ يُنظَرُ في ما أوصت به منظمة الصحة العالمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من إدراج الصحة العقلية في الرعاية الأوليّة: إذ يدعو دليل التدخُّل الإنساني الذي يصدره برنامج العمل على سدّ الخلل في ميدان الصحّة العقلية الفاعلين الإنسانيّين إلى إدراج برامج الصحّة العقلية في أماكن الرعاية الأوليّة.[٦] وينبغي لمُوصلي الخدمات أن ينظروا في تعيين ممارسين مشتغلين بالصحّة العقليّة في أماكن الرعاية الأوليّة أو في دُوْر التَّوليد. ومع حاجة الناجيات من الاستغلال الجنسيّ إلى الرعاية القبالية وطبّ النساء، فقد يتجنّبن المواظبة على زيارة أَطبّاء الأمراض النسائية وما قبل الولادَة؛ ذلك أنّ الفحص عندهنّ مجلبةٌ للضّيق. وبعدُ، فالأطبّاء السريريُّون العاملون في هذا الميدان هم في موضع فريد يتيح إعانةَ الناجيات على مدّ روابط حسنة بينهنّ وبين أَهل الرعاية الطبيّة، ثمّ إنّ عيادات صحّة الأمّهات هي أماكن مثاليّة لاجتماع فِرَق تهيئة الآباء لتربية الأطفال.

جنفر مكويد *jmcquaidphd@gmail.com*
مُدَرِّبَةٌ في الطبّ السريريّ، في مركز ييْل لطبّ الملاجئ، وباحثةٌ مُزَامِلةٌ، بمختبر الصحة النفسانيّة العالميّة، في كليّة المعلّمين، بجامعة كُولُمْبِيَا
https://medicine.yale.edu/intmed/genmed/asylum/

١. هذه المقالة مستندةٌ إلى عمل مؤلّفتها مع الناجين من العنف الجندري، الأطفال والنساء خصوصاً، وهو عمل امتدّ ١٢ سنة في منظّمة ملاذ العوائل (Sanctuary for Families) بمدينة نيويورك. https://sanctuaryforfamilies.org

٢. Cloitre M, Courtois C A, Charuvastra A, Carapezza R, Stolbach B C and Green B L (2011) 'Treatment of Complex PTSD: Results of the ISTSS Expert Clinician Survey on Best Practices', *Journal of Traumatic Stress* 24 (6): 615–627
(علاج اضطراب الكَرْب التّالي للرَّضْح المعقَّد: نتيجة الدراسة الاستطلاعيّة في سُنَن العمل المُتّبعة، التي قام بها خبراء سريريّون من الجمعية الدولية لدراسات الكَرْب الرّضحي) https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1002/jts.20697

٣. Levine J (2017) 'Mental health issues in survivors of sex trafficking', *Cogent Medicine* 4:1278841
(مسائل الصحّة العقليّة عند الناجيات من الاتّجار بالجنس) http://dx.doi.org/10.1080/2331205X.2017.1278841

٤. World Health Organization and Columbia University (2016) *Group Interpersonal Therapy* (*IPT*) *for Depression*, mhGAP
(المعالجة الجماعية التفاعلية للاكتئاب) bit.ly/mhGAP-AR

٥. World Health Organization (2015) mhGAP *Humanitarian Intervention Guide*
(دليل التدخُّل الإنساني الذي يصدره برنامج العمل على سدّ الخلل في ميدان الصحّة العقلية) bit.ly/mhGAP-HIG-AR

٦. Ventevogel P, van Ommeren M, Schilperoord M and Saxena S (2015) 'Improving mental health care in humanitarian emergencies', *Bulletin of the World Health Organization* 93: 666–666A
(تحسين رعاية الصحّة العقلية في حالات الطوارئ الإنسانيّة) https://doi.org/10.2471/BLT.15.156919

معالجة الاتّجار في البشر في صناعة البِغاء: آنَ للإقرار بإسهامِ المُشْتغلاتِ بالبِغاء أن يكون

بُورِسْلَاف غِرَاسِمُوف

لا بدّ مع ما يُبذَلُ من جهد لمكافحة الاتّجار في البشر في صناعة البِغاء، أن يُقدِّرَ ما تعزم عليه المشتغلات بالبِغاء وما هنّ قادرات على فعله، وأن يُقرَّ بأنّهنّ والمنظمات التي تُديرُ أمرهنّ من أصحاب المصلحة الشرعيّين في حركة مكافحة الاتّجار.

زاد نَشَاطُ نصيري مكافحة الاتّجار إلى نُصرَتها زيادةً عظيمة، منذ أُقرّ سنةَ ٢٠٠٠ بُرُوتوكُولُ منع الاتّجار في البشر، وعلى الخصوص النِّساء والأطفال، وقَمْعه ومعاقبة مرتكبيه.[١] وجذب الجهد المبذول في مكافحة الاتّجار من التمويل ملايين من الدولارات، وصرف إليه همَمَ جهات فاعلة شتّى. وتدخُلُ في هذه الجهات اليومَ مؤسساتٌ حكومية، ومنظماتٌ دولية، ومنظماتٌ من المجتمع المدنيّ معنيّةٌ بحركات حقوق المرأة وحقوق المهاجرين وحقوق العمال، ونقاباتٌ عمّالية، وجماعاتٌ دينية، حتى إنّ من بين هذه الجهات هيئاتٌ استثماريّة.[٢] وكلُّ جهة من هذه الجهات آخذةٌ في جانب، أو أكثر، من جوانب 'الأركان' التي تَقوم بها مكافحة الاتّجار، وهي كما بُيِّنَ في بُرُوتوكولِ الأمم المتحدة ثلاثة أركان: منع وحماية ومحاكمة.

ثم كانت سنة ٢٠٠٩، فأضافت وزيرة خارجيّة الولايات المتحدة الأمريكية، هلَري كلنتُن، إلى الأركان الثلاثة ركناً رابعاً، وهو التشارك، فأرادت بذلك تأكيدَ الاحتياج إلى تعاونٍ وتنسيق ناجعَين بين الجهات الفاعلة. فما زال بَعْدُ هذا الركن سُنّةً تتبعها فرَقُ عمل مختلفة، مؤلّفةٌ من أصحاب مصلحة متعدّدين، وطنيّين ودوليّين. ولكنّما يستوقف النظر أنْ ليس في الاستجابةً التي جُرِيَ بها منظماتٌ تنوب عن الناس المشتغلين بصناعة البِغاء وتُبيّنُ مصالحهم. على أنّ حَجْبَ المشتغلات بالبِغاء والمُنظماتِ المعنيّة بهنّ عمّا يوضع من سياسات تؤثر فيهنّ شيءٌ غير جديد. وأصل هذا الحجب ما جرت به العادة من آراء حشْوُها الغلوُّ في إطلاق الأحكام الأخلاقيّة على المشتغلات بالبِغاء ووَصْمُهنّ، وممّا تُوصِّل إليه من مفهوم هذا الحجب أخيراً ما صِيغَ بتصوُّر مفكّرينَ نسْويّين من بلاد الشمال، أنّ البِغاءَ ضربٌ من ضروب العنف على المرأة، وأنْ ليس قَبُول المرأة البِغاءَ صادرٌ عن تمام علم بما هي مقبلة عليه. فقادت هذه الآراء العملَ في مكافحة الاتّجار وقوّتْ تهميشَ المشتغلات بالبِغاء، فأوقعت بعَيشهنّ وعملهنّ وحُسْن حالهنّ من السوء شيئاً شديداً.[٣]

ثم إنّ الحلف العالميّ لمكافحة الاتّجار بالنساء[٤] كان نشرَ في سنة ٢٠١٨ بحثاً، بُنيَت عليه هذه المقالة، فأثبت بالمستندات الإستراتيجيات التي تستعملها المشتغلات بالبِغاء والمُنظماتُ المعنيّة بهنّ لمنع ومعالجة ما في صناعة البِغاء من عنف وإكراه واستغلال، ومن ذلك حالات الاتّجار. وبيَّن البحث الحاجّة إلى أن يُرَوا شركاءَ رئيسينَ في الحرب على الاتّجار.[٥]

الدِّراية قُوّة

أجرى الحلف العالميّ لمكافحة الاتّجار بالنساء حديثاً مع ممثلي منظمات معنيّة بالمشتغلات بالبِغاء، تَعمَلُ في سياقات مختلفة، إلاّ أنّها تَجْري على مقاربة واحدة لدعمهم. فتُديرُ كُلُّ منظمة منها محلاً هو مَركزُ عَوْنٍ واستشارة، سهلُ الوصول إليه، يأتيهً أفراد المجتمع المحلي، فيتآكلون ويتآلفون ويتحادثون فيما يُهمُّهم. ويمكن أن يَبْلغوا هناك أيضاً صنوفاً من المنافع، فدروسٌ في اللغة وفرَقُ دعم وخدْماتُ مشورة وصحّة. هذا، وتعمل كلّ المنظمات أيضاً على الاتّصال بالمشتغلات بالبِغاء لإيصالهنّ إلى أُفُقِ الوَعْي، فتُنْصتُ وتنصح وتَتدخّل وتُحيلُ، كلٌّ على حسب حاجات الفرد.

ومثال ذلك، أنّ منظمةً في تايلند، اسمها إمْبَوَر، تجعل للمشتغلات بالبِغاء دروساً في اللغة التايلندية واللغة الإنجليزية. ولا تقتصر فائدة هذه الدروس على معاملة العملاء (كالمفاوضة في الخدمات والأثمان، وتجنُّب سوء التّواصُل)، بل هي -إلى ذلك- تفيد المُشْتغلةَ بالبِغاء إن هيَ رأت تَرْكَ هذه الصناعة والأخذ في عملٍ آخر. وتشير كلُّ المنظمات على المشتغلات بالبِغاء بالمشورة القانونية، إما مباشرةً وإما إحالةً، وممّا تشير عليهنّ فيه الخلافُ بينهنّ وبين عملائهمّ ومديريهنّ والحالُ التي عليها هجرَتهنّ. ويُبلغُ عددٌ من المُنظمات المبتدئات بالاشتغال بالبِغاء معلومات تُعرِّفُهنّ الأماكنَ التي يُؤْمَنُ العمل فيها، وسُبُلَ التواصل والاتّفاقَ بينهنّ وبين العملاء، والعملاءَ الذين ينبغي تجنُّبهم، وطُرُقَ الإعلان والأماكنَ التي ينبغي أن يُعلَن فيها، والأثمانَ التي ينبغي أن تُطلَب. فإبلاغ المعلومات هذا الذي يُعرِّف ما يدور حول

العمل من قوانين وحقوق وشروط، هو سُنَّةُ عملٍ حسنةٌ مُرْساةٌ، سُنّت لتقليل ما عند المهاجرين والعمّال ذوي الأجور الزهيدة، من مواطن الضعف التي تنفذ فيها سهام الاستغلال والإساءة، ومنها الاتّجار في البشر، وكثيرٌ من منظمات مكافحة الاتّجار تتبع ذلك في عملها.

وأيضاً فكلُّ المنظمات التي حادَثنا مُوظّفيها مقبلةٌ على أعمالٍ غايتها المصلحة العامة، كالمحاضرة والتظاهر والعمل مع الإعلام ونصرة الخطط والسياسات، كلُّ ذلك لمعالجة تجريم البغاء ووَصْم المشتغلات به. وهذا أمرٌ مهم، ذلك أن المُتّجرين يستغلّون التجريم والوصم لغرض التمكّن من المتضرّرات، فيُثبّتون لديهنّ أنهنّ إذا قَصَدْنَ الشرطةَ فلن يُصدِّقهنّ أحد، بل يكونِ من ذلك اعتقالهنّ وسجنهنّ بتهمة البغاء، وأنهنّ إن كنّ مهاجرات أبعدْنَ من البلد. فإذا أُميطَ الوصمِ والعقوبات الإدارية والجنائية عن الاشتغال بالبغاء، وإذَا مُدَّ حَبْلُ علاقة بين المشتغلات بالبغاء والشرطة يحترم فيها كلُّ أحد الآخر، تَيَسَّرَ تعيين ضحايا الاتّجار في هذه الصناعة (ومن ذلك أنّ تعلمَ الضحية أنها ضحيّة).

حلول مجتمعية

ويُظهر بحثُنا أن المشتغلات بالبغاء يتذرّعْنَ بما لهنّ من ذرائع لمساعدة أقرانهنّ. فهذه دِرْبن في إفريقيا الجنوبية، يعمل فيها مرشداتٌ من الأقران من منظمَةِ سِسُنْك على إيصال أقرانهنّ إلى أفق الوعي، فصادفن هناك يوماً شَابّات ومراهقات، أمرهُنَّ في يدي قوّاد، يقف بالقرب منهنّ. ثم تظاهرنَ بأنّهنّ موزّعات أرفلة (= عوازل ذكريّة) فأوصلْنَ إليهنَّ رقمَ هاتف في المنظمة مخصصاً للمساعدة، ثم اتّصلنَ فبلّغ موظفو هاتف المساعدة الشرطةَ الأمرَ. وكان من ذلك أنْ أُجريَت أخيراً محاكمةٌ موفّقة على قضية من أكبر قضايا الاتّجار في الأطفال لغرض الاستغلال الجنسيّ بجنوب إفريقيا.

أمّا في الهند، فقد قصدت قـوّادةٌ بيت بغاء جمعيةً تعاونية من المشتغلات بالبغاء اسمها فِشْيَا أنْيي مُكْتي بَرِيشَد (Veshya Anyay Mukti Parishad) ويُطلَق عليها اختصاراً اسم فَمْب (VAMP)، ففاتَحْتهنّ في أنّ قوّاداً جاءَها ببنت، فخالَجها ظنٌّ في أنّ البنتَ لم تبلغ سنّ الرشد. ولمّا اتجهت لجنةٌ إلى بيت البغاء لتحقق الأمر فإذا القوّادُ قد أخذ البنت معه بسيّارة أجرة إلى غير موضع بغاء. ثم نبّهت اللجنة نظراءَها في ذلك الموضع، فعرف النظراء المكان الذي انتهى القوّادُ بالبنت إليه. فوجدت عضوات اللجنة البنتَ، وتيقنَّ أنها بالحقّ لم تبلغ سنّ الرشد، ثم اتّصلنَ بوالدَيها، وأشرنَ عليهما وعلى البنت، فأحلْنَهُم إلى الشرطة. وإن يكن القوّادُ قد فرّ مرةً أخرى، فقد بلغ من فِعْلِ اللجنة أنْ لم يَعُدْ إلى تلك الجماعة البتّة.

وبين هاتين الحالتين، وما وثَّقَ الحلف العالميّ لمكافحة الاتّجار بالنساء في البحث من حالات أخرَى، اشتراكٌ في أنّ الحلول فيها غير دائمة البيان أو التعارف؛ إذْ ينبغي للمشتغلات بالبغاء في بعض الحالات أن يُعمِلْنَ الإبداعَ ليهتدينَ إلى أحسن الحلول. وقد جرت العادة في مكافحة الاتّجار باعتماد إجراءات لتعيين الضحايا، كإجراء 'الكَبْس والإنقاذ' الذي تقوده المنظمات غير الحكومية أو الشرطة، إلا أنّ هذه الإجراءات أحداثٌ من شأنها العنف والضرر النفسانيّ، يقعان على كلٍّ من المشتغلات بالبغاء وضحايا الاتّجار.[٦] ويُظهر بحثنا أن ما يقوده الأقران من التدخُّل هو -بخلاف ما تقدّم- تدخُّلٌ مركوزٌ همّهُ في حاجات الفرد مُرَاعٍ لحقائق الصناعة.

وكان في بعض البلاد التي أجرينا فيها بحثنا أن أقامت منظمات المشتغلات بالبغاء تعاوناً نفعيّاً (بَرَغْماتيّاً)، وإن أصابه الاضطراب أحياناً، بينها وبين هيئات الدولة والمنظمات غير الحكومية، لمعالجة الحالات التي يُرتَابُ في كونها حالات اتّجار. مثال ذلك أنْ تعاونت في جنوب إفريقيا منظمتا إسْوت (SWEAT) وسِسُنْك مراراً هما وخطُّ الملاذ الوطني من الاتّجار بالبشر (National Human Trafficking Resource Line)، وفي الهند، أقرّ بعض أفراد الشرطة بالحاجة إلى العمل مع جمعية فَمْب التعاونيّة لمَنْع الاتّجار.

على أنّ مُنظمات المشتغلات بالبغاء محجوبةٌ في أكثر الحالات في المؤسسات والسياسات. فهذه إسبانيا، رُفِضَ فيها أن يكون لمنظمة هتَيْرا (Hetaira) موضعٌ في شبكة المنظمات غير الحكومية المعنيّة بمكافحة الاتّجار. وهذه جنوب إفريقيا، أُلزِمَت فيها منظمة إسْوت أن تخرج من ائتلاف كَيب الغربية لمكافحة الاتّجار (Western Cape Counter-Trafficking Coalition)، وسبب ذلك ما لقيَته من اعتداء بعض أعضاء الائتلاف عليها لِما يرَوْنَهُ من الاشتغال بالبغاء.

جَدْول أعمالٍ مشترك

وأخيراً، إنّ منظمات المشتغلات بالبغاء هي منظمات أُلِّفت للعناية بحقوق العمال، وعلى رأس ما عُهِدَ إليها بفعله، أن تضمن لمؤلِّفيها والعاهدين إليها، صَوْنَ الجهات الفاعلة من الدولة ومن غيرها لحقوقهم الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعملية. ثم إنّ عملها، في وجه من وجوهه، كثير الشبه بعمل المنظمات غير الحكومية المكافحة للاتّجار التي هي من أعضاء الحلف العالميّ لمكافحة الاتّجار بالنساء. إذ تُبلِّغُ منظمات المشتغلات بالبغاء، مثلاً، معلومات في الحقوق وشروط العمل، وفي الأماكن التي تُقصَدُ لطلب المساعدة في حال انتهاك الحقوق. ويقال عن هذا عموماً في

ميدان مكافحة الاتّجار إنّه مَنْعٌ وتَوْسيعُ مدارك وتمكين. فإن انتُهكَت الحقوق، والاتّجار من الانتهاك، تساعد منظمات المشتغلات بالبغاء مُنْتهَكات الحقوق على رَفْع الشكاوى، ومعاملة الشرطة والمحاكم وسلطات الهجرة، وقضاء الحاجات الضرورية، وتَجعل لهنّ المشورة النفسانية الاجتماعية والوساطة الأُسْرية، وتُعينُ النساء على العودة إلى أهلهنّ وعلى أن يجدن لأنفسهن وظيفة. ويُطلقُ واضعو برامج مكافحة الاتّجار على ذلك مُصْطلحَ خدمات إعادة الإدماج أو الإدماج الاجتماعيّ.

فما هو واقعٌ بفعل استحكام العادة من خَلْط مغلوط فيه، بين أعمال البغاء كلّها والاتّجار، ومن رأي يرى أصحابهُ أن كلَّ البغاء استغلال، إنما يمنع منظمات مكافحة الاتّجار من رؤية وجوه الشبه بين جدول أعمالها وعملها وبين جدول أعمال وعمل منظمات المشتغلات بالبغاء. هذا مع أن الضربَين ليس ينافي أحدهما صاحبه؛ فمنظمات المشتغلات بالبغاء تعالج حالات الاتّجار، ومنظمات مكافحة الاتّجار تصون حقوق المشتغلات بالبغاء. فالمأمول من بحث الحلف العالميّ لمكافحة الاتّجار بالنساء أن يؤدي إلى مقاربة جديدة تُقدّرُ ما تعزم عليه المشتغلات بالبغاء وما هنّ قادرات على فعله، وتُقرُّ بأنهنّ شريكاتٌ ضروريّاتٌ في مكافحة الاتّجار بالبشر.

بُورِسْلَاف غرَاسِمُوف borislav@gaatw.org
منسِّقُ برامج في الاتّصالات والمناصر، في الحلف العالميّ لمكافحة الاتّجار بالنساء www.gaatw.org ومُحرِّرٌ، في نشرة مكافحة الاتّجار www.antitraffickingreview.org

١. bit.ly/UN-Palermo-Protocol-AR
٢. Bernstein E (2018) *Brokered Subjects: Sex, Trafficking, and the Politics of Freedom*, The University of Chicago Press
(مواضيع خاضعة للسمسرة: الجنس، والاتّجار بالبشر، وسياسة الحريّة)
٣. See for example Chuang J (2010) 'Rescuing Trafficking from Ideological Capture: Prostitution Reform and Anti-Trafficking Law and Policy', *University of Pennsylvania Law Review*, Vol 158(6): 1655–1728
(إنقاذ الاتّجار في البشر من القبضة الإيديولوجيّة: إصلاح البِغاء وقانون مكافحة الاتّجار وسياستها) bit.ly/Chuang-2010
٤. كانت أخرجت نشرة الهجرة القسرية عدداً سنة ٢٠٠٦ عنوانه: 'الاتّجار بالبشر: الدفاع عن حقوق المستضعفين ومساندتهم'، وذلك بدعم الحلف العالميّ لمكافحة الاتّجار بالنساء ومشورته. www.fmreview.org/ar/peopletrafficking
٥. GAATW (2018) *Sex Workers Organising for Change: Self-representation, community mobilisation, and working conditions*
(ترتيب المشتغلات بالبِغاء للتغيير: التمثيل الذاتيّ والحشد المجتمعيّ وظروف العمل) bit.ly/GAATW-Organising-for-Change-2018
٦. Ahmed A and Seshu M (2012) '"We have the right not to be 'rescued'...": When Anti-Trafficking Programmes Undermine the Health and Well-Being of Sex Workers', *Anti-Trafficking Review*, Vol 1: 149–165
("من حقّنا أن نُنْقَذَ": حين توهي برامج مكافحة الاتّجار بالنساء صحّةَ المشتغلات بالبغاء وحُسْنَ حالهنّ) https://doi.org/10.14197/atr.201219

عَوْدَةُ طالبي اللجوء المُسْتَضعفيْن إلى إيطاليا: حماية ضحايا الاتّجار بالبشر

لُوجِيَا دِلاَ تُورِّه وأدرِيَانا رُوْمِر ومَرْغاريتا زُوتِيـقِـيه

يُثيرُ عدم كفاية الشروط الإيطالية المشروط بها لاستقبال طالبي اللجوء المستضعفين أسئلةً خطيرةً حَوْلَ شرعيّة أعمال دَبْلِن في نَقْلِ المُتَّجَر بهم.

يمكن في نظام دَبْلِن الثالث[1] أن تطلب دولةٌ عُضْوٌ في الاتحاد الأوربي إلى دولة عُضْو أخرى أن تعيد إليها طالبَ لجوء التمس اللجوءَ من قبلُ في أوّل بلد لجوء دخله. ويفرض تطبيق هذا النظام ضغوطاً غير متكافئة على أنظمة اللجوء في هذه البلاد، التي تُعَدُّ حدودها في حدود الاتحاد الأوربي الخارجيّة، وإيطاليا إحدى هذه البلاد. وإن جمعنا نتيجة هذا الضغط وآخر ما وصلت إليه الأحوال السياسية والقانونية في إيطاليا، تَحَصّل أنّ ما بطالبي اللجوء المستضعفين من حاجات مُعيّنة –ومنهم ضحايا الاتّجار– يكثر أن لا تُعيَّنَ ولا تُقضَى تعيينًا وقضاءً تحصل معهما الكفاية، فيفتح ذلك سبيلاً إلى الشكّ في شرعيّة 'أعمال النقل الدَّبْلِنيّة'.

ذلك أنّ المُبكّر من تَعْيين مَن يحتمل كونه ضحيةَ اتّجار في إجراءات اللجوء أمرٌ عَظيم الشأن، فتحقيقه يهيّئ للضحيّة أفضل أحوال يمكن تهيئتها، ليرفعوا طلب لجوئهم، ولحمايتهم من مزيد استغلال. وتحدِّدُ اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، لكلّ دولة عضو كيف يجب عليها ضمان أن يكون في سلطاتها موظّفون مُدرّبون ومؤهّلون لتعيين الناجين وإعانتهم.

ومع ذلك، ليس في إجراءات اللجوء في إيطاليا فَحْصٌ عامٌّ عن مواطن الضعف، ولا تلتزم ما تقدّم من الالتزامات. وأخبرت منظمة غير حكومية مكافحة للاتّجار أنّ موظفيها هم الذين

يُحيلُون أكثرِ الحالات أو يُحيلُها إليهم عُمّالٌ اجتماعيُّون مدرّبون، تُوظِّفُهم مراكز الاستقبال، ولا يأتي من عند الشرطة المحليّة إلاّ الشيء القليل القليل (وإن حصل ذلك، فلا يصدر عن الشرطةِ الذين يأخذون في تسجيل طالبي اللجوء).

إذ إنّ إجراءَ اللجوء في إيطاليا يبتدئ برفع طلب لجوء في مخفر شرطة محليّ. ثم تُجْمَعُ المعطيات البيُومتريّة، إما على الفور إن أمكَن، وإما بعد ذلك. ثم يُقيَّدُ بيانٌ مكتوب، يأخذ من الوقت بضعة أسابيع أو، في بعض الأحيان، شهوراً قليلة بعد رفع الطلب أوّل مرّة. ولا تصدر الدعوى إلى المثول بين يدّي اللجنة الإقليميّة المحليّة (وعليها فحص طَلَب اللجوء)، إلاّ بعد أن يُعَالَجَ البيان، ثم بناء على ذلك، يمثل طالب اللجوء بين يدي اللجنة بعد بضعة شهور في الأقلّ من بدء إجراء اللجوء. وأما مَن اتُّجِرَ بهم، فيعني لهم ما تقدَّمَ أنّهم سيقضون وقتاً طويلاً بين إجراءات اللجوء حتّى يُعيّنوا تعييناً صحيحاً.

وقد نشرت وزارة داخلية إيطاليا، بمعاونة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب الأوربّي لدعم اللجوء، إرشادات توجيهيّة تدلُّ[٢] على تعيين ضحايا الاتّجار من بين طالبي اللجوء لتهيّأ لهم الحماية الدولية. وقد صُمِّمَت هذه الإرشادات للجان الإقليميّة خصوصاً، ففيها ما يسمح بإيقاف إجراء اللجوء لمدة تصل إلى أربعة شهور، إذا رأت اللجنة أن طالب اللجوء ربما اتُّجِرَ به. وفي فترة الإيقاف هذه، تُحيلُ اللجنة طالب اللجوء إلى منظمة محليّة غير حكومية مُتخصّصة، على ما هو موصىً به في الإرشادات التوجيهيّة. وبعد أن تُقابلَ المنظمة طالبَ اللجوء، ترسل المنظمة إلى اللجنة الإقليميّة تقديرها في زَعْم أنّ طالب اللجوء قد اتُّجِرَ به، وما يتّصل بذلك من زَعْم الفرد في حاجته إلى الحماية الدَوليّة.

هذا، وقد أجرى مجلس اللجوء السويسريّ في سبتمبر/أيلول من سنة ٢٠١٩، مقابلات في جزء من تقريره حولَ أحوال الاستقبال في إيطاليا،[٣] فأخبر موظّفون من هذه المنظمات المحلية غير الحكومية واللجان الإقليميّة، بأنّ نَشْر الحكومة الإرشادات التوجيهيّة، والتدريب المُهيّأ للموظّفين، كان لهما أثرٌ طيّبٌ في التعاون بين هذه الجهات، وبأنّ عَدَدَ المُحَالينَ من اللجان الإقليميّة قد زاد. صحيح أن هذه الزيادة في هدد المُحَالينَ خبر حسن، ولكنّ المال الذي يرد على المنظمات المحلية غير الحكومية بالتمويل لم يزد على حسب تلك الزيادة. فكان من ذلك، أن نقصت قدرة المنظمات المحلية غير الحكومية، على إعانة المُحَالينَ إليها إعانةً كافية.[٤]

قَرَارُ سَلْفِيني وأحوال الاستقبال

لمّا دَخَلَ قرار سَلْفِيني حيّز الإنفاذ في شهر أكتوبر/تشرين الأول من سنة ٢٠١٨، وهو قرار عدّل كثيراً من موادّ قانون الهجرة في إيطاليا، انحَطَّ حال ضحايا الاتّجار مَزيْدَ انحطاط. فهو إضافةً إلى أنّه ألغى وضعية الحماية الإنسانية (وهي وضعيةٌ كثيراً ما استعملها طالبو اللجوء الذين لم يبلغوا حدّ معايير إنالة الحماية الدولية)، لم يعد يمكن طالبي اللجوء المستضعفين -ومنهم المُتّجَر بهم- أن يدخلوا مراكز الاستقبال، التي تتيح برامج استقبالٍ لفرد فرد. وتُحْفَظُ هذه البرامج اليومَ لمَن نال وضعية الحمايةِ الدوليّة، أو للأطفال من طالبي اللجوء غير المصحوبين ببالغين، وأما مَن ليس من هؤلاء فلا يحق لهم اليومَ إلا الدخول إلى مراكز جماعيّة أكبر من تلك.

وفي الوقت نفسه، خفّضت الدولة إسهامها الماليّ لمَن يُستَوعَبون في هذه المراكز الجماعية، فـ٣٥ يورواً في اليوم صارت ١٨ يورواً فقط. فخفّض هذا من مستوى مؤهّلات الموظّفين وخبرتهم في هذه المراكز، وغيَّرَ نسبة طالبي اللجوء إلى الموظفين، فعشرةٌ إلى واحد، إلى خمسين إلى واحد، صارت عشرةً إلى واحد، إلى خمسين إلى واحد. فالمراكز التي لا تستوعب أكثر من ١٥٠ إنساناً، لا يُتوقّعُ أن يكون فيها موظّفون يعملون الليلَ كلَّه. وقد خُفِّض عدد الملاك المهنيّ، مثل الوسطاء الثقافيّين والمساعدين الاجتماعيّين والملاك الطبيّ، تخفيضاً عظيماً، وأما ملاك الدعم النفساني فأُخرِجَ كلُّه. ولا يستطيع الموظّفون المؤهلون أن يقضوا أكثر من بضع دقائق في الأسبوع بصحبة كلّ طالب لجوء. فلا تتيح قلّة الوقت والاتصال الشخصي بناءَ الثقة العلاقات، ولا تتيح للموظّف ما يحتاج إليه من الوقت لتعيين مواطن الضعف عند ساكني المركز واتّخاذ التدابير المناسبة. فأدّت هذا التغيُّرات إلى رغبة بعض الجمعيات الخيرية عن الاستمرار في إدارة هذه المراكز، إذ إنّها لا تستطيع أن تبلغ من درجة إيصال الخدمات ما ترى أنه قيمة مطلقة صغرى. وفي كثير من الحالات، يشغل مكان هذه المنظّمات منظّمات تركز همّها في الربح، وليست تَضَعُ بالضرورة كرامةَ الإنسان في الأولويّة.

فَلأَحْوَالِ مراكز الاستقبال الجماعيّ أثرٌ سيّء في الناجين من الاتّجار. إذ انتبهت المنظمات غير الحكومية لأنّ الأفراد هناك كثيراً ما يتركون مراكز الاستقبال في الليل ليتعاطوا البِغاء. فقد

يَقَعُ الاتّجار وإعادة الاتّجار لقلّة المراقبة، وأيضاً فقد أُخبِرَ بحالاتِ اعتداءٍ جنسيّ واغتصاب داخلَ المراكز.

ويفقد طالبو اللجوء الحقّ في الإقامة بالمراكز إن غابوا عن المركز أكثر من ٧٢ ساعة، وإنّ ردّ الحقّ في الإقامة بالمراكز بعد أن تسقطه الولاية لأمرٌ صعبٌ غاية الصعوبة، مُحتَاجٌ إلى إنفاق قَدْرٍ من الوقت كثير. ويحتمل أمر العائدين إلى إيطاليا بموجب نظامِ دَبْلِن الثالث –وفيهم طالبو اللجوء المستضعفون– أنهم قد فقدوا الحق في استقبالهم في أيٍّ من طُرق الاستقبال، لأنّهم سبق أن أقاموا في إيطاليا، قبل أن ينتقلوا إلى بلد أوربيّ آخر. وهذا يناقض قانون السوابق القضائية في محكمةِ العدل بالاتّحاد الأوربيّ.[٥]

النَّقْلُ الدَّبْلِنيّ

ومع أن نظامَ دَبْلِن الثالث لا يُحرِّمُ صراحةً نَقْلَ طالبي اللجوء المستضعفين، تلتزم الدول بقانون حقوق الإنسان وأحكام هذا النظام. فبموجب أحكام اتفاقيّة مجلس أوربا لمكافحة الاتّجار، يُمْنَحُ من اتُّجِرَ به مدةَ تعافٍ وتأمُّلٍ تبلغ ٣٠ يوماً، ويمكنه في هذه المدّة البقاءَ في أراضي الدولةِ الطرفِ في الاتّفاقية. وفي ضوء أحكامِ نظام دَبْلِن الثالث، قد تكون هذه الإقامة المُؤقّتة هي نفسها سبباً يكفي لأن تُحوَّلَ مسؤوليّة تقدير طلبات اللجوء إلى الدولة التي تُتيحُ مدة التعافي والتأمُّل هذه.

فإن قرّرت الدولة، مع ذلك، وبعد انقضاء مدة التعافي والتأمُّل، أنّ مسؤولة تقدير الطلب هي على دولةٌ أخرى، وجب عليها تبليغ تلك الدولة بذلك، ولا بدّ لتلك الدولة أن توافق صراحةً على احتمال مسؤولية الفرد، وأن تُعلِنَ صراحةً أيضاً أنّها ستُهيِّئُ لذلك الفرد الرعاية المناسبة عند قُبُولِه. ولا يمكن أن تطلب الدولة أن يُجرَى تَحْويلٌ إلاّ إذا لم يكن التَحويل نفسه (بسبب ما يحتمله من خَطَرِ الضرر الجسمانيّ أو النفسانيّ) ولا أحوال الاستقبال الذي سيليه مخالفَين لأحكام لها صلة بهما في القانون الأوربيّ، ومن ذلك –على سبيل المثال لا الحصر– الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، واتفاقية مجلس أوربا.

هذا، وأصدرت هيئات المعاهدة الدوليّة الأخرى قرارات في قانونيّة النَّقْلِ الدَّبْلِنيّ إلى إيطاليا. وفي سنة ٢٠١٨، قررت لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة في حالتَين أنّ نَقْلَ طالبي اللجوء الذين تعرّضوا للتعذيب يَخرِقُ حقوقهم التي تنصّ عليها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، إذ ليس ممكناً أن تُضْمَنَ الرعاية الصحية الكافية عن القدوم. وأيضاً فقد أقرّت المحكمة الإدارية الاتحادية السويسرية، ومعها عدّةُ محاكم ألمانيّة، بعضَ الإقرار بإشكاليّة الحال في إيطاليا. مثال ذلك: أنّ في قرارٍ لهذه المحكمة السويسريّة، صدر في ديسمبر/كانون الأول من سنة ٢٠١٩، حكمت بوجوب أن تُهيِّئ السلطات الإيطالية من الضمان ما هو مبنيّ على حالةٍ حالة، متعلقةٍ بأحوال الاستقبال.

ولقد زاد في نظام الاستقبال الإيطاليّ سوء الأحوال التي كانت غير مستقرّة أصلاً، والذي زادها سوءاً ما جاء من الإصلاح التشريعيّ مؤخّراً، ثم إنّ تعيين ضحايا الاتّجار في وقته، وتيسير ما هو مناسبٌ من الأحكام، أمرَان سَبيلُ الشكّ فيهما عريضٌ. فإذا لم يُضمَنْ ضماناً صريحاً لفردٍ فرد، أن يُستَقْبَلَ طالبوا اللجوء الذين اتُّجِرَ بهم استقبالاً صحيحاً (أو إذا وُجِدَ سببٌ للشكّ في أنّ هذا الضمان غير ممكن تحقيقه في الواقع)، وَجَبَ على الدول أن تمتنع عن التحريض على النَّقْل الدَّبْلِنيّ لطالبي اللجوء هؤلاء، إلى إيطاليا.

لُوچِيَا دِلَا تُورِّه *lucia.dellatorre@osar.ch*
أدرْيَانا رُوْمِر *adriana.romer@osar.ch*
مَرْغاريتا زُوتِيـفْـيه *margarite.zoeteweij@unifr.ch*
مُحَامِيَاتٌ، في المجلس السويسريّ للاجئين *(OSAR)*
www.refugeecouncil.ch

١. لائحةٌ من لوائح (الاتّحاد الأوربي) رقمها 2013/604، صدرت عن البرلمان الأوربيّ والمجلس الأوربيّ، تُعْرَفُ باسم نظام دَبْلِن.
المصدر باللغة الإنجليزية:
bit.ly/DublinRegulation

٢. UNHCR and Italian Ministry of the Interior (2016) 'L'identificazione delle vittime di tratta tra I richiedenti protezione internazionale e procedure di referral' (تعيين ضحايا الاتّجار من بين طالبي الحماية الدولية والإحالة)

٣. Swiss Refugee Council OSAR (2020) 'Reception conditions in Italy: Updated report on the situation of asylum seekers and beneficiaries of protection, in particular Dublin returnees, in Italy' (أحوال الاستقبال في إيطاليا: تقرير مُحدّث في حال طالبي اللجوء والمستفيدين من الحماية، وخاصةً عائدي دَبْلِن، في إيطاليا) bit.ly/OSAR-Italy-2020

٤. GRETA (2019) 'Report concerning the implementation of the Council of Europe Convention on Action against Trafficking in Human Beings by Italy', p66, §284
(تقريرٌ في إنفَاذِ إيطاليا اتفاقيةَ مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر)
https://rm.coe.int/greta-2018-28-fgr-ita/168091f627

٥. CJEU, Case C-233/18, *Haqbin v Federaal Agentschap voor de opvang van asielzoekers*, 12 November 2019
(حقبين ضدّ الهيئة الفدراليّة لاستقبال طالبي اللجوء)
bit.ly/CJEU-c233-18

رَفْعُ الدعاوى المدنيّة نيابةً عن الناجين من الاتّجار: أهي مقاربةٌ جديدة في المحاسبة؟

هِنْري وُوْه

المحاكمة الجنائية في جرائم الاتّجار ضيّقة النطاق. ولعلّ في رَفْع الدعاوى المدنيّة وسيلةً إلى العدل والمحاسبة، في إطارِ عَمَلٍ يدور حول المجنيّ عليهم، وتُدْرَكُ فيه آثار الرّضح (الضرر النفساني).

إن قِيْسَ عدد المحاكمات الجنائيّة في جرائم الاتّجار بالبشر، إلى المُقدّر من عدد المُتّجر بهم، يظهر أنّ عدد المحاكمات على غاية من القلّة. فلم يبلغ عدد المحاكمات في العالم سنةَ ٢٠١٨ إلاّ ١١ ألفاً، ليس منها ما له صلةٌ بالتّجار بالعمّال إلاّ ٤٪.[١] ومع وجود إطارٍ قانونيّ مُصَادَق جيّداً متعلّق بالاتّجار، لم تكفي المقاربة العدليّة الجنائيّة في كثير من أصقاع العالم لمهمة المزدوجة: منع الاتّجار وحماية الضحايا. فحين لا تكون المحاكمة الجنائية مُتاحة، يمكن أن تدعَمَ الدعاوَى المدنيّة حقوقَ الضحايا، وتُحَاسَبَ المُتّجرين. ويمكن أن يكون رفع الدعاوى المدنيّة المخطط له نيابةً عن الناجين مقاربةً مختلفةً غاية الاختلاف، لا مجرّد بديلٍ من المحاكمة الجنائيّة.

الاختلاف البنيوي بين الدعاوى المدنيّة والجنائيّة

فأما رفع الدعاوى المدنيّة، فيفسح للمُتَّجَر بهم أن ينالوا تعويضاً من خسارة أو إصابة أو ضرر عانَوه. وقد تحكم المحاكم، في بعض الولايات القضائية، للمُتّجَر بهم بالتعويض التأديبي، فتحاسب المُتّجرينَ في مالهم وتردعهم عن تكرار فِعْلِ ما فعلوه وما شابهه. على أنّ أهمّ اختلاف بين الدعاوى المدنية والجنائيّة هو في السياق المدنيّ أنّ تحقيق العدل يقوده النّاجون. إذ إنّ الإطار الذي تجري فيه الدعاوى المدنيّة أكثر استجابةً من إطار المحاكمة الجنائيّة لبلوغ أغراض الناجين من الاتّجار ومصالحهم. ويكثر أن تكون الغاية الأساس في محاكمة الاتّجار أن تُحْرَزَ الإدانة وأن يصاحبها مُدَدُ سجنٍ طويلة، ولكنّ الوسائل التي يتوسّل بها المُدّعون العامّون إلى إحراز الإدانة قد تُحمِّل الضحايا كُلفَةً. مثال ذلك: أنّ السلطات أدخلت أناساً مُتّجراً بهم في الحَجْز المُؤَقّت لدَفْعهم إلى الشهادة.[٢] ولقد يكون عند الناجين أسباب مختلفة تحول دون معاونتهم السلطات، ولكن حتى لو أرادوا الشهادة، فقد يكون حضورهم أمام المحكمة محنةً مرهقةً لأعصابهم، مُضِرّةً نفسانيّاً. ثم إنّ إفضاء المحاكمة إلى العدل الجزائي، مثل مُدَد السجن الطويل، لا يستوي دوماً هو ومَفْهُومُ 'العدل' عند الناجين. فربما وجد أحدهم نفسه مُجرَّماً أو مرحّلاً لاشتراكه في البغاء أو لأنه مهاجر يرى نظاميّ، فلا يرى حينئذ نظام العدل الجنائيّ يوافق مصالحهم. مثال ذلك: أنّ الناجين قد يطلبون نتائج ملموسة –مثل المُستقرّ من السكنى والعمل– لا يُتوصّل إليها بالمحاكمة الجنائية؛ ذلك أنّ الإجراءات الإصلاحيّة، مثل تعويض الأضرار بما يعادل قيمتها، يكثر أن لا يُؤمَرُ بها في السياق الجنائيّ.[٣] وأخيراً، لمّا كان الحدّ الذي تقتضيه الدعاوى المدنيّة في الإثبات دونَ الحدّ من الذي تقتضيه الدعاوى الجنائيّة، احتملَ الأمر أن تكون الدعاوى المدنيّة إلى ما يريده المُتّجَرُ بهم أوفق.

مقاربةٌ تدور حولَ الضحايا وتُدْرَكُ فيها آثار الرَّضح

رفعت كِنْدرا رُوْس، وهي إحدى المتّجَر بهنّ في العمل، دعوى مَدنيّة في الولايات المتّحدة أمام محكمة محليّة في ولاية كَنْسَس، ادّعت فيها أنّ المُتّجرَ بها، وهو زعيم إحدى الفِرَق الدينية الوطنيّة، أجبرها على العمل أكثرَ من ٤٠ ألف ساعةً بلا أجر، منذ كانت تبلغ من السنّ ١٢ سنة.[٤] فحُكِمَ لها بأكثرَ من ثمانية ملايين دولار أمريكيّ بين ردٍّ وتعويضَ أضرار، فكان هذا الحكم أكبر حكم لضحيّة واحدة صدر في الولايات المتّحدة في دعوى اتّجارٍ مدنيّة. ولكن من المهمّ أن نوجّه النظر إلى أنّ ذلك المبلغ الكبير ليس من المشيرات إلى أنّ ناجيةً استلمت بالفعل تعويضاً مالياً أيّاً كان. إذ إنّ للمتّجرين في الأكثر كم الأملاك ما هو مخفيّ أو يتعذّر الوصول إليه، فيكون تحصيل ما على المُتّجر المُدان من الأموال أمراً صعباً جدّاً. ويمكن أن ينتقصَ رَكْزُ الهمّ في الأحكام النقديّة من المقاضاة الطويلة ومن الشجاعة التي يُظهرها الناجون.

وتُظهرُ هذه القضية أيضاً كيف أنّ الدعاوى المدنيّة يمكن أن تكون شيئاً من مقاربة تدور حولَ الضحايا وتُدْرَكُ فيها آثار الرَّضح. إذ إنّ بِتْسي هَتَّسُن، وهي محامية قادت الفِرقة

التطوّعية التي مثّلت كِنْدرا رُوْس في المحاكمة، وصفت بناءَ الثقة بين فرقتها وكِنْدرا رُوْس أنه كان على التدريج.[٥] فقد تحفّظت كِنْدرا رُوْس في الاجتماعات الأولى، بسبب ما نالها من الرَّضح في الماضي. ولم يبدأ محاموها صَوْغَ شكواها إلا بعد ستة شهور من الاجتماع بها، ولم تُرفَع دعواها إلا بعد سنة ونصف السنة من أول اجتماع. وقد مهّدت المحامية بِتْسي هَتْسُن، مع سَيْر الدعوى، مقاربةً تُدْرَكُ فيها آثار الرَّضح، فكانت تسأل أسئلةً مفتوحة، وتُشئُ للتعاطف موضعاً، ولم تزل تُعيدُ النظر هي وكِنْدرا رُوْس في أغراضها وحاجاتها. وكون الدعوى المدنيّة لا تُرفَعُ إلا حين يكون الناجي جاهزاً لرفعها، ميزةٌ عظيمةٌ يمتاز بها السياق المدنيّ وليست في غيره. ولمّا كان للناجين من الاتّجار شأنٌ عاملٌ في الدعوى، كان قلبُ السعي إلى التعوض المدنيّ، هو الإقرار باستقلالهم بأمرهم، وبأنهم يمكن أن يدعموا حاجاتهم المتطوّرة، ورحلتهم إلى التعافي.

رَفْعُ الدعاوى المدنيّة في السياق الدوليّ

صحيحٌ أن السواد الأعظم من الدعاوى المدنيّة في الاتّجار رُفِعَ في محاكم الولايات المتّحدة، ولكن رُفِعَت الدعاوى أيضاً في عدد من البلاد، مثل أستراليا وأوغندا وبلجيكا وإسرائيل.[٦] وتُبايِنُ الدعاوى المدنيّة الدعاوى الجنائية في أنها في أكثرها دعاوى يدخل تحتها الاستغلال في العمل، لا الاستغلال في الجنس. فالمقاضاة المدنيّة هي على قدّ دعاوى الاتّجار بالعمال لأسباب، أوّلها: أنّ القوانين الجنائية كثيراً ما تكون محدودةً من حيث الاتّجار بالعمّال، وقد يصعب من ثمّ على المدّعين العامّين أن يوصلوا دعاوى التّجار بالعمّال إلى المحاكمة الجنائيّة. وفي السياق المدنيّ، يمكن أن يستعمل المحامون ضروباً كثيرةً مختلفة من الأطر القانونيّة القائمة البديلة، مثل قانون المُضارَّة وقانون العمل. ثانيها: أنّ المحاكم قد ترغب عن أن ترى إدراجَ طلبات معيّنة من الاستغلال في العمل، تحت حالتَي الاتّجار بالعمّال أو العبودية الحديثة. وفي السياق المدنيّ، يمكن أن يكون عند المحاكم قدر أكثر من الدراية بالأسباب التي درج أن تكون أسباباً للدعوى، الادّعاء المتعلق بخَرْق عقد العمل.

وأيضاً فقد يمكن أن يكون رَفْعُ الدعاوى المدنيّة، على الخصوص، مقاربةً يُرْجَى خَيْرُها، إذا قلب المُتّجرونَ الإدارة السليمة للعَدْل. مثال ذلك: أنّ دعوى مدنيةً رُفِعَت أمام المحكمة العليا في أوغندا سنةَ ٢٠١٢، ورد فيها أنّ المدّعي، وهو مواطن لبنانيّ، عُيِّنَ في عمله أولاً مديراً. ولكنّ المُدَّعَى عليهم حجزوا على جواز سفره، وأجبروه على العمل بلا أجر في أحوال قاسية وحشيّة. ولمّا التمس المُدَّعي عَوْنَ السلطة المحليّة، استعمل المُدَّعى عليهم أجهزةً أمنية مختلفة لإزعاجه.[٧] ومع أنّ المُدَّعي اتّصَل بلجنة حقوق الإنسان في أوغندا وبعدد من الهيئات الحكومية، لم يستطع محاسبة المُتّجرينَ به. ولمّا كانت سنة ٢٠١٥، حكمت المحكمة للمُدَّعي في دعواه وحكمت على المُدّعى عليهم بالتعويض التأديبي الإضافي من الأضرار للمُدَّعي، وأعلَن أن الغرض من ذلك هو رَدْعُ التوظيف الاستغلاليّ للعمّال واستغلال العمّال.

أنموذجٌ في زيادة يُسْرِ الوصول إلى العَدْل

يبرز المركز القانونيّ لمكافحة الاتّجار بالبشر، وهو منظمة غير ربحيّة مركزها الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث هو أنموذجٌ نافعٌ يُري كيف يُعزّزُ رَفْعُ الدعاوى المدنيّة نيابةً عن الناجين من الاتّجار.[٨] فقد درّب المركز القانونيّ لمكافحة الاتّجار بالبشر من المحامين آلافاً في المكاتب الدوليّة للمحاماة. ومن أهمّ خصائص المركز أنه منظمةٌ جِسْريّة؛ أي منظمة تُوصِلُ الناجين من الاتّجار بمحامين ذوي مهارة عالية في القطاع الخاص. ويتلقّى المركز القانونيّ لمكافحة الاتّجار بالبشر المحالين إليه من شركائه من المنظمات غير الحكومية المحليّة، وغيرها من منظمات المعونة المباشرة. ولقد يقابل محامو المركز الناجينَ أولاً ليحدّدوا أهليّة الدعوى، ثمّ يحيل المركز الناجين إلى محامين خاصّين، فيأخذون في الدعوى بالمجّان. وأما محامو المركز فهم مساعدون تِقْنيُّون، وربما عملوا مستشارين مُشَارِكين.

ولهذه البنية عدّةٌ من المزايا. أوّلها: أنّ الدعاوى المدنية يمكن أن تستغرق سنين عدّة، بناءً على طبيعة القضية. ونتيجةً لذلك، أمكن أن يكون إتمام التقاضي في الدعوى المدنيّة في غاية الكُلفَة. فبإشراك المركز القانونيّ لمكافحة الاتّجار بالبشر محامينَ خاصّين يعملون بالمجّان، يَضْمَنُ تمثيلاً جيّداً لا يُكلِّفُ الناجين شيئاً. ثم إنّ المحامين الممارسين عملهم في القطاع الخاصّ، قد يُطلَبُ منهم، على حسب البلد، تأدية حدٍّ أدنى من الساعات في الخدمة المجّانيّة،

وهو واجبٌ مهنيٌّ يمكن أن يؤدَّى بالتمثيل المتقدم الذكر. وأيضاً، فهذه البنية تعني أن المركز يستطيع تيسير دعاوى الاتّجار المدنيّة مع إبقاء النفقات قليلة، وأنه يمكن أن يعمل بعدد قليل من الموظّفين الدائمين. ويتيح المركز القانونيّ لمكافحة الاتّجار بالبشر للمحامين الوصول إلى قاعدة معطياته، وفيها أكثر من ٤٠٠ دعوىً مدنيّة، رُفِعَت إلى المحاكم الفدرالية في الولايات المتّحدة.

هذا، وتُلقي بعض أهمّ الجوانب في أنموذج المركز القانونيّ لمكافحة الاتّجار بالبشر الضوءَ على الخطوات التي يمكن تكرار اتّباعها في مكان آخر، ابتغاءَ زيادة وصول الناجين من الاتّجار إلى رَفْع الدعاوى المدنيّة، ودونك تلك الخطوات:

- دَعْمُ المنظمات الجِسْريّة، إذ هي وسيطٌ بين موصلي الخدمات المباشرة والمحامين.
- وتدريب المحامين من نقابة المحامين الخاصّين، وهذا يعني الأخذ في الغرض من غير كلفةٍ ماليّة إضافيّة.
- وتيسير الحصول على المعلومات، من مثل قواعد المعطيات العالميّة في دعاوى المدنيّة المرفوعة في الاتّجار، وهذا خطوة أولى إلى زيادة المعرفة العمليّة المطلوبة في التقاضي بهذه الدعاوى المدنيّة.

على أنّ إمكان تكرار الأنموذج معتمدٌ على مشاركة عدد من أصحاب المصلحة في المجتمع المدنيّ. ومن ذلك: أن يُقَامَ التعاون المجدي مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات مكافحة الاتّجار بالبشر، ويُشرَكُ هذا تدفّقَ من الدعاوى مستمرّاً، وأن يُشْرَكَ محامو حقوق الإنسان ومحامو الدعاوى المدنيّة إذا رغبوا في تمثيل الناجين، وأن يدعم المانحون المنظمات الجِسْريّة، من مثل المركز القانونيّ لمكافحة الاتّجار بالبشر، وأن يدعموا أيضاً إنشاء المنظمات المشابهة في العالم. ومع ذلك، يقع على بَذْل الجهد في توسيع رَفْع الدعاوى المدنيّة تحدّياتٌ عمليّة وتشريعيّة. فربما لَم يكن في بلاد أخرى ثقافة قويّة في أن يأخذ المحامون في الدعاوى بالمَجّان، مثل الذي عليه الحال في الولايات المتّحدة، وقد لا يجوز في قوانين بلادٍ أخرى أن يدّعي الضحايا على المُتّجِرِينَ بهم لتعويضهم من الضرر.

وبعدُ، فلا يخلوا رَفْعُ الدعاوى المدني من احتمال الأخطار. فقد يعرّض المحامون غير المدرّبون تدريباً صحيحاً الناجين لرَضَح (ضرر نفساني) إضافيّ، إذا قاموا بتقصّي الحقائق تفصيلاً، بحيث يُدخلونَ ذلك في رَفْع الدعاوى المدنيّة. وقد يستغلّ المحامون موكليهم الناجين، فيقيمون التسوية بينهم وبين موكليهم، بحيث يُحمّلُ المحامي الموكلَ دَفْعَ نسبة من المال الذي سيُدفَعُ إليه بعد صدور الحكم. وأخيراً، إذا طُلِبَ الناجون للشهادة في السياق المدنيّ، فقد يجلب عليهم ذلك إرهاق أعصابهم. ولكنّ هذه العيوب غير مقتصرة على الدعاوى المدنيّة، ولقد تكون أشدَّ في السياقِ الجنائيّ. وعلى الرغم من احتمال الأمر هذه الأخطار، يظلّ رَفْعُ الدعاوى المدنيّة مستأهلاً موضعاً له في إستراتيجيةٍ لمكافحة الاتّجار شاملةٍ عالميّة.

هنْري وُوْه *henrywu98@gmail.com*
عالِمٌ منتخبٌ سنةَ 2020 في منحة رودس، بجامعة أكسفورد

كان مؤلّفُ المقالة زميلاً في البحث سنةَ ٢٠١٩ في مركز القانوني للاتّجار بالبشر.

١. US Department of State (2019) *Trafficking in Persons Report June 2019* (تقرير الاتّجار بالبشر في يونيو/حزيران ٢٠١٩) bit.ly/US-TIP-2019

٢. Wu H and Levy A (2020) 'Prosecution at Any Cost? The Impact of Material Witness Warrants in Federal Human Trafficking Cases', Human Trafficking Legal Center (المحاكمة مهما كلف الثمن؟ أثر مذكرات الشاهدين الأساس في دعاوى الاتّجار بالبشر الفدرالية) bit.ly/Wu-Levy-HTLC-2020

٣. Levy A (2020) 'United States Federal Courts' Continuing Failure to Order Mandatory Criminal Restitution for Human Trafficking Victims', Human Trafficking Legal Center (ما تزال المحاكم الفدرالية بالولايات المتّحدة تعجز عن الأمر بالتعويض الجنائي الإلزاميّ لضحايا الاتّجار بالبشر) bit.ly/Levy-HTLC-2019

٤. Hauser C (2018) 'Woman Trafficked by Cult Is Awarded $8 Million: 'They Took My Childhood'', *New York Times* (المرأة التي اتّجَرت بها فرقة دينية حُكِمَ لها بثمانية ملايين دولارٍ أمريكيّ: «أخذوا طفولتي») bit.ly/Hauser20180525

٥. Hutson B (2018) 'From Enslavement to Empowerment: A Trauma-Centered Approach to Civil Litigation', *Trafficking Matters* (من العبودية إلى التمكين: مقاربة محورها الرّضح لرَفْع الدعاوى المدنيّة) bit.ly/Hutson-trauma-civil-2018

٦. https://sherloc.unodc.org

٧. *El Termewy v Awdi & 3 Ors* (2015) 'Judgement', *High Court of Uganda at Kampala* (حُكْمٌ) bit.ly/Eltermewy-Awdi

٨. www.htlegalcenter.org

اعتراضٌ على ما يُدْعَى الرابطة بين الاتّجار بالبشر وتمويل الإرهاب

كرِغ داميان سمِث

التشدُّد في القول بوجود علاقة سببيّة بين الاتّجار بالبشر وتمويل الإرهاب، أمرٌ مفتوحٌ السبيل إلى الشكّ فيه، بسبب ضَعْف أدلّته ووَهَن معطياته وما لسياساته المُقلِقة من وَقْع.

تُطلَقُ مزاعمٌ مُضِرٌّ على صحّتها منذ سنة ٢٠١٥، زادت جرأتها على التدريج، وقُدِّمَت بين يدي سلسلة من صكوك مجلس الأمن في الأمم المتّحدة، تقول: إنّ بين الاتّجار بالبشر وبين الإرهاب روابط. وأهمّ هذه الصكوك، ما جاء في القرار الذي رقمه ٢٣٨٨ لعام ٢٠١٧، وأكّد أنّ الاتّجار مُسهِمٌ رئيسٌ في تمويل الإرهاب.[١] وفي سنة ٢٠١٩، نشرت المديريّة التنفيذية لمكافحة الإرهاب التي تَتْبَعُ مجلسَ الأمن تقريراً زُعِمَ فيه حَمْلُهُ أدلّةً على وجود رابطة حقيقية بين "الاتّجار بالبشر، والإرهاب، وتمويل الإرهاب."[٢]

وقد نشأت المزاعم حول الرابطة في سياق قِيَام تنظيم داعش في سورية والعراق، وتجديد الاتحاد الأوروبي وَالدول الأعضاء فيه بَذْلَ الجهد في ضَبْط الهجرة غير النظامية بعد 'أزْمَة' اللاجئين سنة ٢٠١٥. وقد شرعت فرنسا في مناقشات حول القرار ٢٣٨٨ استجابةً لتقارير إعلاميّة في بَيْع المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية بمَزَاد العبيد في ليبيا، ولتقاريرَ في أنّ المنتسبين إلى تنظيم داعش يستفيدون من أعمال الاتّجار بالبشر هناك. والظاهر أنّ هذه القصص الإخباريّة كانت دليلاً استُعمِلَ لإثبات المزاعم الأوروبيّة التي تقول إنّ الهجرة غير النظاميّة كانت تُسيِّرُها شبكات الاتّجار العابرة للأوطان، لا عواملُ الحركيّة (الديناميّات) المُعَقّدةُ في الهجرة.

ويستشهد مجلس الأمن في الأمم المتّحدة بليبيا، قائلاً إنها شيءٌ من اتّجاه عالميّ تَتَّجِهُهُ الجماعات الإرهابية التي تجني الرّبح من الاتّجار بالبشر، هذا مع الذي يرتكبه تنظيم داعش من الاستعباد والاتّجار في العراق وسورية وتركيا، وما يرتكبه المنتسبون إلى تنظيم القاعدة من تهريب الناس في منطقة الساحل، وما ترتكبه جماعة بوكو حرام من الخطف والزواج القسريّ والتجنيد القسريّ في نيجيريا، وما ترتكبه جماعة الشباب المُسلّحة من أَسْر طلباً للفدية في القرن الإفريقيّ، وما يرتكبه جيش الرب للمقاومة من تجنيد الأطفال القسريّ في وسط إفريقيا. نعم، هذه الحالات مثيرةٌ للقلق بلا شكّ، ولكنّ منهجيّة البحث الأساس في العلوم الاجتماعية تلقي بظلال من الشكّ على قابليّة هذه الحالات للمقارنة وعلى العلاقات السببيّة التي في ضمن مصطلح 'الرابطة'. ثم إنّ مصطلح 'الرابطة' كثيراً ما يُسْتعمَل في الخطابات للإلحاح على تحقيق مُزاوَجة مثمرة بين مجالَين سياسيَّين متباينَين على ما يظهر.[٣] وفي جدَول أعمال السياسات في مجلس الأمن ما يُثيرُ القلق؛ ذلك أنّه ثبَتَ أنّ بين الاتّجار وتمويل الإرهاب رابطة، ثم كَلّفَ بعد القول بوجودها إجراءَ بَحْثٍ يأتي بالأدلّة على ذلك.

وإنّي أزعم هذا الزّعْمَ بناءً على تسلسل القرارات، وعلى أنّي كنت مستشاراً في الإعداد لتقرير المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التي تَتْبَعُ مجلسَ الأمن. وقد قدّمت بين يدي التقرير أربع نتائج. أولها: أنّ الحالات كانت منوطةً بمزاج الشخص وطباعه، وليس فيها دليل على الرابطة. وثانيها: أن ضَعْفَ المعطيات في الاتّجار وتمويل الإرهاب عموماً، يَحُولُ دون تقدير نسبة الأموال التي تجتنيها الجماعات الإرهابية من الاتّجار، ومع ذلك فيحتمل أمر النسبة أن تكون جدّ قليلة بالقياس إلى سُبُل التموُّل الأخرى.[٤] وثالثها: أنّ الجماعاتِ الإرهابية تستغلّ من طُرُق الهجرة غير النظامية ما يقطع الأراضي التي تسيطر عليها، ويندر أن تُعْنَى بتنظيم الاتّجار الدولي. ورابعها: أنّ معالجة الاتّجار بوسائل تصرُّف يُتوسّلُ بها في مكافحة الإرهاب، يحتمل أن يؤدّي إلى اشتداد التشرُّب بالروح العسكريّة في جداول أعمال السياسات، وإلى إهمال سُنَن العمل الحسنة المتعلقة بالمقاربات التي محورها الضحايا، وإلى الاستخفاف بالأسباب الأصليّة، وإلى فَتْح قنوات للهجرة الآمنة والقانونية. وصحيح أنّ شيئاً من هذه التنبيهات جاء في تقرير المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التي تَتْبَعُ مجلسَ الأمن، ولكنّ ما قُدِّمَ بين يدي التقرير من أدلّة، لا تَدْعَمُ زَعْمَهُ أنّ بين الاتّجار وتمويل الإرهاب رابطة واضحة.

والغرض من هذه المقالة هو أن أُقْنِعَ بالحُجّة راسمي السياسات والباحثين أن يقاربوا ما زُعِمَ أنّه 'رابطة الاتّجار وتمويل الإرهاب' وهم متشكّكون فيها، وأن يتجنّبوا بثّ

مثل هذه المزاعم، من غير أن يكون لها بحوث أكثر تفصيلاً ومعطيات يُعتدُّ بها. ثم إنّ ما بين يدي من النتائج مبنيٌّ على بحث مكتبيّ ومقابلات قابلت فيها مُستَطلعين خبراء من منظمات دوليّة، وجرت في مراكز إدارة، ومكاتب إقليميّة، ومجامع فكريّة، وقابلت فيها أيضاً مُنفذيّ القانون الدولي في الولايات المتحدة، وتركيا، ومصر، ونيجيريا، وأوربا.[٥]

معطياتٌ ضعيفةٌ غير قابلة المقارنة

وأما المُعوِّقُ الأكبر أمام الزَّعْم بوجود رابطة بين الاتّجار وتمويل الإرهاب، فهو عُدْمُ المعطيات القوية القابلة للمقارنة، التي تؤخذ منها الملاحظات حول العلاقات السببيّة بين المُتغيّرَين. فأوّلُ شيء يُذْكَرُ في هذا المقام، هو أنّ نُدرَة المعطيات حول الاتّجار واضحةٌ بالدليل حين يُنظَرُ في الدراسات السنوية التي لها صلة بالأمر. مثال ذلك: أنّ التقرير العالميّ في الاتّجار بالبشر، الذي يخرجه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يقتصر على إحصاءات متابعة الدعاوى القضائية على صعيد الدولة. وتختلف طبيعة هذه الإحصاءات ودرجة صدقها اختلافاً شديداً، وهي لا تُرينَا إلا القليل من جميع معدّلات الاتّجار، ولا يمكن أن تُستكمَلَ بالاستقراء حتّى تصير إحصاءات عالميّة في الاتّجار. وأمّا تقارير التقديرات العالميّة في العبوديّة الحديثة، التي تصدرها منظمة العمل الدولية، فتَرْكُزُ همّها في العمل القسريّ، وتَجْهَدُ لإلقاء الضوء على ما يُقيِّدُ المعطيات، وتُحذّرُ من استكمال المعطيات بالاستقراء لإخراج الإحصاءات العالميّة. ولعل تقارير وزارة الخارجية الأمريكية في الاتّجار بالبشر هي أكثر التقارير تأثيراً، إذ تجعل الدول على مراتب من حيث امتثال القانون الدولي وبذل الجهد في مكافحة الإرهاب. ومع أنّ تقارير وزارة الخارجية الأمريكية في الاتّجار بالبشر كانت تشمل معدلات الاتّجار، فقد تُخُلِّيَ عنها بعَقب نَقْد أتى من مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية في أنّ المَعطيات غير قابلةٍ للإثْبات.[٦]

وقد ركّزت، من جديد، المناقشات التي أُديرَت حول الاتّفاق العالميّ من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظاميّة، على ما دُعيَ إليه في هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ذي الرقم (١٦,٢) من أن يُتوصَّلَ إلى تقوية أدوات الرصد من خلال مُشيرات مشتركة، وأيضاً فقد أقرّ بالمعوّقات الأساس أمام البحوث المقارنة الدائرة حول الاتّجار، ولا سيّما التفاوت في الأنظمة القانونية، والمصطلحات، وأساليب تحديد الحالات. هذا، وللمُتّجرينَ (ولكثيرٌ من الناجين من الاتّجار) من الحوافز القويّة من يحفزهم إلى سُلُوكٍ يُحبِطُ جَمْع المعطيات.

ثمّ هناك دليل العبوديّة العالميّ، الذي تصدره مؤسسة وُوك إفري (Walk Free Foundation)، كسَبَ التأثير من عرض الاتّجار بهيئة 'العبودية الحديثة' (وهو دليلٌ يكثر أن تستشهد به المنظمات، ومنها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التي تَتْبَعُ مجلسَ الأمن)، ويزعم أنّ بين يديه قياسات عالمية على المستوى القطري، إلا أنّه يعتمد على خطط تقدير هشّة، مستمدّة من مجموعة من الأنشطة ليس فيها من العنصر العابر للحدود شيء؛ أي العامل الذي يكثر أن يستعمله مُنفذي القانون والمنظمات الدولية لكَشْف الحالات وتقدير المعطيات وجَمْعها. ولقد نَقَدَ الخبراء، الذين قابلتهم في أثناء جريان بحثي، درجة صدق هذا الدليل.[٧] وقالوا وبين يديهم حجّتهم، إنّه على الرغم من شكّ العلماء المتوقّع في صرامة الإحصاءات، ففي صعيد الأمم المتحدة قبول للتقديرات عريض، وبعضٌ من السبب في ذلك ما تفعله مؤسسة وُوك إفري من المراوضة في أروقة الأمم المتحدة، وبعضٌ آخر من السبب هو أنّ دليلَ العبوديّة العالميّ ظاهرٌ على أنّ بين يديه حلاً لمشكلات التقدير المعقّدة.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

لاجئ إريتري، يبلغ من السنّ ١٧ سنة، يترك أثرَ كفّه في رايةٍ من المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تَحْملُ وَسْماً يقول: #أنهوا_الاتّجار_بالبشر (#EndHumanTrafficking)، في مخيّم شَقْراب للاجئين، بالسودان. وهاهنا أفرادٌ من المخيّم والمجتمع المُضيف، اجتمعوا ليتظاهروا ويُعلِنُوا تماسكهم وتآزرهم على الاتّجار بالبشر في شرقيّ السودان.

وأما الخطة التالية في تحديد رابطة سببيّة فهي تقدير مقدار أرباح الجماعات الإرهابية التي يَجْتَنُونَها من الاتّجار وما له صلة به. وهاهنا يعترضنا مشكلة كبرى أيضاً. نعم، ما من شكّ في وجود دليل قويّ على أن الجماعات الإرهابية تعتمد على الأعمال الإجرامية في جمع المال. ومع ذلك، نَقَلَ موظفون من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كيف أنّ أرقام تمويل الإرهاب كثيراً ما تُبنَى على معلومات استخباراتيّة سريّة، من هيئات لها مصلحة قويّة في فرط رَكْز الهمّ في المسألة. وسبيل الحصول على التقويمات لإجراء المراجعة المستقلة غير مفتوح، فيكثر أن تَجِدَ الباحثين يستشهدون بالإحصاءات الرسميّة فقط. ومثل ذلك، أنّ المُسْتَطْلَعينَ قالوا إنّ سوءَ الفهم كثيرٌ عند راسمي السياسات في العلاقات بين الجريمة العابرة للأوطان والإرهاب، وذكروا وجود اتّجاه إلى تخليط التداخل الجغرافيّ بالتلاقي العمليّ.

وقد شدّدت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية –وهي منظمة رقابة حكوميّة دوليّة– ذِكْرَ المصاعب في تتبُّع الإيرادات من الهجرة غير النظامية عموماً.[٨] صحيح أنّ المُسْتَطْلَعينَ الذين قابلتهم في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كانوا يدرون الحالات المذكور في صكوك مجلس الأمن، ولكنّهم عبّروا عن رأي صَلْب، وهو أنّه لا إحصاءات (سريّة أو غير سريّة) تدعم زَعْمَ أنّ جماعات كالقاعدة، وبوكو حرام، وداعش، قد اجتنت من الاتّجار أرباحاً عظيمة المقدار. فلمّا كان التهريب والاتّجار مُوطّنان في الأكثر، كان لهما من الأعمال العابرة للأوطان شيء قليل أصلاً.

الانتهازية والقَمْع والتجنيد

أوضح حالة لإرهابيّين يتّجرون بالبشر ابتغاءَ الرّبح هي الاتّجار الذي يقوم به تنظيم داعش. وأبرز ما كان من ذلك، أنّ تنظيم داعش استرقّ آلافاً من اليزيديّات، نساءً وبناتاً، في العراق إذ كنّ له غنائمَ حَرْب، فتعرّضْنَ للاغتصاب المنهجي، وبِعْنَ في المناطق المحليّة، أو اتُّجِرَ بهنّ إلى سورية وتركيا. ولما كان التنظيم في أوْج قُوّته، اشتمل هذا الاتّجار على إمداديّات (لوجستيّات) معقّدة، نظّمها لجنة من التنظيم مخصوصة، ولكنْ –بقطع النظر عن الحنكة التنظيميّة– أقرّت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بأنّه "من الصعب تصوُّر الاتّجار بالبشر سبيلاً من سُبُل الرّبح" عند التنظيم، إن قيسَ إلى سُبُل أخرى مثل النفط، والعاديّات (الآثار القديمة)، وضَرْبُ الفدية وفرض الضريبة على السكان.[٩]

ذلك، وتشير الأدلّة لإلى أنّ الجماعات الإرهابيّة كثيراً ما تستعمل الاتّجار والجرائم التي لها صلة به في أغراض عمليّة أو مذهبيّة (إيديولوجيّة)، لا في التموُّل. إذ تستعمل الجماعات الإرهابيّة العبوديّةَ والـزواج القسريّ لتجنيد الأفراد ومكافأتهم، أو لإرهاب السكان المحليّين، وتأخُذُ على عادتها في التجنيد القسريّ للمقاتلين وللجُنْد من الأطفال. ومهما يكن من أمر التنظيم، فأكثر هذه الأعمال والأفعال التي يتّبعها لا تصل إلى حدّ الاتّجار الدولي. ولذا تَحْزِمُ قَرَارَاتُ مجلس الأمن ما مضى عليه زمن طويل من الجرائم وانتهاك حقوق الإنسان، مع رَكْزِ همّها في مركز جديد، وهو سورية والعراق وليبيا. وقد قالَ مُسْتَطْلَعٌ يعمل في إدارة الرئيس أوباما: "الظاهر أنّ مجلس الأمن يخلّط الاتّجار بضروب الاستغلال التي نكافحها منذ عقدين من الزمان." وبالجملة، فإنّ المُتّجرين يسعون إلى بقاء أعمالهم في السرّ، وأما الإرهابيين، فيجذبون الانتباه السياسيّ، وهذا لا يُعينُ على الرشوة والتواطؤ والفساد، التي هي أمور لا بدّ منها لنقل الناس عبر الحدود. مثال ذلك: أنّ في بلدة صبراتة الساحلية بليبيا، موّلَ المهرّبون الحرب على داعش، لأنّ كَوْنَ الجماعة الإرهابية في المنطقة يعرّض أرباحهم للزوال.

وقد عملت الجماعات المسلّحة طويلاً في طُرُق الهجرة غير النظامية. فقبل الإطاحة بالعقيد معمر القذّافي سنةَ ٢٠١١، كان النظام وما يحالفه من قوّات هو المتحكّمُ بالتهريب والإتّجار في ليبيا. وأما اليومَ فالمهاجرون معرّضون لخطر الاتّجار بهم في المناطق التي تسيطر عليها حكومة الوفاق الوطني كما هم معرّضون لخطر الاتّجار بهم في المناطق التي تسيطر عليها الميلشيات، ولكنّ المعوّقات أمام المهاجرين التي تحول دون خروجهم من ليبيا اليومَ أكبر، بسبب اتفاقيات الهجرة بين ليبيا والدول الأعضاء في الاتّحاد الأوربي. بل إنّ الكيانات التي يموّلها المجتمع الدولي (وخاصّةً قوات الردع الخاصّة الليبيّة، وخفر سواحلها، ومديرية مكافحة الهجرة غير النظاميّة) قد سيطرت أساساً على الطرق التي تستعمل في الاتّجار، وأصبح من عادة هذه الكيانات اليومَ أن تتّجر بالبشر، حتى إنّها بلغت من الاتّجار مبلغاً أبعد كثيراً من الذي بلغته الميلشيات بعد سقوط معمّر القذافي.

تجنُّب مزاوجة السياسات الماحلة

وهاهنا سؤال أخير: هل للإشَارة إلى رابطة الاتّجار- وتمويل الإرهاب، مُزَاوجَةُ سياسات مُنتجة، كما كان حال رابطة الهجرة-والتنمية؟ وكلّ من أجَابَ عن سؤالي هذا من المُستَطْلَعين، ما عدا موظف أمني من نيجيريا، حذّر من استعمال وسائل التصرُّف هذه، المرتبطة بسياسات مكافحة الإرهاب. عبّر عدّة منهم عن قلقهم من أنّ معاملةَ الاتّجار معاملة قضيّةٍ أمنية صعبة يهدد بإنتاج نتائج سيئة غير مقصودة، تقعُ على الأمن الدولي وضحايا الاتّجار بالسَّواء.

وكثيراً ما تؤدّي الأعمال العسكرية إلى زعزعة استقرار الدول والأقاليم، وتنمّي الاستياء والتطرُّف، وتتنزّل منزلة عامل حَفْز إلى التَّهجير. وأيضاً فهي تنشئ للاتّجار سوقاً. مثال ذلك: أنّ جيش تحرير كوسوفو وغيره من الجماعات المسلّحة في يوغوسلافيا -سابقاً- اتّجرَ بالنساء والبنات لِيُجيبَ بهنّ حاجات الجُند في حلف شمال الأطلسيّ وقوات الأمم المتحدة. وعوامل الحركيّة (الديناميّات) نفسها حاصلة في الدوليّ من أعمال حفْظ النظام والعمل الإنساني في نطاق أوسع، وهي في الغالب موجّهةٌ إلى قَمْع التطرُّف.

كثيرةٌ هي الأدلّة على أن السياسات التي تُؤَمْنِنُ الهجرة، تضُر بمعايير الحماية الدوليّة، وبحقوق المهاجرين، وبأمن الدولة. إذ تفسح مزاوجة الاتّجار بالإرهاب للأنظمة الاستبدادية والسلطوية السبيل إلى الاستفادة من انشغال الغرب بالنزعة الإسلامية والهجرة غير النظامية، فتحصل منه على عون عسكري وتعزّزُ سيطرتها السياسية على بلادها. وسألَ أحد كبار المتخصّصين في مرحلة ما بعد النّزاع: "ما الذي ترى من المعنى حين تقول حكومة استبداديّة لمجلس الأمن مؤكّدةً: نعم، إنّ التهديد الحاضرَ مشكلة عويصة في أرضي؟ [هذا يعني] أنها تريد مزيداً من المال لاستيعاب الخدمات الأمنيّة ... وفي أحسن الأحوال تريد أن يُسقَط عنها دَيْنُها."

وأخيراً، فإنّ حَشْدَ سياسات مكافحة الإرهاب لاستعمالها في مكافحة الاتّجار، سيُهملُ ما يَنْتَصُر له العلماء والمزاولون ومنظمات صَوْن الحقوق، من سُنَن العمل الحسنة، ولا سيّما التي تُتَبَعُ في فَتْحِ سُبُل المعاش، والتعليم، والتنمية، وفي الأنظمة القانونية التي تدور حول الضحايا. وأيضاً فقد يقلل الوصول إلى قنوات الهجرة الآمنة والقانونية من مواطن الضّعف والتعرُّض للاتّجار في طُرُق الهجرة غير النظامية. هذا، ويشتدّ -يا للأسف- اعتمادُ واضعي القرار (٢٣٨٨) من أعضاء مجلس الأمن في الأمم المتّحدة، على إقامة التعاون بينهم وبين الدول الاستبداديّة والسلطويّة، ويعدُّون ذلك في جداول الأعمال الخاصّة بضبط الهجرة، فيُنمِّي ذلك سُبُل التعرُّض للاتّجار في الأصل.

كرغ داميان سمث *Craigdamian.smith@ryerson.ca*
باحثٌ مشاركٌ رئيس في حوكمة الهجرة، في برنامج التميُّز الكندي في بحوث الهجرة الاندماج، بجامعة ريرسُن، في تورُنتو
www.ryerson.ca/cerc-migration/about/

١. إن شئت قائمةً فيها كلُّ القرارات وما له صلة بها ممّا صُرِّحَ به، انظر: http://unscr.com/en/resolutions/2388.

٢. CTED (2019) *Identifying and Exploring the Nexus Between Human Trafficking, Terrorism, and Terror Financing* (تعيين واستكشاف الرابطة بين الاتّجار بالبشر والإرهاب وتمويل الإرهاب) bit.ly/CTED-trafficking-terrorism-2019

٣. مصطلح 'الرابطة' مصطلحٌ يُعربُ عن مجموعةٍ من العلاقات السببية اللازمة بعضها بعضاً، بين ظاهرتَين أو أكثر. ونضرب عليه مثلاً مشهوراً، هو رابطة الهجرة والتنمية، وهي رابطةٌ تَصِفُ سلسلةً من علاقاتٍ سببيّة معقّدة يُعزِّزُ بعضها بعضاً، بين مختلف ضروب التنمية والسُّكون.

٤. وفي الرابطة المزعومة مشكلة أخرى، هي الاختلاف الواسع في تحديد الجماعات الإرهابيّة. ففي قائمة الاتحاد الأوروبي ٢١ كياناً تقول إنّه منظمة إرهابية، وتعيُّن وزارة الخارجية الأمريكية ٦٧ منظمة إرهابية، وتحدد الأمم المتحدة 82 كياناً هي أهداف للعقوبات على الإرهاب أعمال تمويله. وهذا الاختلاف نتيجةٌ لاختلاف أوسع منه في معايير التعيين، والجماعات التي لها مصلحة، وجداول الأعمال السياسيّة.

٥. اختير المستطلعون من منظمات دوليةٍ، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، والأمم المتحدة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٦. التقرير العالميّ في الاتّجار بالبشر، من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة www.unodc.org/unodc/data-and-analysis/glotip.html، والتقديرات العالميّة في العبوديّة الحديثة، من منظمة العمل الدولية: العمل القسريّ والزواج القسريّ www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_575479/lang--en/index.htm، وتقرير وزارة الخارجية في الاتجار بالبشر bit.ly/ILO-Estimates-Slavery-2017 https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/

٧. See also Gallagher A T (2017) 'What's Wrong with the Global Slavery Index?', *Anti-Trafficking Review* 8: 90–112 (ما علّة دليل العبوديّة العالميّ؟) https://doi.org/10.14197/atr.20121786

٨. Financial Action Task Force (2018) 'Financial Flows from Human Trafficking' (دفقات ماليّة من الاتّجار بالبشر) bit.ly/FATF-finance-trafficking-2018

٩. Financial Action Task Force (2015) 'Financing of the Terrorist Organization Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL)', p13 (تمويل تنظيم داعش الإرهابيّ) bit.ly/FATF-finance-ISIL-2015

التهريب والاتّجار من فِيتْنامَ إلى أورُبّا

ميمي فُو ونادية السبتاوي

هجرة الفيتناميّين إلى أوربا ظاهرةٌ معقدةٌ غير مستقرّة في حالها، فيُبتدَأُ مسار الأعمال فيها بتهريب الناس، ثم يدخل فيه الاتّجار بهم أيضاً وغير ذلك من ضروبِ الاستغلال.

فيتنام هي إحدى أكثر البلاد التي يصدر منها المُهرَّبون والمُتّجَر بهم إلى أوربا. وأكثر هؤلاء شبّانٌ وصبيانٌ من أهل بضع مقاطعات تقع في شمالي البلد وشمالي وسطها، يتجشّمون أخطارَ السفر وطولَهُ لأسباب، أعظمها اعتقادهم أن فُرَصَ الربح في بلاد ما وراء البحار أحسن. ومع أن اقتصادَ فيتنام ينمو، ونموّه مستمرٌ مطرد، ليس فيها تكافؤ فُرَص للارتقاء الاجتماعيّ والمعاشيّ، لا بالتّعليم ولا بالتوظيف، ومعظم الفرص مركوزةٌ في الحَضَر. والفيتناميّون الذين عَدِمُوا هذه الفرص، ويقدمون من مقاطعات جُرِيَ فيها من عهد بعيد على طلب العمل في بلاد ما وراء البحار، هم سَوَادُ المهاجرين إلى أوربا.

وكان بفيتنام في ثمانينيّات القرن العشرين برامج لإصدار العمال من البلد وأخرى لطلب العلم خارجها، جرت بينها وبين بلاد الكتلة السوفيتية –سابقاً–، فأدّت إلى نشوء جاليات فيتنامية في موسكو وكييف ووَارسو وبراغ وبرلين. وما تزال طرق التجارة والهجرة هذه إلى اليوم مسلوكة، ثم إن فيتنام الآن هي البلد التاسعة بعد أكثر بلاد العالم تسلّماً للأموال المُحوّلة إليها. وما زالت خدمات تَيْسير الهجرة مستمرةً بعدَ أن وضعت الحَربُ الباردَةُ أوزارَها، غير أنها اليوم على هيئة أعمالٍ في تهريب الناس، تُديرُهَا عِصَاباتُ إجرام مُنظّم قادَتُهَا فيتناميّون، في فيتنام وفي بلاد ما وَراء البحار.

على أنّ السائر الآن في الاتفاق بين المُهرِّب والمُهرَّب أن يتمّ مشافهةً أو بوسائل التراسل والتواصل الاجتماعيّ، مثل فيسبوك وزَالُو (Zalo). وبعد أن كانت الفاجعة في تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠١٩، بموت ٣٩ فيتناميّاً، إذ عُثِرَ عليهم أمواتاً في شاحنة مُبرَّدة بإسكس (في جنوبيّ شرقيّ المملكة المتّحدة)، صار المُهرِّبون يُسَمُّون ٥٠ ألف دولار أمريكيٍّ أو أكثر، ثمناً، ويزعمون للمُهرَّب أنهم ضامنونَ له طريقاً آمناً إلى المملكة المتحدة ووظيفةً فيها. فتَقترِضُ الأُسَرُ نِصْفَ جَميع المَبْلغ، في الأقلّ، لتدفعَهُ في مُقابَلة إجازَتِها المرحلَةَ الأولى منَ فيتنامَ إلى بلدٍ أوربية.

فإن رأى فيتناميٌّ أن يقترض لنفسه مالاً ويتجشّم السفر إلى أوربا، تحمّلَ من ذلك عبئاً مالياً ونفسانياً فادحاً. ويستعمل المهرِّبون والعصابات الإجرامية الاستدانةَ ليزيدوا في قوّتهم على التحكّم في المهاجرين خلال السفر، فيكثر أن يُجْبِرُوهُم في طريقهم على ما فيه استغلالهم، كأن يُعمِلُوهُم في بيع العقاقير الزائفة، أو في مصانع الشّقاء حيثُ العمل مديد والأجر زهيد والحال في الحضيض. وأما النساء والأطفال ففيهم خاصّةً من مواطن الضعف ما يُعرّضهم للاغتصاب والبغاء القسريّ أو غيرهما من ضروب الاستغلال الجنسيّ، في البلاد التي يعبرونها، كروسيا وأكرانيا وبولندا وجمهورية التشيك وألمانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا.

على أنّ أوَائلَ المستجيبين لذلك في أوربا، من موظفي إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية، يتحمّلون كثيراً من المصاعب في تَعيين ودَعم الفيتناميّينَ الذين يُحتمَلُ أن يكونوا ضحايا اتّجار. ومِن ذلك: مصعبة قُصُور في موظفي إنفاذ القانون والعُمّال الاجتماعيّين الناطقين باللغة الفيتنامية، ومَصعبة عدم معرفة السياق الثقافيّ الفيتناميّ، وهذه تَصْعُبُ معها عند إجراء المقابلات دقّة تقدير السنّ وطَمْأنَةُ المهاجرين إلى أمنهم، ثم مصعبة قلّة عدد المترجمين الرسميّين العارفين بحال الاتّجار والتهريب. وَيَكْثُرُ ألّا يَعْرِفَ أوَائلُ المستجيبين والسُّلطاتُ مِنْ أعمَالِ الاتّجار والتهريب إلاّ ما يُعمَلُ في حدود بلادهم، ولما لم يكن في استجابة مُنْفذي القانون تنسيقٌ كانت عصابات الإجرام المُنظّم تُديرُ أعمالها بين الخَفَاء والعَلَن. ثم من عدم التواصل والتنسيق بين البلاد وما يشاكلها من هيئاتها امتَنَعَ تَتَبُّعُ المهاجرين بعد عُبُورِهم حُدُودَها.

بِناءُ ثقةٍ على يد أوائل المستجيبين

بلغت نسبة الفيتناميّين من جَميع مَن قَدِمَ مطارَ باريس رُوْسِّي (وهو جُزءُ مَسْلَك تهريب مَن الجدّة بمكانٍ قريب، يُنقَلُ فيه الناس من طَريق هَاييتي) في سنة ٢٠١٨ من القاصرين غير المصحوبين نحواً من ٥٠٪. وقد طلب إلى فِرقَتنا

موظّفونَ من جمعية الصليب الأحمر الفرنسي، مخصّصونَ للقيام بأمر مَن يُحْجَزُ من القاصرين غير المصحوبين عند الحدود الفرنسية، أن نُعمِلَ الترجمة الشفهية والدعم الاجتماعيّ الثقافيّ لشابٍّ وشابّة فيتناميَّين، يحتملان أن يكونا ضحيّتا اتّجار. وقد أُجيزَ لهما البقاء في فرنسا مُؤَقّتاً، فأُطلِقَا من حَجْزِهما إلى هيئة حماية الأطفال، فهيّأت لهما السّكنى، ولبثا ينتظران أن يُبتّ في وضعهما الرسميّ.

فوصلنا إلى فندق المهاجرين في بُكْرَةِ النهار، لمعرفتنا أن احتمالَ فرارهما منه قويّ. وقضينا معهما ستّ ساعات، بيّنّا لهما فيها وضعَهما القانونيّ ومزايا بقائهما في فرنسا، وعقدنا بيننا وبينهما من حبال الأُلْفَة ما أمكن، حتّى تنشأ ثقتهما بنا.

على أنه ظهر لنا من الأَمَارَات ما يدلّ على أن القصصَ الأولى، التي قصّها علينا الشابّان البالغان سن الرُّشد: الشابّة ماي والشابّ تُوان،[1] قصصٌ غير صحيحة، تَمَرَّنَا على قصّها. فقد قالت ماي إنها يتيمة الأبوين من أهل مقاطعة كُوَنغ تي -مع أنّ الظاهر من لهجتها غير ذلك-، خُطِفَت وسِنُّها عشر سنين، وأُتِيَ بها الصين، وفيها صبرت على السُّخرة سنينَ متوالية. وزعمت أنها لقيت يوماً رجلاً من أهل الصين (لم تَسْأَلْه عن اسمه البتّة)، فأراد أن يَدْفَعَ نفقة سفرها إلى أوربا ففعلَ وأعانها على الفرار. وهذه قصة يكثر أن يأمر المهرّبون المهاجرين بقصّها على السلطات ساعة يُسْأَلون. والحقّ أن عصابات الإجرام قلّما يقبلون أن يهرّبوا من يتامى الأبوين من لا يُدفَعُ ثمن تهريبه. ولكنّا راعينا مشاعر ماي، فربّما كان سبب قصّها علينا قصّتها الكاذبة أنها في طريقها أُسِيءَ إليها أو استُغِلّت استغلالاً جنسيّاً.

فكان أول ما بدأنا به في بناء الثقة أن أظهرنا إدراكنا لحالهما الشعوريَّة، وقدّمنا لهما الطعام والشراب، وبيّنا أننا إنما جئناهما متطوّعين نبتغي إعانتهما. وأخذنا في الأحاديث المُسْتملَحَة، فسألناهما ما تفضّلان من المآكل الفيتنامية ومن تفضّلان من لاعبي كرة القدم؟ وتمازحنا في أَظفَار ماي أنْ كم يُهِمُّ كلَّ امرأة فيتنامية أن تَجِدَ لها دارَ عنايةَ بالأظفَار حسنةً. وقد استعملنا في مخاطبتهما الألفاظ المناسبة -أي (چي =chị) ومعناها 'الأخت الكبيرة' و(اِم = em) ومعناها 'الأخت الصغيرة' أو 'الأخ الصغير'- واستعملنا منطقة البروج الفيتناميّة لاستعلام سنِّهما؛ ذلك أن العادة جرت في فيتنام بأن يُجَابَ عن استعلام السّنّ بذكر صورة الحيوان المخصوصة ببُرج المُسْتعلَم لا بذكر عدد السنين.

فبدأت ثقة ماي وتُوَان بنا تستحكم في قلبهما قليلاً قليلاً، حتّى بلغا من الأُنس بناحيتنا أن كاشفانا بمزيد من أخبارهما الصحيحة. أما ماي فكانت بالغةً من السنّ إلى ما يزيد قليلاً على ١٨ سنة، وخائفةً من السفر على حدتها، مشتاقةً إلى لقاء أهلها كثيراً. وقد شرعت في هذا السفر بعد أن أبعدَ أبوها من أوربا قبل أشهر، فوجب عليها بعدُ أن تقضي الديون وتَعُولَ أهلها. ولم يكن لماي علمٌ بمبلغ دَيْنها. إذ سلكت طريق 'ذوي الجاه' وهو طريقٌ يُنقَلُ سالكوه في الجوّ إلى فرنسا، ولكنّ المهرّبين اشترطوا عليها أن تنتظر بلوغها منتهى السفر -وهو المملكة المتحدة- فيخبروها ما عليها لهم من الدَّيْن. ويغلب على الظنّ أنها لو وصلت لقالوا لها إن مبلغ الدَّين نحوٌ من ٥٠ ألف يُورو، فقضاءُ دَين هذا مبلغهُ وعَوْلُ أهلها عبءٌ فادحٌ، باعثٌ على ما فعلتهُ فيما بعد.

مرآةٌ تعكس مهاجرَين فيتناميَّيْن في مخيّم 'مدينة فيتنام' بفرنسا، الذي يَكثُرُ أن يكون موضع آخر مرحلة يقطعها المهاجرون الفيتناميُّون قبل أن يدخلوا المملكة المتحدة، وهم في الشاحنات مختبئون.

وأمّا تُوَان، فقد تُوُفِّيَ أبوه تاركاً دَيْناً على الأسرة. وكان تُوَان يدرس القانون والسياسة في الجامعة، ولكنّ عمّته وعمّه حثّاه على أن يترك ذلك ويذهب إلى المملكة المتحدة، ليكسب المالَ ويعين الأسرة كلَّها، وفيها أمّه وأخته المُعوّقة. وكان حال تُوَان كحال ماي في أنه لا يعلم مبلغ ثمن السفر حتّى يبلغ المملكة المتحدة. فلو أنه بلغها لكانت عمّته وعمّه اقترضا المال من غير موضع ليدفعا مبلغَ الثمن، ولكان تُوَام مكلَّفاً بكسب المال لقضاءِ دَيْنِ عمّته وعمّه.

على أنه لم يَمْضِ على خروجنا من الفندق ساعتين حتّى بلَّغنا أصحاب الخدمات الاجتماعية أن ماي وتوان بادرا إلى ركوب سيارة مارّة، نحسبها خيطاً من شبكة التّهريب. فتعلّمنا من هذه التجربة دروساً كثيرة الفائدة. فلمّا كنا من المستجيبين الأوائل، كنا غير مستطيعين أن نُوردَ لماي وتوان ما يكفيهما من وجوه الطّمأنَة وبيانِ ما لهما من حقوقٍ في الحماية؛ إذ هما شخصان مستضعفان في أوربا، ولا سيَّما في ظلِّ ما يحيط بهما من خطر أن يُتّجرَ بهما بعد ذلك في سفرهما. وأيضاً فقد كان ينبغي لنا أن نطلب إلى أصحاب الخدمات الاجتماعية أن يُبْعِدُوا عنهما هاتفاهما الجوّالان لمنع التواصل بينهما وبين المهرّبين. وأخيراً، كان لنا حاجةٌ إلى مَزيد وقتٍ لبناء الثقة بيننا وبينهما ولنُديرَ صَريحَ الأحاديث والمعينَ منها حول سُبُلِ قضائهما ديناهما، فيُرِيهما ذلك بقاءَهما في فرنسا.

التوصيات

ينبغي للسلطات والمنظمات غير الحكومية الأوربية أن تقتفي التوصيات الآتية، لتُحسّن استجاباتها من كلِّ وجه، وذلك في تعيين وحماية المهاجرين ومَن يُحتمَلُ أن يكونوا ضحايا اتّجارٍ أو استغلال، فينبغي لها:

- أن تجمع معطياتٍ شاملةً لضحايا الاتّجار في أوربا كلّها.
- أن تتّخذَ في مقاربة الإجرام المنظّم الفيتناميّ مقاربةً تتعدد فيها البلاد والهيئات، وأن تزيدَ تَشَارُكَ المعلومات وتُوسّعَ شبكة التواصل بين الهيئات التي تتبع الحكومة وهيئات إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية.
- أن تَركُزَ همّها في ما هو ملتبسٌ من حدود بين الاتّجار والتّهريب لإعداد استجابةٍ أكثر نجوعاً مما كانَ.
- أن تضمّ وتُدرّبَ من الجاليات الفيتنامية عمّالاً اجتماعيّين وموظفين في إنفاذ القانون.
- أن تجعل لمَن له اتصال بمن يُحتمَلُ أن يكون ضحيّة من مترجمين وممثلي مُنظمات غير الحكومية وعمّال اجتماعيّين وموظفي إنفاذ القانون تدريباً إضافيّاً مخصوصاً. وينبغي في هذا التدريب أن يُعرَّفَ المتدرّبون سُبُلَ نَشْرِ معلوماتٍ مختصّة بالسياق الفيتناميّ وإجْراءِ مقابلاتٍ تُراعَى فيها ثقافة المُقابَلين، وأن يُوجَزَ للمتدرّبينَ ما بين يدي المتّجرين والمهرّبين من آليّات تحكّم مخصوصة في ضحاياهم.
- أن تُشْرِكَ القطاع الخاصّ ليُجرَى من برامج الوقاية في فيتنام ما يعالِج عاملَ الدّفع الاقتصادي.

حملات الوقاية وتوسيع المدارك

يُحتَاجُ اليومَ في أوربا وفيتنام إلى حملاتٍ لتوسيع المدارك، تُصوّر حقيقةَ العمل في أوربا، وتُظهِرُ ما يُصاحبُ استغراقَ الدّيون العظيمة من تزايد غَرَرِ الاستغلال والاتّجار. فلا بدّ لبرامج الوقاية كلِّها أن تكون قبل الوقوع في الدَّين، فقضاء الدَّين يبدأ حين يُجعَلُ المَالُ في يدي المَدِيْنِ في فيتنام، لا بعد يشرع في سفره. وينبغي في هذه البرامج تعدُّدُ الوجوه وأصحاب المصلحة، ومعالجة الأسباب الأصليّة. ولا بدّ لهذه البرامج أيضاً من أن تجمع بين أعمال توسيع المدارك وإتاحة فرص التقدُّم، كمنَح الدراسة في المدارس الثانوية والمهنية وبَرَامج التَّوظف. ولَا بدّ من أن يكون خطاب الوقاية بحيث يراعي ما للمقاطعات التي يأتي منها جلُّ المهاجرين من خصائصَ ثقافيّة ولغويّة. ومثل هذه البرامج تُتَلقّى بالقبول عموماً إن أجراها قَادَةُ المجتمع المحليّ كالاتحاد النسائي، أو أجراها المُقْتدَى بهم ذوو التأثير.

ومن أمثلة نُجْح برامج الوقاية برنامجٌ وُضِعَ بمشاركة قامت بين مُنظمَة غير حكومية مقرُّها فيتنام مَعنيّة بمكافحة الاتّجار، وحُكُومة المملكة المتحدة وحكومة فيتنام والقطاع الخاصّ. وقد استُعملت في حملة البرنامج إعلاناتٌ المنفعةَ العامّة، بُثّت عن طريق المعروف من وَسائل التواصُل الاجتماعيّ والقنوات، وأظهرَ في الإعلانات نُجومُ لاعبي الفريق الوطنيّ الفيتناميّ في كرة القدم. إذ إن كرة القدم في فيتنام هي أقرب ضروب الرياضة إلى قلوب عامّة الناس، ويُرَى لاعبو الفريق الوطنيّ هناك أبطالاً يُقتدَى بهم. وأيضاً فقد استُعملَت الإعلانات لتعريف مُشاهديها ما هو موجودٌ من منح تمنحها المُنظماتُ غير الحكومية للدراسة في المدارس المهنيّة، وبرنامج إيجاد الوظائف المُناسبَة لطالبَها، فيمهّد كلّ ذلك سبيلاً آخرَ إلى مستقبلٍ أفضلَ في فيتنام.

ميمي فُو Mimi.vu@gmail.com

نادية السبتاوي nadia.sebtaoui@gmail.com
خَبِيرَتان مُسْتقلّتان بالاتّجار بالبشر

١. غُيِّرَت الأسماء لحماية أصحابها.

'قوافل' المهاجرين في المكسيك والحرب على التّهريب

إدوَرْدُو تُورِّه كَنْتَلَبِيدْرَا

تُظهِرُ مُعَامَلَةُ قَوَافِلِ المهاجرين وطالبي اللجوء المسافرين عبر المكسيك ما أَوْقَعتهُ مكافحة تهريب الناس من عواقب سيئة على الآخذين في هذا السفر وعلى المدافعين عنهم.

وَصَلتْ إلى المكسيك عِدّةٌ من 'قوافل' المهاجرين وطالبي اللجوء، منذ أواخر سنة ٢٠١٨. تتجمَّعُ جماعات الناس هذه، وتُسَافرُ معاً، وأكثر الناس فيها من هندوراس، والسلفادور، وغواتيمالا، قَصْدُها الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان للقوافل الواصلة إلى المكسيك، على اختلاف هذه القوافل، مصائر مختلفة. فأمّا الذي وصل من القوافل في أواخر سنة ٢٠١٨، فقد استقبلتها السلطة المكسيكيّة ابتداءً بالتردُّد في السماح لها بحُريّة عبور البلد، غير أنها سمحت لها بذلك في آخر المطاف. وأما الذي وصل منها في أوائل سنة ٢٠١٩، فقد أُعْطُوْا وثائق مُؤَقّتة يُسْمحُ لها بموجبها البقاء في البلد أو الانتقال المُطلَق فيها، لمدة عام واحد. على أنّ ما تلا ذلك من القوافل فقد قُمِعَت قمعاً لا يثني عنه شيء، ومن هذه القوافل ما اجتمع ابتداءً في مدينة تاپاتشولا جنوبيّ المكسيك في أكتوبر/تشرين الأول سنةَ ٢٠١٩، وما ترك هندوراس في شعر يناير/كانون الثاني من سنة ٢٠٢٠.

وتُثيرُ الطريقة التي تسلكها الحكومة المكسيكيّة في تصريف أمر هذه القوافل أسئلةً كبرى عن أسباب تألُّف هذه القوافل وأسباب استجابة الدولة لها على هذه الطريقة. وصحيح أنّ هذا الضرب الجديد من ضروب التنقُّل هو في أكثره بديل من عبور الحدود والأقاليم والأراضي من طريق المُهرّبين (الذي نيعرفون في المكسيك باسم ذئاب القيُّوط)، ولكن جزمت الحكومة المكسيكية بأنّ بين مُنظمي القوافل مُهرّبي ناس، تجعل أعمالهم المسافرين في القافلة على خطر شديد. ويحتمل عقاب تهريب الناس في المكسيك السجنَ لمدة تقع بين ثماني سنين وست عشرة سنة، ويضاف إليها من التّغريم الشيء الكثير. وسعت الحكومة، بربط مَقْدَم القوافل بالحرب التي تشنُّها على مهرّبي الناس، إلى إثبات شرعيّة ضبط القوافل وحَصْرِها، وهي في الوقت نفسه تُجرّم هذا الضرب من التنقُّل، وتُجرّم المشاركين فيه، وتُجرّم مناصريهم الذين يدعمون القوافل ويرافقونها.

تجريم القوافل والمدافعين عنها

وفي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، صرّح ممثلون حكوميُّون بارزون بعدد من البلاغات، أشاروا فيها إلى أنّ بعضَ تنظيم القوافل، في الأقل، أجراه مُهرّبوا الناس. ومن ذلك بلاغٌ صحفي، صدر عن وزارة الماليّة والاستئمان العام، يُعلنُ أنّه جمّد عدداً من الحسابات المصرفيّة لعدة من الناس، لأن الحوالات التي جرت بها تدلُّ على خَوْض أصحابها في أعمال تهريب الناس، وقال بحجّة لا تقوم على ساقَين إنّ هؤلاء الناس أنفسهم خرقوا القانون بالحثّ على هذه القوافل. فكان من هذا التصريح أن أُبْرِزَ شأن الرّبط بين قوافل المهاجرين وطالبي اللجوء والأعمال الخارقة للقانون.

وأيضاً، فقد جُرّم المدافعون عن الحقوق الإنسانيّة للمهاجرين. ورأى عددٌ من ممثلي الحكومة المكسيكيّة أن المناصرين الداعمين للقوافل خائضون في تهريب الناس، وخصُّوا بالذّكْر منظمة شعوب بلا حدود (Pueblos Sin Fronteras). ثم إنّ مُدافعَين مشهورَين عن حقوق المهاجرين في المكسيك اعتُقِلا بتهمة تهريب الناس، في خلال المفاوضة التي جرت بين المكسيك والولايات المتحدة في تنقُّل المهاجرين، وذلك لمناصرتهما والتأثير الذي كان لهما وهما يُدافِعَان عن حقوق الإنسان.

القوافل بديلةٌ من القيُّوطيّة

ولكن خلافاً للرأي السيئ الذي تراه الحكومة في القيُّوطيّة (أي أعمال تهريب الناس بين المكسيك والولايات المتّحدة، يأخذ بها ذئاب القيُّوط، وذئاب القيُّوط كنايةٌ عن المُهرّبين)، يستعمل المهاجرون من المناطق ذات الأجور المنخفضة خدمات القيُّوطيّة خطّةً للنجاة. وقد أثبتت معطياتٌ من استطلاع رأي حول الهجرة في منطقة الحدود المكسيكيّة الجنوبيّة، أنّ استعمال القيُّوطية لم يزل خطّةً شائعة جدّاً بين الهندوراسيّين والسلفادوريّين والغواتيماليّين، الذين يسافرون عبرَ المكسيك ليصلوا

إلى الولايات المتحدة.[١] ومع ذلك، تُظهرُ المعطيات أنّ من له من المال الكافي من الهندوراسيّين لاستعمال خدمات القيُّوطية عددٌ قليل بالقياس إلى الغواتيماليّين والسلفادوريّين. فيعبر الهندوراسيُّون البلد على حِدَتهم، في جماعات صغيرة أو قوافل صغيرة، ويستعملون مزيجاً من الخطط المختلفة، تجعلهم يستطيعون السفرَ، على الرغم من قلّة المال عندهم أو عدمه. ولقد يكون من ذلك السّفَرُ مشياً أو ركباً على قُطُر الشّحن، معتمدين على شبكة تعاضديّة من المآوي، مُقامة على طُرُق الهجرة، أو معتمدين على الأخذ في أعمالٍ مُوَقّتة في طريقهم. ثم إنّ القوافل بديلةٌ مّما عندَ ذئّاب القيُّوط من خدمات، فهي آمَنُ لسفر المهاجرين، إذ يجدون فيها -لعظَم عدد المسافرين- الحماية والمعلومات والعَوْن، بقَطع النظر عن حالهم الماليّة.[٢]

هذا ويمكن أن يُرَى تجريم المهاجرين وطالبي اللجوء والمدافعين عنهم، في كثير من بلاد أخرى، منها الولايات المتحدة الأمريكية، وإسبانيا، والمغرب، ودونك فيما يلي ما اسْتُلَّ من الدروس، لتستفيد منها كلّ الدول: فأولا: لا تستعمل خطاب مكافحة تهريب النّاس لتُثْبِتَ شرعيّة سياسات كَبْح الهجرة. ثانياً: لا تُجرّم تنقُّل المهاجرين واللاجئين (وهي في حالتنا هذه على هيئة قوافل)، بتصوُّرِ ارتباطهم بتهريب النّاس. وأخيراً: لا تُجرّم المدافعين عن حقوق الإنسان (لا بخطابهم ولا بسُنَن عملهم)، وإنما هيِّئ لهم أن يقوموا بعملهم الإنسانيّ، من غير أن تُنْهِكَهُم سُلطةٌ أو عصابةٌ إجراميّة.

إدوَردُو تُورِّه كَنْتَلَبيدْرَا *etorre@colef.mx*
باحثٌ، في برنامج كاتَدْرَس كُونَاثيت، بكليّة فرُنتِهرا نُرْتِه
(Cátedras Conacyt–El Colegio de la Frontera Norte)
http://investigadores.colef.mx/cvu.aspx?idinv=375438

١. EMIF (2020) 'Encuestas sobre Migración en la Frontera Sur de México, 2019'
(استطلاعات رأي حول الهجرة في الحدود الجنوبيّة للمكسيك)
www.colef.mx/emif/

٢. Torre Cantalapiedra E and Mariscal Nava D M (2020) 'Batallando con fronteras: estrategias migratorias en tránsito de participantes en caravanas de migrantes',
(مُعَارَكَةُ الحدود: خطط عبور المهاجرين المنضمّين إلى قوافل الهجرة)
Estudios Fronterizos, Vol 21, 1–23 https://doi.org/10.21670/ref.2005047

قانون مكافحة التهريب في النيجر وما في آثاره من مَفْسدَة

كُولِين مُوزِر

لتجريم الاتّجار بالبشر في النيجر جملةٌ من آثار سيئة تقع على المهاجرين وطالبي اللجوء، وعلى مَن سبق أن هرّبهم، وعلى المجتمعات المُضيّفة. فلا بدّ من الأخذ في غير هذه السبيل.

يمرّ بشماليّ النيجر منذ عهد بعيد من دفقات المهاجرين وطالبي اللجوء أولواٌن؛ ذلك أنّ موضع النيجر محاذ موضعَ ما دُرِجَ على سلوكه من طُرُق الهجرة في غربيّ إفريقيا. وكان في هذه الدفقات المُلوّنة مهاجرون يبحثون عن العمل في غير مكانٍ في المنطقة، وجماعةٌ من المهاجرين وطالبي اللجوء الآملين أن يصلوا إلى أوربا، من طريق ليبيا في الأكثر. ونشأ في هذا السياق نظَامُ تهريب فيه شيء من الرسميّة بالقياس إلى غيره، ثم آل الأمر إلى أنه أسهم في الاقتصاد المحليّ كثيراً.

ولكن مع اشتداد الدفقات في منطقة الساحل والصحراء في أوائل العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، اشتدّ اهتمام الاتحاد الأوربي بمَنْع الآتينَ من غربيّ إفريقيا من الوُصُول إلى أوربا. فبدأت النيجَر تتعاون هي والاتحاد الأوربي في كَبْح الهجرة وفي السياسات الأمنيّة، ولما كانت سنة ٢٠١٥، أقرّت تشريعاً وطنيّاً شاملاً في مكافحة التّهريب.ولمّا زاد الاتحاد الأوربي خوضه في المنطقة في هذه المدة، ووجبت الاستجابة لزيادة عدد الواصلين إليه من طالبي اللجوء والمهاجرين، أنشأ صندوقاً، صُنْدوقَ الطَوارئ الاستثمانيّ لإفريقيا، لتمويل البرامج في التنمية، وضبط الحدود، والهجرة، ابتغاءَ مَنْعِ دفقات الهجرة غير النظامية من أصلها.

وقد خُصِّصَ للنيجر في السنين الأخيرة من معونة الاتحاد الأوربي الإنمائية مقدارٌ عظيم، منها ١,٢ مليار يُورِوٍّ

بين سنة ٢٠١٤ وسنة ٢٠٢٠ فقط. وقد دعم صندوق الطوارئ الاستئمانيّ لإفريقيا، الذي يندرج تحته مشاريع بقيمة ٢٥٣ مليون يُورو، ما بُذل من جهد في مكافحة التهريب، وكان دعمه هذا بتدريب موظفي الحدود النيجريّين، وبتيسير مشاريع أعمال صغيرة لمَن سبق أن اشتغلوا بالتهريب، فتكون لهم سبيل معاش بدلاً من التهريب. فإن نُظِرَ إلى الأمر من زاوية كَبْح الدفقات من شماليّ النيجر يُرَى أن هذه السياسات ناجحة، إذ قُدِّرَ أن الدفقات انخفضت نحواً من خمسة أضعاف عن الحال الذي كان عليه المعدّل قبل بدء الكَبْح.

على أنّ هذا الانخفاض أدّى أيضاً إلى عديد من النتائج السيئة. أولها، أنّ قانون مكافحة التّهريب حدّ التنقُّل الإقليميّ بغير وجه حقٍّ، إذ مَنَعَ كل المواطنين غير النيجَريّين من السفر شماليّ أغاديز. فينبغي أن يُسْمَحَ بالهجرة عبرَ النيجر قانونيّاً لكثير من المهاجرين وطالبي اللجوء الذي كَثُرَ أن يعبروا شمَاليّ النيجر في طريقهم. ثم إنّ النيجر عضوٌ في الجماعة الاقتصادية لدول غربيّ إفريقيا، ولهذه الجماعة مقاربةٌ مشتركة للهجرة، تَضَعُ في الأولويّة حريّةَ التنقُّل لمواطني الدول الداخلة في الجماعة، وتُعْلي شأنَ حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين.[1] ويُضْعِفُ منع التنقُّل هذا ما تبذله النيجر من الجهد في جبهتَين، فيعوّق قدرة مواطني الجماعة الاقتصادية لدول غربيّ إفريقيا على حرية التنقّل، وتُعرقِلُ قدرة طالبي اللجوء على الفرار من النزاعات المسلّحة، وغير ذلك من أسباب العنف البلاد المجاورة، مثل مالي ونيجيريا.

ويُضَافُ إلى ذلك، أنّ حملةَ كَبْح التّهريب هذه كان لها وَقْعٌ شديد في كلٍّ من اقتصاد شماليّ النيجر –وهي منطقة معزولة في إحدى أفقر البلاد في العالم–، والفرص الاقتصادية المُتاحة للمهاجرين وطالبي اللجوء. فأفضى تطبيق المنع المفاجئ بالنيجَريّين إلى خلّو أيديهم من البدائل لكسب الدّخْل الذي كانوا يكسبونه من قبل، من مئات الآلاف على التقدير من المهاجرين وطالبي اللجوء العابرين مُدُناً مثل أغاديز، خلال مدة الذروة بين ٢٠١٥ و٢٠١٦. ولا يُقْصَدُ هاهنا من السكّان النيجَريّين ناقلي المهاجرين فحسب، بل يُقصَدُ إلى ذلك أصحاب المطاعم والفنادق والأسواق، التي ارتفق بها المسافرون. وفوق ذلك، أدّى الحد من عبور النيجر لمن يبحث عن فرص عمل في الجزائر وليبيا أو في مكانٍ آخر في القارة الإفريقيّة، أدّى إلى تفاقم الضغوط الاقتصاديّة في بيئةٍ تقع عليها التحدّيات أصلاً.

أخيراً، أنشأ هذا المنع كثيراً من الأخطار الأمنية، أحاطت بالسَّواء بالمهرّبين، وبمن يحتمل أن يكونوا عملاءَهم، وبسكّان المنطقة في نطاق أعرض. وصحيح أنّ الدفقات انخفضت، ولكنها لم تنتهي كلّها. إذ اضطر المهرّبون وعملاؤهم إلى اتّخاذ طرق بديلة حولَ أغاديز وغيرها من الأماكن التي تكثر فيها الحراسة، ويغلب أن ينتقلوا من بلد إلى بلد، من البلاد المجاورة، مثل تشاد، حيث الطرق أقل أمناً أو شهرةً. وكانت الحال من قبلُ أنْ يَصْحَبَ سيّارات المهرّبين أفرَادُ أَمْن معتمدين من الدولة، ولكن صارت الحال اليومَ إلى أنّ المهرّبين يفعلون كلّ ما في وسعهم ليتجنّبوا الشرطة والجيش، حتى لو اقتضى الأمر أن يتركوا الرّكَابَ في الصحراء. ونتيجةً لذلك، ومع عدم المعطيات التامّة، يظهر أنّ عدد الوَفَيَات قد ارتفع كثيراً، ارتفاع الصّاروخ إلى السماء، إذ يُقدّر أنّ عدد المهاجرين الذين يموتون وهم يعبرون الصحراء الكبرى يبلغ ضعف عدد الذين يموتون غرقاً في البحر المتوسط.[2] ثم إنّ التوتّر بين السكان المحليّين والمهاجرين قد ازداد، وهذه علامة يُثيرُ القلق ظهورها في منطقة ينكمش اقتصادها أصلاً، ويهددها وجود العصابات المسلّحة من غير الدول.

استجابات السياسات وتحليلها

ومع أن بعض التدابير تُتَّخَذُ اليومَ لحماية مَن هم عرضة لخطر أن يَتَخَلّى عنهم المهرّبون الذين يخافون عقاب قانون مكافحة التهريب، ينبغي لهذه التدابير أن تُمَدَّدَ ويُحسَّنَ دَعْمُها. مثال ذلك: أنّه ينبغي للمانحين أن ينظروا في زيادة المعونة الماليّة والإمداديّة (اللوجستيّة) للفاعلين، من مثل المنظمة الدولية للهجرة، التي تقوم اليومَ بمهمات الإنقاذ والتنجية في الصحراء. ويمكن أن يُصَاحِبَ التمويلَ الإضافيّ ضمانٌ عَفْو من سلطات إنفاذ القانون للمهرّبين الراغبين في كشف الطرق التي سلكوها أو المواضع التي تُرِكَ فيها المسافرون وتقطّعت بهم السبل. وصحيحٌ أنّ هذه المقاربة ذات الشقّين لا تعالج الدوافع الكامنة لهذه الظاهرة، ولكنّها تأخُذ بعضَ الأخذ في معالجة ارتفاع عدد القتلى في الصحراء.

وقد اتُّخِذَت برامج سُبُل المعاش التي يموّلها الاتحاد الأوربيّ بديلاً من المهرِّبين، من خلال أمور، أكثرها تمويله إنشاءَ الأعمال التجارية الصغيرة. ومع ذلك، نُقِدَت هذه البرامج ببطء أوقات تطبيقها، وصرامة معايير الأهلية فيها، وقيودها من حيث تحويل الدخل المُولَّد بالنّقل والإسكان وتقديم الطعام، إلى المهاجرين وطالبي اللجوء. ولهذه القيود آثارٌ جندرية أيضاً، إذ إنّ النساء (اللواتي في الغالب مشاركات في صناعة التهريب مشاركةً غير مباشرة) أقلّ قدرةً من الرجال على الحصول على مال التمويل ليكون لهنّ سُبُل معاش بديلة. فينبغي للمموّلين الدوليّين، مثل الاتحاد الأوربي، أن يضعوا في الأولويّة توسيعَ برامج سُبُل المعاش، وضمان أن يصل التعاون الإنمائيّ الأوسع وغيره من المعونة الماليّة إلى المستفيدين وأن يفيدهم مباشرةً. وإذ قد كان من المهمّ الإقرار بأنّ هذ التغيير الاقتصادي المنهجي ليس قصير الأمد، أمكنَ أن تكون الخطوات الواضحة لتحسين الحال الحاضرة هي تقليل انتشار مواطن الضعف والتوتّرات في شماليّ النيجر. ثم إنّ هذا التقليل من الضغوط الاقتصادية يمكن أن يُخَفِّفَ الأعمالَ العدائية على طالبي اللجوء والمهاجرين الذين ما زالوا يحاولون العبور عبر أغاديز.

وبعدُ، فقد جَلَبَ قانون مكافحة الإرهاب في النيجر، وتعبيره في الواقع عن حراسة الحدود الأوربيّة، أضراراً جسيمةً في شماليّ النيجر. ومع أنّ القانون قد سَنَّتهُ السلطات النَّيجَريَّة، يبقى مفهومه وتنفيذه متأثِّراً تأثُّراً واضحاً بمصالح الاتحاد الأوربيّ وتمويله. وفي آخر الأمر، لن يزيل هذا الضرب من السياسات الموجّهة إلى الضّبْط الدوافعَ الكامنة وراء هذه الدفقات المختلفة، ولا يستمرّ إلا في توليد النّزاع، والشقاء الاقتصاديّ، وسُنَنَ عمل خطيرة في التّهريب. فإذن ينبغي إلغاء قانون مكافحة التّهريب، وينبغي للنيجر والاتحاد الأوربيّ أن يَنْظُرَا في سياسات بديلة، تكون أحسنَ توافقاً هي والسياق الإقليميّ، والحاجات والمصالح التي عند السكان المحليّين، والمهاجرين، وطالبي اللجوء، واللاجئين.

كُولين مُوزر colleen.moser@graduateinstitute.ch
مُرَشَّحةٌ لنَيْل درجة الماستر في الدراسات الإنمائيّة،
في المعهد العالي للدراسات الدوليّة والإنمائية
https://graduateinstitute.ch/

١. Tubiana J, Warin C and Saeneen GM (2018) 'Multilateral Damage The impact of EU migration policies on central Saharan routes', *Clingendael Reports*
(ضررٌ متعدد الأطراف: وَقْعُ سياسات الهجرة عند الاتحاد الأوربي في الطرق الصحراوية الوسطى)
https://www.clingendael.org/pub/2018/multilateral-damage/

٢. Miles T and Nebehay S (2017) 'Migrant deaths in the Sahara likely twice Mediterranean toll: U.N.' Reuters
(الأمم المتحدة: من المحتمل أن يكون عدد وفيات المهاجرين في الصحراء ضعف عددهم في البحر المتوسط)
https://reut.rs/2yxSiZl

التصدّي للتّهريب في البلقان: دروسٌ من السياسات

تشارلز سِمْبسُن

تُتَّبَعُ اليومَ في العالم، شرقيّه وغربيّه، سياساتٌ في أمن الحدود تقييديّةٌ، واتّباعها محاولةٌ للتصدّي للتهريب، ولكنْ قلّما نُوقِشَ ما يحدث حقّاً عند سنّ هذه السياسات.

سنّ الاتحاد الأوربي، بعد أن صُدِمَ بمَقْدَم نحو من مليون لاجئ ونصف المليون لاجئ بين سنة ٢٠١٤ و٢٠١٥، سلسلةً من السياسات لتأمين حدوده ومنه التّهريب. ومن هذه السياسات عسكرة الحدود البريّة في البلقان، وبناء أسوار ماديّة وغيرها من المُعوّقات، وإطلاق دوريات بحرية شرقيّ البحر المتوسط، وحَجْزَ المُهرّبين. وكان إنفاذُ الأمن على طول طريق العبور في غربيّ البلقان، بين سنة ٢٠١٥ وسنة ٢٠١٧، أحدَ أصعب الأمور في التاريخ المعاصر، اجتمعت عليها جهود متعددة جنسيات باذليها، ويُستقى منها دروس مفيدةٌ في آثار مثل هذه السياسات.

وفي خلال تلك المدّة، أَجْرَيتُ دراسةً مشتركة، مدتها عامَين، على الطريق، من البلاد التي يُبتدأُ فيها طلب اللجوء مثل الأردن، والبلاد التي يُعبَر منها إلى غيرها مثل تركيا واليونان وصربيا، إلى البلاد التي يُقصَدُ إليها مثل ألمانيا.[١] وتقدم نتائج هذا البحث دروساً لسياقات أخرى،

حيث تحاول مؤسسات الدولة تقييد الحركة عند الحدود ومنع التهريب. ومن ذلك: الجدار الحدودي بين الولايات المتحدة والمكسيك، والعمليات البحريّة الإيطاليّة قُبالة ساحل ليبيا، وحملات كبح الهجرة في جنوب إفريقيا، وعسكرة الحدود في جنوبيّ آسيا، ومنها الحديد التي بين الهند بنغلاديش.

في الذي يقع على اللاجئين من التأثير

وأكثر من وقع عليهم أثر هذا الإنفاذ المهاجرون، لا المهرّبون الذين استطاعوا أن يحمّلوا عملاءهم اللاجئين ما يتزايد من كلفة وأخطار. مثال ذلك: أنّ المهرّبين كانوا قبل سنة ٢٠١٤ يرافقون اللاجئين بانتظام في عبورهم من ساحل تركيا إلى جزائر اليونان، ويعودون بعدئذ إلى تركيا. ولكن بعد أن زاد عليهم خطر الاعتراض والاعتقال سنة ٢٠١٤، توقّفوا عن مرافقة اللاجئين، وصاروا يعطونهم حاسوباً لُوَيْحيّاً، أو بوصلة، أو لا يعطونهم شيئاً، وهذا الأكثر، إلاّ إيماءةً إلى جهة ضوء في الأفق يهديهم في عبور يبلغ من طول المسافة ٢٤ كيلومتراً. ولمّا كان المهرّبون يعلمون أن القوارب التي يركبها اللاجئون في عبورهم ستُضْبَطُ وتُتْلَف، ابتدؤوا في استعمال سُفُن لا يُعوَّل عليها، لجعل كلفة أعمالهم أقلّ ما يكون، وصاروا يجعلون السفن مكتظّةً بالرّاكبين اكتظاظاً يجاوز قدرتها، ويزيدون كلفة المقعد على ظهرها. ولكيلا تَكْشُفَ الدوريات البحريّة السفن، صاروا يُسيّرونها ليلاً، وإن كانت حال الطقس سيئة. فأدّت سُبُل التكيُّف هذه إلى عدد عظيم من حالات غرق السفن والناس، وأما المهرّبون فبقوا آمنين في البرّ.

ثم إنّ حُضُورَ الفاعلين في أمن الدولة المتزايدَ -الذين نُقِلَ أكثرهم من إدارات غير ذات صلة، لسدّ الخلل في استيعاب الأمر، فكانت خبرتهم في معاملة اللاجئين أو الأعمال الحدودية قليلة أو معدومة - أدّى إلى عدد كبير من حوادث التشويش بين الفاعلين في أمن الدولة، أو إلى عُنْف هؤلاء الفاعلين على اللاجئين، ظنّاً منهم أنّهم مهرّبون. مثال ذلك: أنّ المهرّبين كي يتجنّبوا الاعتقال يُعيّنون أحدَ اللاجئين مَلّاحاً، فحين يصل اللاجئون إلى إحدى الجزائر اليونانية، يكثر أن تغلط الشرطة فتقبض على الملّاح اللاجئ ظنّاً منها أنّه مُهرّب. فمن غير تدريب على التفريق بين اللاجئين والمهرّبين، وعلى التمييز بين الجنسيات أو فَهْم القانون الإنساني الدولي، كانت الشرطة غير مجهّزةٍ لفهم هذه الأمور، وكثيراً ما أبقت اللاجئين في السجن شهوراً أو أكثر، وهي مترددةٌ في أمرها، ماذا تفعل؟

ولقد أُخْبِرَ بأنّ الاتّجاه نفسه في تحويل الخطر إلى اللاجئين، مُتّبعٌ في البَرّ على طُرُقِ غربيّ البلقان. فقد كان المهرّبون يرافقون اللاجئين، ولكن بعد سنة ٢٠١٤، صاروا يكتفون بتوجيه اللاجئين إلى اتّجاه عام، ويخبرونهم أن يستمرّوا في المشي حتّى يصلوا إلى مدينة يعبرون منها إلى المرحلة التي بعدها. وقد تحدّثنا إلى لاجئين لم يرافقهم المهرّبون مئات من الكيلومترات في القفار، فعانوا الإنفلونزا، وأعراضَ انخفاض درجة الحرارة في الجسم، وفقدان سائل الجسم، والتسمُّم، ولَسْعَ الحشرات، والتعرُّض للبرد. وكانت أشدّ حوادث تحويل الخطر إلى اللاجئين، هي في أعمال مكافحة التّهريب التي فوضت أمرها الحُكوماتُ الوطنيّة خفيةً إلى جَماعات شبه عسكرية، لها من السلاح السواطير، والأسلحة النّاريّة، والكلاب، والمركبات المُكيّفةُ بحسب التضاريس، فكانت هذه الجماعات تعتدي بعُنْف على اللاجئين، الذين إمّا أساءت الفَهْمَ فظنّت أنّهم 'مهاجرون غير شرعيُّون' وإما غلطت فظنّتهم مهرّبين.

فاشتدّت الكلفة واحتمال الأخطار كثيراً؛ فارتفع ثمن عبور الفرد حدّاً من الحدود، من بضع مئات من الدولارات الأمريكية، قبل سنة ٢٠١٤، إلى ١٠ آلاف أو أكثرَ بعد سنة ٢٠١٧. ومع ثوران هذه الكلفة، أصبح التّهريب ضرباً من الكماليّات، سبيله غير مفتوح إلاّ لأثرى اللاجئين وأوثقهم صلةً بذوي الجاه. وأنشئَتْ حزم تهريب غالية الثمن متقنة، مثل التهريب الذي تستعمل فيه يَخْتٌ وطاقمه، فيحاكي المهرّبون بذلك رحلة بحرية فخمة ليتجنّبوا أن تكشف الدوريات البحرية أمرهم عمد بحثها عن الزوارق الرخيصة، المنفوخة، الصلبة الجرم. ومن الخيارات الأخرى الغالية الثمن جوازات السفر المزورة وبطاقات ركوب الطائرة، والتدريب على انتحال الهوية المزيفة.

ولمّا كان آخر سنة ٢٠١٧، بدأت كلفة التهريب وأخطاره تزيد على ما يقدر على تحمّله أكثر اللاجئين، فقلّ انتشار التهريب في البلقان من حيث الأعداد المطلقة. وبعد أن تفادى المهرّبون الأخطار الحقيقية، وجد أكثرهم بيُسْر عملاً آخر، أن يعيشوا على ما ادّخروه وهم يدخلون في المدن الواقعة على طريق التهريب، فيعملون جزئيّاً

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / أخيليس زاڤاليس

هذا رجلٌ وجدته الشرطة اليونانية في جزيرة لِسْفُس على دفّةِ قاربٍ يحمل ثُلّةً من اللاجئين السوريّين، وهم يعبرون بحر إيجة من تركيا، فاعتقلته لارتيابها بِه أنّه مُهرِّبٌ.

في أعمال البناء، أو الخياطة، أو الحلاقة، أو التجارة، أو الإقراض، ومع ذلك يحاولون أن يقتربوا من القادمين الجدد فيعرضوا عليهم العبور إلى اليونان بثمنٍ مناسب. فبقيت شبكات التهريب هذه في أكثرها خاملةً، حتّى نشأت ضغوط جديدة جعلت أخطار السفر أقل من أخطارِ البقاء في بلد اللجوء الأول. مثال ذلك: أنّ مئاتٍ من الكُرْد السوريِّين يظهرون كل أسبوع في مدن يونانيةً من أثينا إلى ثيسالونيكي، وذلك بسبب قمع تركيا الأكرادَ.

الآثار الواقعة على مَنْ يُعِيْنُ اللاجئين مِنَ المواطنين

ثم إنّ مؤسسات الدولة تكافح للوصول إلى المهرّبين المُراوغين المُتكيّفين بحسب الحال، وهي أيضاً تستهدف المنظمات غير الحكومية في ميدان العمل الإنسانيّ، إذ ترى أنها أول نقطة التقاء بين أعمال السوق والمباحة والمحظورة. فعلى طول الطريق في غربيّ البلقان، كانت أكثر المنظمات تضُرراً هي المنظمات غير الحكومية الصغيرة، التي ليس لها شيء من القدرة على الصمود الذي يأتي مع الميزانيات التي ترصد لها ملايين الدولارات، أو مع المكاتب القانونية لمنظمات غير حكومية دولية أكبر. مثال ذلك: أنّ أكثرَ السلطة في جزيرة لِسْفُس اليونانية كانت غير قادرة على حَجْزِ المهرّبين رفيعي المستوى، الذي أداروا أعمال التهريب من بعد، من تركيا، مفوّضين أمر العمل المحفوف بالمخاطر في المياه اليونانيّة إلى عُمّالٍ من مستوى دون مستواهم. ونتيجةً لذلك، بدأت السلطات اليونانية في الضغط على المنظمات غير الحكومية التي اعتُقِدَ أنها تُيَسِّرُ أعمال التهريب. ومن ذلك اعتقال المتطوّعين من المنظمة الدولية للاستجابة لحالات الطوارئ، بتهمة التواطؤ المزعوم بينها وبين المهرّبين وهي تحاول أن تمنع غرق اللاجئين العابرين الساحل التركيّ.

وفي بلغراد بصربيا، رَكّزَت السياسات الوطنية على تقييد حرية المنظمات المحلية غير الحكومية في عملها. مثال ذلك: أنّ إحدى المنظمات المحليّة غير الحكومية التي وصلت إلى آلاف اللاجئين، واسمها مَكْسَلْسْتَا، طُلِبَ إليها تغيير مقرّها قُربَ محطة الحافلات المركزية في المدينة، إلى موضعٍ الوصول إليه أقلُّ يُسْراً على اللاجئين المعتمدين على خَدماتها. فكان لهذا السعي من الأثرِ ما يُفتّت المجتمع المدنيّ ويقلل العمل الإنسانيّ المحلّي، ولم يكن له إلا قليلٌ من عرقلة المهرّبين، الذين تكيّفوا بحسب الحال بيُسْر. ولإبانة ذلك، أقول إنّ مع تناقص المعونة غير الغذائيّة المَشروعة، التي ترد من المنظمات غير الحكومية، نشأ اقتِصَادُ سوقٍ رماديّة أو سوداء مزدهرةٍ، شملت كل

شيء، من حِفَاض الأطفال إلى الخِيَم، فقد رأى المهرّبون أن فُرصةً قد سنحت ليبيعوا السِّلع التي كانت من قبلُ يُتبرّع بها للاجئين.

'الشَّفْعَةُ الإستراتيجية' بديلاً

وقد تُتيحُ الدول، بدلاً من أن تحاول صَدّ المهرّبين، خياراتِ هجرة آمَنُ وأرخص، هجرة تحقق الربح، لكي تَعطفَ الطلبَ عن الفاعلين غير الشرعيين. هذه سياسة اسمها 'الشَّفْعَةُ الإستراتيجية'، ومن شأنها أن تحشد الموارد الوطنية، ومنها الأعمال اتجارية والصناعية المشروعة، مثل شركات الحافلات، لجَعْلِ سُبُلِ تنقُّل المهاجرين آمَنَ، وأرخص، وأكثر تعويلاً عليها، من التي يتيحها المهرّبون، وبهذا ينشأ ممرَّات إنسانية بسلطان الواقع. ومن المفيد توجيه النظر هاهنا، إلى أنّ الميزانية السنوية في الاتّحاد الأوروبيّ التي يرصدها مكافحة التّهريب، في عملية صوفيا، بلغت ١١,٨٢ مليونَ دولار. وأما المهرّبون فقد قُدِّرَ ربحهم بـ١,٨ مليار دولار، اجتنوها من اللاجئين في سنة ٢٠١٥,[٢] ولو قدّمتْ ألمانيا وسيلةً عمليّة للوصول إليها (مثل الوصول إليها بطائرة، كلفة ركوبها ٢٥٠ دولاراً، وهذا متوسط ثمن بطاقة ركوب الطائرة من إسطنبول إلى فرانكفورت) مع وعدها المبهم في الهجرة، لكانت ولّدت من ذلك، بناءً على ٦٠٠ ألف لاجئ سوريّ هم في ألمانيا اليومَ، ١٥٠ مليونَ دولار في الأقلّ، وهو ما يَعْدلُ كلفةَ عمليّة صوفيا التي يُعمَلُ عليها منذ عقود من الزمان. ويمكن أن تُنفَق هذه الأموال على خدمات اللاجئين الآخرين وعلى حمايتهم: اللاجئين الذين يبلغون من العجز أنهم لا يستطيعون تحمّل الكلفة المُقلّلة للوصول إلى البلاد الآمنة. وبذلك يخرج المهرّبون من المنافسة ويفقدون مصدر دَخْلهم، وهذا يمنع التّهريب من غير بذل الجهود العسكرية والشرطيّة، ويمنح اللاجئين طريقة آمنة ناجعة يصلون بها إلى اللجوء المَوْعُود.

تنزيل المنظمات الإنسانية منزلَ الحليف

من المجمع عليه أن سياسة 'الشَّفْعَةُ الإستراتيجية' غير محتمل أمرها أن يتّبعها أحدٌ من قادة الدول إلا أكثرهم نفعيَّةً وتطلّعاً إلى المستقبل وتخطيطاً له. ومن السياسات المُقترحَة التي هي أقرب إلى الواقع، ومبنيّة على طُرُق الهجرة واللجوء غربيّ البلقان، أنّ مؤسّساتُ الدولة الأَمْنيةُ ينبغي أن ترى منظمات المجتمع المدني الإنسانية أحلافاً، لا أن تُجرّمها، وينبغي أن تفسح لها لتقدّم ما عندها من خدمات بديلة. وقبل حملة قَمْع التي حُملتْ على المنظمات الإنسانية غير الحكومية في البلقان، كانت المنظمات المحليّة غير الحكومية تُوصِل المعلومات في وقتها إلى اللاجئين بتخبرهم بما تغيّر من سياسات الحدود، وتجعل لهم مساكن مُوَقّتة ليبيتوا فيها الليل، وتشتري لهم في بعض الأحيان بطاقات ركوب الحافلة، أو غير ذلك من وسائل النقل المشروعة. وبذلك، تقوّض المنظمات المحلية غير الحكومية خدمات المهرّبين. على أنه بعد إغلاق المنظمات غير الحكومية، اضطر اللاجئون إلى التوجه إلى المُهرِّبين لِيُيَسّروا لهم النُّزُولَ في منازل آمنة، قبل أن يستتموا رحلتهم إلى شماليّ أوربا. ومثل ذلك، أنّه في المدن اليونانية، كثيراً ما تتيح المنظمات الحكومية للاجئين أعمالاً مُوَقّتة بأجر، فلّما أغلقت المنظمات غير الحكومية أو قُيِّدَ توظيفها للمهاجرين، اضطر اللاجئون إلى الأخذ في الاقتصاد غير المشروع، وباعوا أحياناً المخدرات أو عملوا هم أنفسهم مُهرّبينَ لكي يجمعوا ما يطلبه منهم مُهرِّبُوهُم.

وبعد، فإن شبكات التهريب قادرة على التكيُّف بحسب الحال، شأنها في ذلك شأن غيرها من المؤسسات الخاصّة، وقادرةٌ على تحويل ما تسلّطه عليها الدول من أخطار إلى عملائهم. فبإخراج المهرّبين من المنافسة، وتجنّب تجريم المنظمات الإنسانية، يمكن أن تُقلّلَ الدول طَلَبَ التهريب وتُحسِّنَ، في الوقت نفسه، سلامةَ وحُسن حال اللاجئين والفاعلين الإنسانيّين بالسَّواء.

تشارلز سِمْبسُن *Charles.Simpson@Tufts.edu*
من اتحاد بوسطن لدراسات المنطقة العربية، ومشروع اللاجئين في المدن، ومركز فِينِشْتَيْن الدوليّ، جامعة تَفْس
www.bcars-global.org; www.refugeesintowns.org

١. Mandić D and Simpson C (2017) 'Refugees and Shifted Risk: An International Study of Syrian Forced Migration and Smuggling', *International Migration* (اللاجئون والأخطار المتغيّرة: دراسة دولية لهجرة السوريّين قسريّاً وتهريبهم) https://doi.org/10.1111/imig.12371

٢. يستند هذا التقدير إلى ١,٨ مليون مهاجر عبروا إلى أوربا سنةَ ٢٠١٥، بتقدير منخفض، يبلغ ألفَ دولارٍ أمريكيّ لكلّ فَرْد. ومع أن هذا التقدير تقريبيّ، فإن حاصل حساب الأعداد يكفي لإثارة الأمر حول السياسات.

بيَد اللاجئين من أجلِ اللاجئين: قيادة اللاجئين في زمن (ف-كورونا-١٩) وما بعده

مصطفى عليو وشذى الريحاوي وجِمْس ملنر وأنيلا نور ونجيبة وَازَافَادُس وبَسْكَال زِيْغاشين

تستدعي الاستجابة اليومَ لـ(ف-كورونا-١٩) مشاركةً وقيادةً جادّتَين مُفيدتَين مُستقلّتَين.

بلغت سرعة انتشار (ف-كورونا-١٩) في العالم من شديد العجب ما بلغته من الوَقْع في المجتمعات. ومن هذه المجتمعات مجتمعات اللاجئين، ولكن بطرق شديدة الخصوصيّة. فممّن يعيش في مخيّمات قاصية معزولة، وإلى مَن يعيش في أحوالٍ محفوفة بالأخطار في الحَضَر، إلى كلّ مَن عوّقَ حركته إغْلاقُ الحدود وزيادة مراقبة الدول، تَأثّرَ عشرات الملايين من اللاجئين تأثُّراً شديداً بنزول الفيروس وبسياسات الدول التي تنفّذها استجابةً له.

فلمّا كان شهر أبريل/نيسان من سنة ٢٠٢٠، ضيّقت الشبكة العالمية المَقُودَةُ بيَد اللاجئين مؤتمراً دوليّاً افتراضيّاً، شارك فيه أكثر من ١٠٠ من قادة اللاجئين. أخبرَ المشاركون كيف أنّ اللاجئين أُبعِدُوا من أنظمة الرعاية الصحيّة في البلاد التي وقَع عليها الفيروس شديداً، مثل إيران، وكيف أنّ وقف الاقتصاد في أوغندا أحال اللاجئين الذي كانوا يعتمدون على أنفسهم مَعُوزين يائسين، وكيف أنّ طالبي اللجوء في اليونان يظلّون في أحوالٍ مُضيّقة فيها استعداد شديد لأن ينتشر الفيروس فيها.

ومثل ذلك، أنّ في عمان بالأردن، أمسى اللاجئون الذي كانوا يعتمدون من قبلُ على الاقتصاد غير الرسميّ، أمسوا غير قادرين على إطعام عوائلهم. درجة القلق مرتفعة في مخيّمات اللاجئين القاصية، مثل كاكوما في كينيا، وفي السياقات الحضريّة، مثل دار السلام في تنزانيا، بسبب عدم المعلومات، أو عدم الصرف الصحيّ الأساس، أو عدن القدرة أياً كانت للاستجابة لجائحة الوباء.[١] وأصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادئ توجيهيّة[٢] استجابةً لتحدّيات تتوقّعُ أن اللاجئين، نساءً ومُسنّينَ وناجين من العنف الجندري والأطفال والشباب والمعوّقين وجماعة المثليّات والمثليّين ومزدوجي الميل الجنسيّ ومُغيّري الهويةَ الجندرية وحاملي صفات الجنسَين.

لا يخفى أنّ الحاجة اليومَ تمسُّ إلى عملٍ **من أجل** اللاجئين. ولكن يعدل ذلك في الأهميّة، الحاجة إلى الإقرار بما عُمِلَ ويُعْمَلُ إلى الآن **بيَد** اللاجئين، ودَعمِه وتوسيع نطاقه.

إيصال الدّعْم وسدّ الثغرات

حَشَدَ قَادَةُ اللاجئين والمُنظّماتُ التي يقودها اللاجئون لإيصال الدعم والمعلومات الأساس استجابةً للجائحة في مناطقهم. وفي بلاد من شرقيّ العالم وغربيّه، يُوصِلُ اللاجئون المعلومات، ويُدرِّبون، ويوزعون الطعام والشراب، ويتيحون الدعم القانوني، ودَعْم الصحّة العقليّة بالشّابكة، ويتيحون النّقل لمن يحتاج إلى الرعاية الطبيّة، ويسّدون الثغرات الحرجة في الخدمات الأساس، ومنها في الصحّة والتعليم والحماية. ويحشد اللاجئون أيضاً لتوسيع المدارك في كيفيّة تأثّر زملائهم اللاجئين بكلٍّ من الفيروس واستجابات الدول.

مثال ذلك: أنّ في لبنان، منظمات يقودها اللاجئون، من مثل منظمة بسمة وزيتونة وفريق ملهم التطوُّعي، تعمل على دَعْم عشرات آلاف العوائل التي بها حاجة، وذلك بالسلل الغذائيّة، وعدّة النظافة الشخصيّة، والدعم النقدي لدَفْع الإيجار الشهريّ. وفي مكان آخر، عرضت شبكة آسيا والمحيط الهادي للاجئين، وهي أحد الفروع الإقليميّة لشبكة البحوث العالميّة، في حَمْلَة لها اسمها #عُلُوُّ_اللاجئين (#Refugeesrise) عرضت كثيراً من اللاجئين وطالبي اللجوء الموظّفين في بَذْل الرعاية عند جبهة الاستجابة للجائحة. وجاء في الحملة أحداثاً مباشرة في الشابكة، ظهر فيها باذلوا الرعاية الصحيّة وهم يجيبون على أسئلة باللغة الفارسية والداريّة وغيرهما من اللغات. وفي مجمع داداب للاجئين في كينيا، بُلِّغَ بأول حالة فيه شهر مايو/أيار سنة ٢٠٢٠، فمدّدت مبادرة داداب للأفلام بقيادة اللاجئين نطاقَها، ليشمل معلومات الصحّة العامة ليعينوا على منع انتشار (ف-كورونا-١٩).

وهذه الاستجابات المحليّة، التي هي للاجئين وبيَد اللاجئين، إنما هي شيءٌ من أحدث الأمثلة التي تُري كيف أنّ اللاجئين هم في العادة أوّل المستجيبين للأزمة التي تضرّ بمجتمعاتهم. على أنّ بهذه الاستجابات حاجةٌ إلى أن تُقدّر حقّ قدرها وتُدعَمَ، إذا أردنا أن يكون في قدرتنا ما يكفي لصدّ التحديات الحرجة التي تقع على اللاجئين في جائحة (ف-كورونا-١٩)، ولا سيّما حين يكون الفاعلون الدوليُّون –أي هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدوليّة غير الحكومية، والحكومات– مقيّدون باللوائح التي توجب عليهم تقييد حركتهم.

بل إنّ الأمم المتحدة حين أطلقت خطّتها للاستجابة الإنسانيّة العالمية لـ(ف-كورونا-١٩)[٣]، أشارت إلى أنّ الاستجابة تُبْرِزُ "أهميّة أشراك المنظمات المحليّة ودَعْمها"، ولا سيّما أنّ الأزمة "يَزيد شيئاً فشيئاً تميُّزها بتقييد التنقُّل والوصول إلى الفاعلين الدوليّين". ومع ذلك، يُوجّهُ اليومَ مبلغ ٦,٧ مليارات دولار أمريكيّ طُلِبَ من المانحين إلى الجهات الفاعلة كثيرة تعدُّد الأطراف التي هي نفسها مقيّدةُ القدرة على الاستجابة. ومع ذلك مرةً أخرى، فالمنظمات التي يقودها اللاجئون، حتّى التي فيها قدرةٌ مُثبَتَةٌ على إدارة أموال المانحين وعلى إجراء استجابة ناجعة، لا تُشرَكُ بحيث يكون إشراكها مباشراً، جديّاً، نافعاً، مستقلاً.

الوفاء بما في مشاركة اللاجئين من التزام

ويأتي تهميش المنظمات التي يقودها اللاجئون بعد عام وقليل من إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقَ العالميَّ بشأنَ اللاجئين. والذي جاء في الاتّفاق أنّ غرضه هو "تهيئة أساس لتشارك العبء والمسؤوليّة بحيث يكون منصفاً ويمكن توقُّع أحواله بين كلّ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين ... ومنهم ... اللاجئون أنفسهم". وفي ديسمبر/كانون الأول سنةَ ٢٠١٩، في المنتدى العالمي الأوّل للاجئين، أعادت الدول والمنظمات الدولية وجمهورٌ من غيرها من الفاعلين إقرارَ أهميّة أن تكون مشاركة اللاجئين جديّةً نافعة. وكثيرٌ منهم أخذوا عهد مشاركة اللاجئين في الشبكة العالمية المَقُودَةُ بِيَد اللاجئين.[٤]

ولا بدّ من احترام التزامات مشاركة اللاجئين وتنفيذها، الومَ أكثر من كلّ وقت مضى. فليست فعلاً صحيحاً فحسب –نظراً إلى الالتزامات المعيارية من الاتفاقَ العالميّ بشأن اللاجئين، والصفقة الكبرى، وإعلان نيويورك– بل فعلُها إلى ذلك خيرٌ. هذا، وقد رسمت كثيرٌ من مشاريع البحث صوراً تفصيليةً لإسهامات اللاجئين في الاستجابة لحاجات مجتمعاتهم.[٥] فتُكْمِلُ هذه الإسهامات القيّمة استجابات الفاعلين الدوليّين، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولا بدّ من أن تُبْرَزَ أهميّة هذه الإسهامات تمام الإبراز في البحوث والسياسات وسُنَنِ العمل.

فأمّا **الوجه العمليّ**، ينبغي للمانحين والفاعلين الإنسانيّين أن يتعاونوا من قُرْب ومباشرةً مع المنظمات التي يقودها اللاجئون في وَضْع استجاباتهم لـ(ف-كورونا-١٩) وتنفيذها. وينبغي أن يشمل ذلك التمويل المباشر لهذه المنظمات التي يقودها اللاجئون، لها القدرة على إيصال أثرها والتّبليغ به. وينبغي للمنظمات التي يقودها اللاجئون أيضاً أن تُدرَجَ فتصير جزءاً من استجابة متعددة الأطراف لـ(ف-كورونا-١٩)، لا في التنفيذ فحسب، بل في ذلك وفي التخطيط، فتكون هي والشركاء بالسَّواء.

وأمّا في **السياسات**، فتحتاج المنظمات التي يقودها اللاجئون إلى أن تكون شريكة مساويةً في المناقشات حول كيفية تأثير استجابات الدولة لـ(ف-كورونا-١٩) في كلّ المجتمعات، ومنها للاجئين. وتحتاج أيضاً إلى أن تكون في التخطيط لكيفيّة استمرار المجتمع الدولي في السعي لتحقيق الأهداف العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة، في خلال الجائحة وبعدها. وكما فُصِّلَ في المبادئ التوجيهيّة لمشاركة اللاجئين مشاركةً جادّة نافعة، أصدرتها الشبكة العالمية المَقُودَةُ بِيَد اللاجئين،[٦] المشاركة في وَضْع في السياسات يجب أن تكون مستقلّة لا شكليّة، وأن يكون لَها القدرة على التأثير في النتائج.

ومثل ذلك، أنّ **البحوث** الدائرة حولَ وَقْع (ف-كورونا-١٩) في اللاجئين، يجب أن تشمل اللاجئين في كلّ مرحلة من مراحل البحث، من التصميم إلى جمع المعطيات والتحليل ثم عرض النتائج. إذ إن إدراجَ اللاجئين في البحث سيؤدّي إلى بحثٍ أفضل تزوّداً بالمعلومات من الواقع الذي تبحث عن شَرْح وتفسير حاله، وسيزيد احتمال تخفيف المعاناة التي يدرسها البحث.

وليس ما قدّمنا ذكره دروساً مهمّة للاستجابة لـ(ف-كورونا-١٩) فحسب، بل لأبعد من ذلك. ويبقى أن ننظر لنرى هل ستخرج الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من الفاعلين، من الجائحة راغبةً في الإقرار بالدور الذي يمكن أن يكون للاستجابات التي يقودها اللاجئون؟ أم هل ترجع إلى الأنموذج القديم الذي ترى فيه اللاجئين مُتلقّينَ للمعونة غير عاملين؟ وإذ يسعى نظام لاجئي العالم إلى إعادة بناء نفسه بعد هذه الجائحة، فسيكون من المهمّ إدراك المَبْلَغ الذي يمكن أن تبلغه مشاركة اللاجئين القويّة، الجادّة، والنافعة، المستقلّة، في العون على ضمان أنّ ما سنبنيه أفضَلُ ممّا بُنِيَ من قبلُ.[٧]

مصطفى عليو *mustafa.alio@jumpstartrefugee.ca*
عُضْوُ مجلس الإدارة المنتدب وشريكٌ مُؤسّس، في منظمة جَمْب رفيوجي تالنت (Jumpstart Refugee Talent)
www.rcjp.ca

شذي الريحاوي *alrihawishaza@gmail.com*
رئيسةٌ مُوَقتةٌ، في الشبكة العالمية المَقُودَةُ بِيَد اللاجئين
www.globalrefugeelednetwork.org

جمْس ملنر *James.Milner@carleton.ca*
مُديرُ مشْرَوع، في شبكة البحوث في مشاركة اللاجئين المحليّة
https://carleton.ca/lerrn

أنيلا نور *nooranila@hotmail.com*
عُضْوُ اللجنة التوجيهيّة، في الشبكة العالمية المَقُودَةُ بِيَد اللاجئين
www.globalrefugeelednetwork.org

نجيبة وَازَافَادُس *najeeba.w.coordinator@gmail.com*
عضوٌ مؤسّس، في الشبكة العالمية المَقُودَةُ بِيَد اللاجئين وشبكة آسيا والمحيط الهادي للاجئين @APNORefugees

بَسْكَال زِيْغاشِن *zigashanepascal@gmail.com*
مُديرٌ تنفيذيٌّ، في مبادرة يورَيْز من أجل إفريقيا (URISE Initiative for Africa)
https://uriseforafrica.org

١. انظر التقارير التي أصدرها شركاء شبكة البحوث في مشاركة اللاجئين المحليّة، حَوْلَ السياق المحلي في الأردن، ولبنان، وكينيا، وتنزانيا
http://carleton.ca/lerrn/covid-19-updates-from-our-partners
٢. UNHCR (2020) 'Age, Gender and Diversity Considerations – COVID-19'
(اعتبارات السنّ والجندر والتنوّع: (ف-كورونا-١٩))
www.refworld.org/docid/5e84a9dd4.html
٣. UN (2020) *Global Humanitarian Response Plan*
(خطّة الاستجابة الإنسانيّة العالمية) bit.ly/UN-Global-Plan-COVID19-2020
٤. www.globalrefugeelednetwork.org/pledge/
٥. انظر مثلاً:
bit.ly/LERRN-Refugee-Participation-Kakuma-Nairobi;
bit.ly/RSC-Refugees-Social-Protection-Kenya-Uganda
٦. Global Refugee-led Network (2019) *Meaningful Refugee Participation as Transformative Leadership: Guidelines for Concrete Action*
(المشاركة الجدية النافعة للاجئين من حيث هي قيادة تحويليّة: مبادئ توجيهيّة للعمل الملموس) bit.ly/GRN-Refugee-Participation-Guidelines-2019
٧. نشرت نسخة من هذه المقالة أول مرّة تحت عنوان 'بِيَد اللاجئين من أجل اللاجئين: قيادة اللاجئين في زمن ((ف-كورونا-١٩): تأمُّلٌ مُبكّر) وما بعده' في مدوّنة مراقبة (ف-كورونا-١٩)، التي تتبع لمركز كَلْدُور، في ٢٠ أبريل/نيسان ٢٠٢٠
bit.ly/Kaldor-Refugee-Leadership-200420

#بِيَد_اللاجئين (#ByRefugees) – في زمن (ف-كورونا-١٩)

نَظَّمَ مركز دراسات اللاجئين، بين مايو/أيار ويونيو/حزيران من سنة ٢٠٢٠ سلسلةَ مُدارَسَات (حلقات دراسية) أدارَها حول **'تقوية الاستجابة الإنسانية التي يقودها اللاجئون في جائحة (ف-كورونا-١٩)'**. ونَظَرَ المُدارِسُونَ، وفيهم المُزاولون، وأصحاب الأثر في السياسات، والمُمَوِّلون، والمستجيبون المجتمعيُّون (وأكثر هؤلاء من اللاجئين)، نظروا ليَرَوا كيف يستجيب اللاجئون للأزمة الحاضرة؟ وكيف يمكن أن يدعمهم الفاعلون الخارجيُّون؟ ثم نظروا في الذي يمكن أن يكون لإنشاء ضروب باقية في الحوكمة التشاركية الإنسانيّة. وأمّا ناظِمُوا السلسلة فهم: شذى الريحاوي، أنيلا نور، ونجيبة وَازَافَادُس، ومصطفى عليو (من الشَبكة العالمية المَقُودَةُ بِيَد اللاجئين)، وألكسندر بتس، وأندونيس ماردِن (من مركز دراسات اللاجئين). ومن شاءَ تسجيلات المحاضرات المُلقَاة بالشابكة وجدها في: http://bit.ly/RSC__YouTube

دَعْمُ ما تَسُوقُهُ الأدلّة من الاستجابات لـ(ف-كورونا-١٩)

دومينيكو تاباسُّو

جَمْع معطيات المُهجّرينَ والمُجتمعات المُضيِّفة أمرٌ مُعقّدٌ، ولكنّ تعقيده يَشْتدُّ في سياق جائحة الوباء (ف-كورونا-١٩). على أنّ الحاجة إلَى تقدير وَقْع الجائحة تحثُّ على الابتكار في الجَمْع، والمنهجيّة، والتحليل، وتشارك الخبرة.

في منتصف شهر مايو/أيار ٢٠٢٠، أُبْلِغَ بحالتَين مصابتَين بـ(ف-كورونا-١٩) في مخيّم اللاجئين بِكُكْس بازار، في بنغلاديش. فأحدثَ الخبر قلقاً كثيراً لِما يحتمله الأمر من آثارٍ مُخرّبة. ففي أحوال المعيشة التي عليها المُهجّرونَ من السّمات التي تميِّزُها ما يُيَسِّرُ انتشارَ الفيروس سريعاً، فالكثافة السكانية في مخيّمات اللاجئين، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحيّة، وأمورٌ موجودةٌ من قبلُ: سوء تغذية وسوء صحّة وموارد ماليّة قليلة. وكان المُبلّغُ به من وُقُوعُ الإصابة، في الشهور الأربعة الأولى لجائحة (ف-كورونا-١٩)، بين المُهجّرينَ قليلٌ جدّاً. ومع ذلك، فالتقدير الدقيق لوقوع المرض في سياق التَّهجير مُقيَّدٌ باستمرار ظاهرة معروفة منذ مدة طويلة: ندرة ما يوثق به ويُتَاح للعامّة من معطيات الأحوال المعيشة التي عليها المُهجَّرون، داخلَ المخيّمات وخارجَها.

فقد جعلَ بَعْضُ الخصائص المعيّنة في المرض الحاجةَ إلى جَمْع معطيات المُهجَّرين وتحليلها أكثر أهميّةً. إذ تُصعّب على الخصوص عدّة من مميّزات (ف-كورونا-١٩) تقدير انتشاره الحقيقيّ في كلّ طائفة من السكّان تُدْرَس، حتّى في بلاد الاقتصادات المتقدّمة. فأعراض المرض شائعةٌ في كثير من الأمراض الأخرى، وقد لا يظهر على نسبة مرتفعة من المصابين أيٌّ من أعراض المرض، وكثير ممّن ماتوا بإصابتهم بالفيروس كانوا يعانون قبل ذلك أحوالاً صحيّةً خطيرةً كامنة. فقاد ذلك كثيراً من الخبراء إلى الدعوة إلى تعزيز جَمْع المعطيات وتحليلها، لبناء نُظُم يوثق بها أكثر، قابلة للمقارنة، لرَصْد العدوى وتوقُّعها. وتشير دراسة أجراها باحثون من كلّية الأعمال بلندن[1] إلى أنّ امتحانَ عينات عشوائية من السكّان، وتسجيلَ خصائصهم الاجتماعية والسكانيّة، والاستدلالَ بالخصائص التي يكثر احتمال أن تتوقّع إصابةَ الفرد أو المجتمع كلّه أو عدمها، يمكن أن تؤلّف مقاربةً صحيحةً لتقليل انتشار الفيروس، ثم تقليل الوفيات في آخر المطاف.

هاهنا العاملون الصحيُّون يقفون في الجبهة الأمامية، بمركز العزل والعلاج الذي افتتحته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أخيراً، في كُكْس بازار، ببنغلاديش، في مايو/أيار من سنة ٢٠٢٠.

الفحص والموارد

إنّ هذه الإستراتيجية لمثيرةٌ للاهتمام، ولكنّها تعتمد على شرطٍ قَبْلي مهمٍّ جدّاً: قدرة السلطات الصحيّة، الوطنيّة والمحلّيّة، على إجراء عددٍ كافٍ من الفحوص، يستوعب عينةً ممثلّة من السكان. ولا يمكن الوفاء بهذا الشرط بُيُسْرٍ في كثير من البلاد، التي تعالج اليومَ أكبر عدد من المُهجّرين فيها. ومن الصعب، بلا شكّ، تقدير عدد الفحوص التي أجريت في كلّ بلد، ولكن ما بين الأيادي من المعلومات يشير إلى أنّ بعض البلاد التي تُضيِّفُ أكثر عدد من المُهجَّرين أجرت أقلّ عدد من الفحوص بالنسبة إلى كلّ مليون إنسان. وكثيرٌ من هذه البلاد بلادٌ شلّتها النزاعات وعدم الاستقرار السياسيّ لمدّة طَويلة، وتعاني نظمها الصحيّة من نَقْص شديد في التمويل. خذ مثالاً على ذلك حالة جنوب السودان، التي كانت في آخر سنة ٢٠١٨ موطناً لأكثر من مليونَي مُهجَّرٍ، وفيهم ٣٠٠ ألف لاجئٍ على التقريب. ووفقاً للتقارير الأخيرة، أنّ في شهر أبريل/نيسان ٢٠٢٠، لم يكن في النظام الصحيّ في البلد إلا أربعة أجهزة تنفُّس، و٢٤ سريراً في وحدات العناية المُركّزة، لسكّان يبلغون من العدد ١١,٧ مليوناً، ليس لأكثر من نصفهم سبيلٌ إلى الخدمات الصحيّة الأوليّة.[2] وكما الحال في البلاد الأخرى في المنطقة، أدّت أزمة (ف-كورونا-١٩) إلى اشتداد سوء الوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ المُعقّد من قبل الأزمة، فانعدام أمن غذائيّ، وسُوْءُ تغذية، وفَقْر، كلّها منتشرةٌ هناك. وفي السياقات الضعيفة الموارد مثل هذه، تكون الكلفة المباشرة وغير المباشرة لإجراء الفحوص بحيث إنّ جَمْعَ السجلات الصحيّة ومعلومات عن الإصابة بـ(ف-كورونا-١٩) بين المهجَّرين أمرٌ غير ممكن إجراؤه على الإطلاق. ثم إنّ للجائحة ولإستراتيجيات تقليل انتشارها عواقب مهمّة في جَمْع المعطيات على صعيد الفرد والأسرة بين المهجَّرين. مثالُ ذلك: أنّ تقييد السفر والحاجة إلى تقليل الاتّصال الاجتماعيّ عوّقتا بشدّة القدرة على جمع المعطيات باستعمال طرق المقابلة الشخصية العاديّة وجهاً لوجه.

وهذه العقبات تزيد، إلى حدٍّ، سُوءَ المصاعب القائمة أصلاً قبل الجائحة. فكثيراً ما يعمل المعينون الإنسانيُّون والباحثون في التَّهجير في سياقات الطوارئ المقيّدة بالمعطيات. ولذا، كانت الحاجة إلى اتّخاذ قرارات مبنيّة على الأدلّة تتطلّب إنشاء مبادرات وتطويرها، للجَمْع المُنظّم، والتحليل الصحيح ونشر المعطيات نشراً مَفْتوحَ

المصدر. وأحد الأمثلة على ذلك هو مركز المعطيات المشتركة في الهجرة القسرية بين البنك الدوليّ والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو تعاونٌ بين مؤسّستَين متعددتي الأطراف، يهدف إلى تحسين جودة وكمية المعطيات الجزئية، لدَعْم قرارات السياسات القائمة على الأدلّة والاستجابة لأزمات التَّهجير في العالم.[٣]

وإلى جانب دعوة مركز المعطيات المشتركة إلى تحديد المعرفة وأفضل سُنَنِ العمل الموجودة أصلاً، دعا الباحثينَ داخلَ شبكتهِ إلى تحديد خططهم لتحليل آثار (ف-كورونا-١٩) في المُهجَّرين. وأظهرت النتائج أن أزمة (ف-كورونا-١٩) أدّت إلى بَذْل جهد إضافيّ، مُسْرَع في بّذْلِه، لإجراء المُبتَكَر من أساليب البحث وجَمْع المعطيات.

تكييف منهجيّات البحث

تشير الاستجابات التي جمعها مركز المعطيات المشتركة، إضافةً إلى ملاحظات في المنهجيّات التي أطلقها الفاعلون الآخرون في هذه المدّة، إلى أنّ استطلاع الرأي العالي التواتر، بالهاتف، يمثّل طريقةً من طرق جّمْع المعطيات، طريقةً صارت أكثر شيوعاً بسبب المصاعب في إجراء المقابلات الشخصية. فكثّفت من ثمّ العديد من المؤسسات، ومنها البنك الدوليّ، بَذْلَ الجهد في هذا الاتّجاه. ثم إنّ معطيات الهواتف الجوّالة، بعد أن تُجرَّدَ من كلّ ما قد تُعرَفُ به هُويّة أصحابها وتُجْمع جمعا مناسباً، يمكن أن تُستَعمَلَ أيضاً في تتبُّع أنماط تنقُّل المهجَّرين. ولقد بَلَغَتْ قدرة هذه المعطيات على قياس التنقُّل الأهميّةَ في الأحوال الحاضرة، للحاجة إلى تقويم اندماج المُهجَّرين الاجتماعيّ والاقتصاديّ، وتوازن بينها وبين مستويات ما قبل الجائحة.

هذا، ويكسب الاستعمال الواسع النطاق للتِّقانات في جَمْع المعطيات وتحليلها، وفي تتبع الحركة ورصدها، قُوَّةَ دَفْعٍ في المستوى العالمي، فتَبْرُزُ وسيلةً لكَبْح انتشار (ف-كورونا-١٩) وتقليله. ثم إنّ في هذا احتمالَ خَطَرٍ، هو اشتداد سوء الفروقات بين استجابات البلاد المتقدّمة (حيث يسهل الوصول إلى التِّقانات الجديدة، وترخص كلفته)، وبين البلاد النامية. وفوق ذلك، فإنّه يثير بعض الأسئلة المتعلقة بطريقة خَزْنِ المعلومات الرّقميّة ومعالجتها. وفي هذا الصدد، فللقطاع الإنسانيّ مِمَّا يمكن أن يقدّمه من الخبرة الشيء الكثير.[٤] ويمكن للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والفاعلين الإنسانيّين، الذين أنشؤوا سُنَنَ عَمَلٍ ومبادئ توجيهية، لمعاملة المعطيات كثيرة الحساسيّةً، أن تُخرِجَ أفكاراً عميقةً مفيدةً في المناقشة، وهذا من مصلحة الحكومات والمؤسّسات في جميع أنحاء العالم، وليس يقتصر على البلدان التي تُضيِّفُ المهجَّرين.

وأيضاً، فتُستعمَلُ اليوم التِّقانات الحديثة في تمارين أخرى لتدبر استجابة البرامج الإنسانيّة لما في (ف-كورونا-١٩) من تهديد. وتظهر مجتمعات جديدة في الشّابكة لتشارك المعطيات، والمعلومات، وسُنَن العمل الفضلى، بين المزاولين والفاعلين الإنسانيّين. ومن ذلك منصة (ف-كورونا-١٩) الإنسانيّة[٥] (COVID-19 Humanitarian Platform)، وتهدف إلى تيسير تبادل المعرفة المتعلقة بالخبرة الميدانية في زمن جائحة الوباء. ويمكن أن يعين بَذْلُ الجهد التعاونيّ هذا على التغلب على بعض ما يُقيِّدُ جَمْع المعطيات من أن تعتمد على الاستعمال الواسع النطاق لتقانات الشّابكة والهواتف الجوّالة، فلولا بذْلُ الجهد هذا لاحتمل الأمر خَطَرَ الاستبعاد المنهجيّ لأفقر المجتمعات وأكثرها عزلة من استطلاع الرأي ذي الصلة، وفي آخر الأمر، الاستبعاد من الوصول إلى الموارد الماليّة والماديّة.

تقويم الآثار الإضافيّة

في كثير من الحالات، لا يقتصر الأَخْذُ في التكيُّف على طُرُقِ جَمْع المعطيات، ولكن يشمل الأسئلة البحثيّة أيضاً. فإن جُمِعَت المعطيات جمعاً مناسباً، يمكن أن تقدّم الصدمةَ التي سبّبتها الجائحة بين يديها إمكانَ تقدير الحال، فكيف يُؤثر كل من المرض والإستراتيجيات الوقائية، بمختلف الآثار، في الخصائص الاجتماعية والسكانيّة عند المُهجَّرين والمجتمعات المُضيِّفَة؟ فقد ضرب الفيروس بطرق مختلفة المجتمعات التي تشترك في كثير من الخصائص المشتركة، ومثل ذلك، أنّ إستراتيجيّات الاستيعاب باتّباع بروتوكولات وإستراتيجيّات مختلفة قد نُفِّذَت. وستؤثّر هذه الفروق في عيشة الأفراد المتضرّرين، من حيث فرص التوظيف والتعلّم، على سبيل المثال. ويمكن أن تفسح مقارنة مسارات المعيشة القائمة على المعطيات التفصيليّة، لآثار الجائحة في هذه المتغيّرات، أن تُعْزَلَ عن الآثار التي يمكن أن تُربَطَ بعوامل أخرى. ثم

إنّ بَذْلَ الجهد في البحوث هو أيضاً يُكرَّس اليومَ لتقدير التغيُّرات السلوك تجاه المهجَّرين في هذا الزمان، زمان ينعدم فيه الأمن الاجتماعيّ والاقتصاديّ. وإذ قد كانت الجائحة مُؤدّيةً إلى أزمة اقتصاديّة شديدة، فقد يُنشئُ ذلك أعمال رُهَاب الأجانب أو التمييز على المهجَّرين. ويمكن أن يكون قِياس هذه الآثار مفيداً أيّما إفادة في وَضْع السياسات، لمَنْع انتشار هذه الضروب من السلوك في أزمات مستقبلية.

ومع انتشار الفيروس، أطلقت المنظمات الدولية نداءها للتموّل ابتغاءَ حماية أكثر الناس مواطنَ ضَعفٍ في العالم. مثال ذلك: أنّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زادت من نداءها للحصول على المال، من ٢٥٥ مليون دولار أمريكيّ إلى ٧٤٥ مليونَ دولار أمريكيّ. وفي الوقت الذي تواجه فيه الحكومات في كُلّ العالم من الحَيْرة والشبهة ما لم يسبق لهما مثيل، يُحتاجُ إلى رعاية إضافيّة بحيث تُدَارُ الموارد وتُخصَّص وتُوزّع. ولذا، كان وجود المعطيات المُحدَّثة أمراً حاسماً في تزويد قرارات إدارة الموارد هذه بالمعلومات، إضافةً إلى قرارات المتعلقة بالسياسات التي تتّخذها حكوماتٌ محليّة ووطنيّة.

دومينيكو تاباسُّو *tabasso@unhcr.org*
مركز المعطيات المشتركة في الهجرة القسرية بين البنك الدوليّ والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
bit.ly/WBG-UNHCR-JDC

كلُّ ما ورد من آراء في هذه المقالة هي آراء كاتبها وقد لا تستوي هذه الآراء وآراء مركز المعطيات المشتركة أو المؤسسات التي تموّله.

١. Surico P and Galeotti A (2020) 'The economics of a pandemic: the case of Covid-19'
(اقتصاديّات جائحةٍ من الجوائح: حالة (ف-كورونا-١٩))
bit.ly/Surico-Galeotti-COVID-19
٢. International Rescue Committee (2020) *COVID-19 in humanitarian crises: a double emergency,*
((ف-كورونا-١٩) في الأزمات الإنسانيّة: طوارئ مزدوجة)
bit.ly/IRC-COVID-19-Humanitarian-Crisis
٣. يُنظِّمُ مركز المعطيات المشتركة اليومَ، من بين أعمالٍ أخرى، مؤتمره السنويّ الثاني في الهجرة القسرية. وهاهنا الدعوى إلى المشاركة بالأوراق العلميّة:
bit.ly/JDC-2nd-conference.
٤. Zwitter A and Gstrein O J (2020) 'Big data, privacy and COVID-19 – learning from humanitarian expertise in data protection', *Journal of International Humanitarian Action* 5(4)
(المعطيات الكثيرة الهامّة، والخصوصيّة و(ف-كورونا-١٩): التعلُّم من خبرة العاملين في ميدان العمل الإنسانيّ في حماية المعطيات)
bit.ly/Zwitter-Gstrein-COVID19-Big-Data-2020
٥. www.covid19humanitarian.com

أَقِمْ التعاون بينك وبين نشرة الهجرة القسرية لتُعزِّزَ طلبَ تمويلك لإنجاز بحثك أو برنامجك

يريد المموّلونَ أن يَرَوْا كيف ستنشر ما ينتج عن بحثك ويخرج منه ويستفاد به من دروس، فيَصِلَ إلى أوسع نطاقٍ من القرّاء يمكن الوصول إليه، ومنهم صانعو السياسات؟ ويريدون أيضاً أدلّةً على ما للبحث من وَقْع. **وهاهنا تُعينَكَ نشرة الهجرة القسرية.**

أُدرِجَت نشرة الهجرة القسرية عدداً من المرّات في طلباتِ تَمْويلٍ ناجحةٍ (منها مبالغ كثيرة ومنها مبالغ قليلة) لإعداد البرامج والبحوث، فاستفاد المُدرِجُ والمُدْرَج بذلك خيراً.

لعلّك تُدرِجُ عدداً من نشرة الهجرة القسرية أو موضوعاً مُصغّراً من النشرة في مقترحك (وفي ميزانيّتك)، فتُوسِّعَ نطاقَ نَشْرِ ما يُتَحصَّل من مشروعك وتزيدَ وَقْعَه. إذ يمكننا أن نزوِّدَ مشروعك بمعلوماتٍ مخصصةٍ له، وبأدلّةٍ على وَقْعه وانتشاره ووصوله إلى حيث يحسن له أن يصل. **فإن شئتَ مناقشةَ الخيارات، فاتّصل بأسرة التحرير من طريق fmr@qeh.ox.ac.uk.**

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية
يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
Lebanese American University
Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council
Jeff Crisp
Independent consultant
Matthew Gibney
Refugee Studies Centre
Rachel Hastie
Oxfam
Lucy W Kiama
HIAS Kenya
Khalid Koser
GCERF
Erin Mooney
UN Protection Capacity/ProCap
Kathrine Starup
Danish Refugee Council
Marcel van Maastrigt
UNHCR
Marcia Vera Espinoza
Queen Mary University of London
Richard Williams
Independent consultant

موجز أسرة التحرير في ثوبٍ جديد

لمّا كُنّا لا نَنْفكّ نبتغي أن نُقلِّل ما لنشرة الهجرة القسرية من الوَقْع في البيئة، جَمَعْنا بين مُنتَجَين من مُنْتَجات نشرة الهجرة القسرية فأخرجنا **موجز أسرة التحرير** في ثوبٍ جديد.

ولهذا الموجز الجديد من الصفحات ستٌّ، مقياسها (A4)، في أوّل أربع منها تحليلٌ موجَزٌ لما بين يَدَي العدد ٦٤ من نشرة الهجرة القسرية، ويُدْرَجُ في آخر صفحتين قائمةٌ تحوي المقالات كلّها (فعناوينها، وأسماء مؤلّفيها، والجهات التي يتبعونها، وجُمَلٌ افتتاحيّة، ووصلةٌ لكلِّ مقالة مع رموز الاستجابة السريعة [QR]، تُوصِلُ إلى موضع المقالة من النسخة الرّقميّة في الشّابكة).

فإن كنتَ ممّن تُرسَلُ إليهم –أو إلى مُنظّمتهم– على الدَّوام نَشرَةُ الهجرة القسرية مطبوعةً، ولكنْ ترى أنّ **موجزَ أسرة التحرير** الجديد يجيب ما بكَ أو بمُنظّمتكَ من حاجات، فلو تراسلنا فتوصلَ إلينا أنّك تُسَرُّ بأن نُرسِلَ إليك هذا المُنتَج بدلاً من ذاك.

ولمّا كان **موجزَ أسرة التحرير** أخفّ وزناً، كانت كلفة إنتاجه وإرساله إلى القُرّاء أرخص. ثم إنّ تقليلَ عدد النسخ المطبوعة من المجلة الكاملة، المبثوثة في النّاس، لا يقتصر على تخفيف ما لنا من وَقْع في البيئة، وعلى تقليل كلفة التوزيع، بل هو –إلى ذلك– يُعِيْنُ علَى ضمان أنّا نستعمل ما بين يدينا من الموارد، بحيث نُقدِّمُ في الأولويّة إرسالَ المجلة المطبوعة إلى مَن تقلّ قدرته على الاتّصال بالعالم الرّقمي من القرّاء.

ولعلّك تتصل بنا فتخبرنا بأفكارك وملاحظاتك وتعليقاتك، من طريق بريدِ أسرة التحرير هذا **fmr@qeh.ox.ac.uk**.

الأعداد المُقبلة:

العدد ٦٥ من نشرة الهجرة القسرية، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠
الإقرار باللاجئين (أجَلُ إرسَال مقالاته مُنْقض)
وموضوعٌ مُصغَّرٌ في **سُنَنِ العمل الناجعة في النُّزوح الداخليّ: التعلّم من خطة عمل الذكرى العشرين للمبادئ التوجيهية**

ما يُخطّطُ لإصداره في ٢٠٢١ وقد يُغَيَّر

المواضيع الرّئيسة:

- الصحة العقليّة والدّعم النفسانيّ الاجتماعيّ
- الصحّة العامة وتهيئة مياه الشرب والصرف الصحيّ والنّظافة (وشيءٌ من رَكْز الهمّ في (ف-كورونا-١٩))

المواضيع المُصغّرة:

- المعطيات • المهاجرون المفقودون • الدول غير الأطراف • الاتّصاليّة والتنقّليّة • برامج اللاجئين الشاملة للمُضيِّفين

ومَن شاءَ التفصيل وَجَدَهُ من طريق **www.fmreview.org/ar/forthcoming**.
وإن شئتَ أن نُنَبّهَكَ لما ننشره حولَ المواضيع المُقبلة من أفكارٍ عامّة، أو دعوات إلى المشاركة في المقالات، فلعلّك تُسَجّلُ لك اسماً في **www.fmreview.org/ar/request/alerts**.